جامعة قاصدي مرباح ورقلة
كلية العلوم لاقتصادية، والتجارة وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي، الطور الثاني

في ميدان : علوم اقتصادية والتسيير وعلوم تجارية

فرع : علوم اقتصادية

تخصص : اقتصاد كمي

بعنوان

أثر النمو الاقتصادي على البطالة في دول المغرب العربي للفترة (2000-2021)

من إعداد الطالبتين : بالحمو فيروز
بن عثمان الخنساء

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ : 2023/06/17

أمام اللجنة المكونة من السادة :

الأستاذ : (محمد شيخي /استاذ التعليم العالي جامعة قاصدي مرباح ورقلة) رئيسا

الأستاذة : (عبلة مخرمش /استاذة التعليم العالي جامعة قاصدي مرباح ورقلة) مشرفة

الأستاذ : (محمد شيخي /استاذ التعليم العالي جامعة قاصدي مرباح ورقلة) ممتحنا

السنة الجامعية: 2023/2022

جامعة قاصدي مرباح ورقلة
كلية العلوم لاقتصادية، والتجارة وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي، الطور الثاني

في ميدان : علوم اقتصادية والتسيير وعلوم تجارية

فرع : علوم اقتصادية

تخصص : اقتصاد كمي

بعنوان

أثر النمو الاقتصادي على البطالة في دول المغرب العربي للفترة (2000-2021)

من إعداد الطالبتين : بالحمو فيروز
بن عثمان الخنساء

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ : 2023/06/17

أمام اللجنة المكونة من السادة :

الأستاذ : (محمد شيخي /استاذ التعليم العالي جامعة قاصدي مرباح ورقلة) رئيسا

الأستاذة : (عبلة مخرمش /استاذة التعليم العالي جامعة قاصدي مرباح ورقلة) مشرفة

الأستاذ : (محمد شيخي /استاذ التعليم العالي جامعة قاصدي مرباح ورقلة) ممتحنا

السنة الجامعية: 2023/2022

الإهداء

ها أنا وبحمد الله أطوي سهر الليالي وتعب الأيام وخلاصة مشواري بين دفتي هذا العمل المتواضع.

إلى من بلغ الرسالة وأدى الأمانة، إلى رسولنا الكريم محمد صلى الله عليه وسلم.

إلى من حمل اسمي بكل افتخار، إلى من علمني العطاء بدون انتظار، إلى من سعى وشقى لأنعم بالراحة والأمان، إلى الذي لم يبخل بشيء من اجل دفعي طريق النجاح، والدي العزيز سندي وقوتي أدعوك يا الله أن تحفظ أبي أينما وضعت أقدامه وأن يمد الله في عمره.

إلى ملاكي في الحياة نبع الحنان رمز الأمان، إلى هبة الرحمان قرة العين وبهجة القلب رفع الله مقامها وجعل الجنة تحت أقدامها إلى أغلى ما في الوجود والدتي العزيزة أدعو الله أن تحفظ أمي أينما وضعت أقدامها وان يمد الله في عمرها ويرزقها الجنة.

إلى من أثرو في على أنفسهم، إلى من أظهروا لي ماهو أجمل في الحياة، إلى من أدين لهم بالكثير أخواتي عزيزاتي"ميمونة، مسعودة، عبير، إرسال، روفيدة، عناق" وفقهم الله في كل خطوة.

إلى روح أخي الطاهرة أمير إلى أصدقائي وزملائي سدد الله طريقهم.

إلى براعم البيت الصغار أمير ومحمد غسان والى كل عائلة بن عثمان وعائلة شافو حفظهم الله.

إلى كل من سقط عن قلمي سهوا.

وشكرا

الخنساء بن عثمان

الإهداء

الحمد لله كله والشكر أن وفقنا الله على انجاز هذا العمل المتواضع والصلاة والسلام على خير الأنام نبينا محمد صلى الله عليه وسلم.

اهدي هدا النجاح إلى كل من علمني حرفا واحدا بيدي وأنار طريقي.

إلى نبع الحنان والعطاء التي تنير طريقي في هده الحياة أمي الغالية.

إلى من عمل وتعب لأجلي أبي الغالي"رحمك الله وجمعنا في الفردوس الأعلى" إلى من هم سندي في هذه الحياة أخواتي"فطيمة، ابتسام، كريمة، منصورة، كلثوم، أمال، حليمة، دلال، لالة".

إلى براعم البيت"ضياء، خلود، أحمد، نونو، قصي، جاد".

إلى أسرتي أسرة لجنة مسجد الطالبات الإيمان والتقوى ثبث الله خطاكم.

إلى أساتذتي من الابتدائي للجامعة.

إلى رفيقات الدرب أدامهم الله سندا.

إلى خطيبي وزوجي المستقبلي "يسري" وكل العائلة.

أتمنى أن يعود عملي هدا بالفائدة والمساعدة ألي كل من بحاجته دعواتكم

فيروز بالحمو

كلمةشكـــر وتقـــــدير

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين محمد صلى الله عليه وسلم.

نحمد الله عز وجل ونشكره، الذي بفضله تم إنجاز هذه المذكرة، كما يسرنا أن نتقدم بجزيل الشكر إلى الأستاذة الفاضلة عبلة مخرمش على توجيهاتها ومجهوداتها التي قدمتها لنا، والتي كانت حافزا لإتمام هذا العمل، كما نوجه شكرنا الخاص إلى كل من ساعدنا في إنجاز مذكرتنا هذه من أساتذة كلية العلوم الاقتصادية وغيرها، ونخص بالذكر الموجهة قوبي نبيلة على تقديمها كل العون لنا، وإلى كل عمال وإدارة الجامعة على خدماتهم لنا.

وفي الأخير نتقدم بامتناننا وتقديرنا إلى

واليدينا وأهالينا وكل من ساهم في عملنا هذا من نصح وإرشاد.

وشكـــــرا

الخنساء بن عثمان

فيـروز بالـحمو

الملخص

تهدف هذه الدراسة إلى قياس اثر النمو الاقتصادي على البطالة في دول المغرب العربي لدراسة قياسية تضم 5 دول خلال الفترة 2000-2021.ولتحقيق هذا الهدف تم استخدام نماذج السلاسل الزمنية المقطعية Panel استندا على متغيرين اقتصاديين وهما البطالة CH كمتغير تابع والنمو الاقتصادي GDP ممثلا للمتغير المستقل. وقد تم تطبيق ثلاثة نماذج تمثلت في نموذج الانحدار التجميعي، نموذج التأثيرات الثابتة، نموذج التأثيرات العشوائية.واختبار المفاضلة بين نماذج "بانل" حيث أشارت أن نموذج التأثيرات الثابتة هو النموذج الملائم للدراسة، كما توصلنا إلى وجود علاقة عكسية بين النمو الاقتصادي والبطالة.

الكلمات المفتاحية للبحث:

بطالة . نمو اقتصادي . نماذج بانل

Summary

This study aims to measure the impact of economic growth on unemployment in the Arab Maghreb countries in a record study of 5 countries during the 2000-2021 period.To achieve this goal, the Panel time series models were used on the basis of two economic variables, CH unemployment as a subordinate variable and GDP economic growth as a representative of the independent variable.Three models were applied: the aggregate regression model, the fixed effects model, and the random effects model.And the trade-off test between the "Panel" models indicates that the fixed effects model is the appropriate model for the study, and we also found a reverse relationship between economic growth and unemployment.

Keywords for search:

Unemployment - Economic Growth - Panel Models

قائمة المحتويات

المحتويات	الصفحة
الإهداء	**I**
الشكر	**III**
الملخص	**IV**
قائمة المحتويات	**VI**
قائمة الجدول	**VII**
قائمة الأشكال البيانية	**VIII**
مقدمة	أ
الفصل الأول: الإطار النظري لمؤشر النمو الاقتصادي والبطالة وواقعها في دول المغرب العربي.	**1**
المبحث الأول: الإطار المفاهيم للنمو الاقتصادي والبطالة.	**2**
المبحث الثاني: الدارسات السابقة للنمو الاقتصادي والبطالة.	**29**
الفصل الثاني:الدراسةالقياسية للعلاقة بين النمو الاقتصادي و البطالة.	**34**
المبحث الأول:وصف متغيرات الدراسة والأدوات المستخدمة.	**35**
المبحث الثاني:عرض ومناقشة النتائج.	**48**
خاتمة.	**56**
قائمة الملاحق.	**58**
قائمة المراجع.	**67**
الفهرس	**70**

قائمة الجدول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
1.2	توصيف معطيات النمو الاقتصادي لدول المغرب العربي.	36
2.2	توصيف معطيات النمو الاقتصادي لكل دولة.	36
3.2	توصيف معطيات البطالة لدول المغرب العربي.	37
4.2	توصيف معطيات البطالة لكل دولة.	37
5.2	نتائج تقدير أثر النمو الاقتصادي على البطالة في دول المغرب العربي.	49
6.2	نتائج اختبار مضاعف لاغرانج LM.	50
7.2	نتائج اختبار Hausman.	50
8.2	نتائج تقدير نموذج FEM.	51
9.2	نتائج اختبار استقلالية الأخطاء.	52

قائمة الأشكال البيانية

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
1.1	مآل النظام الرأسمالي في الأجل الطويل كما تصوره الاقتصادي الكلاسيكي.	**10**
2.1	تصنيف السكان اقتصاديا.	**16**
3.1	توازن سوق العمل.	**24**
1.2	تطور معدلات النمو الاقتصادي والبطالة في الجزائر للفترة 2000-2021.	**38**
2.2	تطور معدلات النمو الاقتصادي والبطالة في تونس للفترة 2000-2021	**39**
3.2	تطور معدلات النمو الاقتصادي والبطالة في المغرب للفترة 2000-2021	**40**
4.2	تطور معدلات النمو الاقتصادي والبطالة في ليبيا للفترة 2000-2021	**41**
5.2	تطور معدلات النمو الاقتصادي والبطالة في موريتانيا للفترة 2000-2021	**42**

قائنة الإختصارات و الرموز

الاختصارات/ الرموز	الدلالة
PRM	نموذج الانحدار التجميعي
FEM	نموذج التأثيرات الثابتة
REM	نمودج التأثيرات العشوائية
Y1	تمثل النمو الاقتصادي لدول المغرب العربي
GDP1	تمثل النمو الاقتصادي لدولة الجزائر
GDP2	تمثل النمو الاقتصادي لدولة تونس
GDP3	تمثل النمو الاقتصادي لدولة المغرب
GDP4	تمثل النمو الاقتصادي لدولة ليبيا
GDP5	تمثل النمو الاقتصادي لدولة موريتانيا
Y2	تمثل البطالة لدول المغرب العربي
CH1	تمثل البطالة لدولة الجزائر
CH2	تمثل البطالة لدولة تونس
CH3	تمثل البطالة لدولة المغرب
CH4	تمثل البطالة لدولة ليبيا
CH5	تمثل البطالة لدولة موريتانيا

مـقـدمـة

تعد مشكلة البطالة من أهم الظواهر السلبية التي تواجه كافة المجتمعات وخاصة النامية منها، حيث شهدت هذه المشكلة تفاقما كميا و نوعيا.

إن دول المغرب العربي كغيرها من دول العالم مازالت تعاني من البطالة التي باتت تهدد تماسك واستقرار مجتمعاتها لما ينتج من أثار سلبية سواء من الناحية الاقتصادية والاجتماعية أو حتى السياسية، ما دفع بها للقيام بإصلاحات شملت العديد من المتغيرات الاقتصادية سواء كانت جزئية أو كلية.

ويعتبر النمو الاقتصادي أحد المتغيرات التي يفترض أن تؤدي إلى خفض معدلات البطالة داخل الاقتصاد القومي، فتحقق المزيد من المخرجات (الناتج) يتطلب توفر المزيد من المدخلات (عوامل الإنتاج) ومن ثم فان تحقيق معدل نمو مرتفع في الناتج يتطلب توفر حجم كبير من العمالة، وبالتالي يفترض أن زيادة النمو الاقتصادي يترتب عليها زيادة حجم التوظيف الأمر الذي يؤدي بدوره إلى خفض أعداد العاطلين.

وعليه يمكن صياغة الإشكالية الرئيسة على النحو التالي:

ما هو أثر النمو الاقتصادي على البطالة في دول المغرب العربي في الفترة مابين2000-2021؟

انطلاقا من الإشكالية الرئيسية يمكن صياغة الإشكاليات الفرعية كالتالي :

- ✓ ماهو النموذج الملائم لعلاقة النمو الاقتصادي على البطالة في دول المغرب العربي؟
- ✓ ما طبيعة العلاقة بين النمو الاقتصادي والبطالة؟
- ✓ ما اتجاه العلاقة بين النمو الاقتصادي والبطالة؟
- ✓ هل يوجد مؤثرات أخرى على البطالة غير النمو الاقتصادي؟

انطلاقا من الإشكالية الفرعية يمكن صياغة الفرضيات التالية و التي تعتبر إجابة مبدئية لهذه الأسئلة على النحو التالي:

- ✓ النموذج الملائم لعلاقة النمو الاقتصادي على البطالة في دول المغرب العربي هونموذج الاثر العشوائي.
- ✓ يوجد علاقة تبادلية بين النمو الاقتصادي والبطالة.
- ✓ العلاقة بين النمو الاقتصادي والبطالة عكسية.
- ✓ لا يوجد مؤثرات أخرى على البطالة غير النمو الاقتصادي.

نوجز مبررات اختيار الموضوع في النقاط التالية :

1. مبررات ذاتية :
   - الرغبة الشخصية في البحث عن هذا الموضوع ودراسته.
   - محاولة تنمية معارفي الشخصية أكثر حول موضوع النمو الاقتصادي ودوره في مكافحة مشكلة البطالة.
2. مبررات موضوعية :
   - معرفة أهم الأسباب المؤدية لمشكلة البطالة في المغرب العربي.
   - انتشار ظاهرة البطالة بمعدلات مرتفعة في دول المغرب العربي.

وتتمثل أهمية البحث في :

تناولت الدراسة مشكلة من المشاكل الهامة سواء على مستوى الدول المتقدمة بصفة عامة أو الدول النامية بصفة خاصة، فمن المعروف أن زيادة الإنتاج المحلي تنعكس إيجابيا على البطالة بتقليل معدلها ومن ثم زيادة معدل التوظيف.

تحليل وقياس أثر النمو الاقتصادي على البطالة خلال الفترة 2000-2021في دول المغرب العربي والإجابة المطروحة في مشكل البحث.

يهدف البحث إلى دراسة :

- ✓ الأسباب الرئيسية للبطالة في دول المغرب العربي.
- ✓ وضع مقترحات للتخفيف من حدة البطالة في دول المغرب العربي.
- ✓ دراسة العلاقة بين النمو الاقتصادي في دول المغرب العربي ومعدل البطالة للوقوف على كيفية تأثير النمو الاقتصادي على البطالة.

من أجل معالجة المشكلة المطروحة حول هذا الموضوع فإننا قمنا بتحديد الإطار الزماني والمكاني كما يلي :

الحدود المكانية : دراسة خاصة بواقع اقتصاد دول المغرب العربي.

الحدود الزمانية : لقد امتدت الدراسة القياسية من نهاية 2000 إلى سنة 2021.

حتى نتمكن من الإلمام بمختلف جوانب الدراسة فإننا لجأنا إلى استخدام مجموعة من المناهج والمستجدة في الدراسات الاقتصادية، حيث تم استخدام المنهج الوصفي عند التطرق للإطار النظري لمؤشرات النمو الاقتصادي وكذا البطالة، كما تم استخدام منهج دراسة الحالة في تفسير وتحليل البيانات وتحديد طبيعة العلاقة لمختلف المتغيرات محل الدراسة وذالك باستخدام بيانات بانلPANAL.

إن أهم الصعوبات التي اعترضت انجاز هذا البحث هي تلك التي تقف عادة أمام الباحث، كمحاولته الربط بين التحليلات النظرية حول ظاهرة معينة وواقعها المعاش في ذالك البلد من جهة وإسقاط ذالك قياسيا بواسطة الأدوات المتاحة لديه من جهة أخرى، كما أن هناك عائق آخر ألا وهو نقص البيانات الإحصائية واختلافها من مصدر لأخر.

سعيا للإحاطة بجميع أساسيات هذا البحث والإجابة على الإشكالية فقد قسمنا البحث إلى فصلين كما يلي :

الفصل الأول والذي حمل عنوان الإطار النظري للدراسة، تم تقسيمه لمبحثين، المبحث الأول كان بعنوان الإطار النظري للنمو الاقتصادي و البطالة والعلاقة بينهما، أما المبحث الثاني فكان تحت عنوان عرض الدراسات السابقة.

والفصل الثاني تناولنا فيه دراسة قياسية لموضوع الدراسة.

الفصل الأول

الإطار النظري لمؤشر النمو الاقتصادي والبطالة وواقعها فيدول المغرب العربي

تمهيد :

شغلت البطالة و انخفاض مستوى التشغيل العديد من الهيئات، إذ اتفق الباحثون والدارسين في المجال على ضرورة التصدي لهذا المشكل ذالك أن لها علاقة بالاستقرار والتماسك الاقتصادي والاجتماعيإلى السلوكي بل والأمني أيضا.حيث إذا حدث أي تغير كان يؤثر فيها،فيزداد أو ينقص معدلها حسب طبيعة العلاقة، ونجد من بين هذه العلاقات علاقتها بالنمو الاقتصادي الذي تسعى الدولة جاهدة للمضي باقتصادها نحو توطيده ورفعه محافظة بذالك على مناصب العمل واستحداثات أخرى.

وللتوسع أكثر في الموضوع قسم هذا الفصل إلى مبحثين كالأتي :

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للنمو الاقتصادي والبطالة.

المبحث الثاني : الدراسات السابقة للنمو الاقتصادي والبطالة.

المبحث الأول : الإطار المفاهيمي للنمو الاقتصادي والبطالة

سيتم التطرق فيما يلي إلى المفاهيم المتعلقة بالنمو الاقتصادي والبطالة، حيث قسمنا المبحث إلى ثلاث مطالب، فخصصنا المطلب الأول للمفاهيم العامة حول النمو الاقتصادي، والمطلب الثاني للمفاهيم العامة حول البطالة،أما فيما يخص المطلب الثالث فخصص لدراسة العلاقة بين النمو الاقتصادي والبطالة.

المطلب الأول : مفاهيم حول النمو الاقتصادي

يعتبر النمو الاقتصادي من الأهداف الأساسية التي تسعى خلفها الحكومات، وتتطلع إليها الشعوب، وذالك لكونه يمثل الخلاصة المادية للجهود الاقتصادية وغير الاقتصادية المبذولة في المجتمع، إذ يعد أحد الشروط الضرورية لتحسين المستوى المعيشي للمجتمعات.

وللإحاطة بأي موضوع فإنه من الضروري تحديد أهم التعاريف والمفاهيم الخاصة به، لذالك سنقوم في هذا المطلب بتعريف النمو الاقتصادي ومن ثم استعراض قياسه ومحدداتها وكذا النظريات المفسرة له.

الفرع الأول : مفهوم النمو الاقتصادي

هناك العديد من التعاريف الخاصة بالنمو الاقتصادي تناولها الباحثون والعلماء والمنظمات والهيئات الدولية والحكومية نذكر منها:

1. رأى **ريمون بار** أن النمو الاقتصادي عبارة عن الزيادة الحاصلة في الثروات المتاحة والسكان، أما الاقتصادي (F.Perroux) معرفه بالمفهوم الجديد "على أنه يعبر عن مقدار الزيادة المستمرة خلال فترة أو عدة فترات طويلة الأجل لمؤشر الإنتاج بالكمية أو الحجم أما المدى القصير يستخدم الإقتصاديون مصطلح التوسع المناقض لمصطلح الركود أو الجمود".
2. يعتبر (Samuelson P.A) الناتج الوطني الحقيقي الصافي هو المؤشر الرئيسي للنمو الاقتصادي وذلك لكونه معطيته متوفرة والحصول عليه يتم بسهولة حسب رأيه وبالتالي يعرف النمو الاقتصادي على أنه الزيادةالنسبية في الناتج الوطني الصافي.[1]
3. النمو الاقتصادي هو عملية التوسع في الإنتاج خلال فترة زمنية معينة مقارنة بفترة تسبقها في الأجلين القصير والمتوسط.[2]
4. الزيادة في قيمة السلع والخدمات المنتجة من قبل الاقتصاد الوطني.[3]
5. الزيادة في الناتج القومي الإجمالي الحقيقي أو الناتج المحلي الإجمالي بين فترتين، أو هو ارتفاع معدل الدخل الفردي، والذي هو عبارة عن الناتج القومي الحقيقي مقسوم على عدد السكان.[4]
6. هو الزيادة في الناتج (الدخل) القومي الحقيقي خلال فترة زمنية معينة.

---

[1] كمال بوحلوان، **تأثير عناصر الحكم الراشد على النمو في الجزائر** ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي، جامعة مصطفى اسطنبولي بمعسكر، كلية العلوم الاقتصادية العلوم التجارية وعلوم التسيير ، 2021، ص14.

[2] ميلود وعيل، **المحددات الحديثة للنمو الاقتصادي في الدول العربية وسبل تفعيلها** ، حالة الجزائر، مصر، السعودية (دراسة مقارنة خلال الفترة 1990-2010)، أطروحة دكتوراه، منشورة، جامعة الجزائر3، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير قسم العلوم الاقتصادية ، 2014، ص 8.

[3] محمد صالح تركي القريشي، **علم اقتصاد التنمية**، ط1، إثراء لنشر والتوزيع، الأردن، 2010، ص 71.

[4] محمود حسين الوادي، ابراهيم محمد خريس، نضال علي عباس، **مبادئ علم الإقتصاد**، ط1-ط2، دار المسيرة للنشرو والتوزيع والطباعة،2010-1013، ص 343.

– هو الزيادة المستمرة في الناتج (الدخل) الفردي الحقيقي خلال فترة زمنية معينة[5]

7. من خلال التعاريف السابقة للنمو الاقتصادي نستنتج أن النمو هو الزيادة في القيمة النقدية لإجمالي السلع والخدمات المنتجة لبلد ما خلال فترة زمنية معينة.[6]

الفرع الثاني : قياس النمو الاقتصادي

يقتضي النمو الاقتصادي الزيادة في الناتج الحقيقي وفي متوسط دخل الفرد، وبالتالي فإن قياس هذا النمو يتم بقياس نمو الناتج و نمو الدخل الفردي.

- **الناتج الوطني** : هو مقياس لحصيلة النشاط الإنتاجي، وحساب معدل نموه وهو ما يصطلح على تسميته معدل النمو، ويمكن حساب الناتج الوطني بحساب الناتج المحقق في البلد وتقييمه بعملة ذلك البلد، ومن ثم مقارنته بنتائج الفترة السابقة ومعرفة معدل النمو، وما يعاب على هذه المعدلات أنها نقدية ولا تأخذ بعين الاعتبار أثر التضخم، كما أن لكل دولة عملتها الوطنية وبالتالي لا يمكن مقارنة النمو المحقق في مختلق البلدان وفق هذا المقياس ولذلك تستخدم غالبا عملة دولية واحدة لتقييم الناتج الوطني لمختلف البلدان حتى يسهل المقارنة بين معدلات النمو المحققة فيها.
- **الدخل الفردي** : تكمن أهمية قياس نمو الدخل الفردي في معرفة العلاقة بين نمو الإنتاج وتطور السكان ، ويعتبر هذا المقياس قياس عيني للنمو، أي يقيس النمو المحقق على مستوى كل فرد من حيث زيادة ما ينفقه.

كما يمكن أيضا قياس النمو من خلال قياس القدرة الشرائية لدولار واحد في بلد ما مثلا ومقارنتها بالقدرة الشرائية بنفس المقدار (أي دولار واحد) ببقية الدول ومن ثم ترتيب الدول الأكثر نموا وفق أكبر قدرة شرائية[7]

1 -طرق قياس النمو الاقتصادي :

إن قياس الإنتاج الكلي في المحاسبة الوطنية هو الناتج الداخلي الخام، حيث هناك ثلاث طرق لتقدير الناتج الداخلي الخام لاقتصادوهي كالآتي:

- **طريقة الإنفاق** :

الناتج الداخلي الخام هو قيمة السلع والخدمات النهائية المنتجة في الاقتصاد خلال فترة معينة ، إن الإنفاق الكلي حتما سيكون مساوي مع إجمالي الدخل في الاقتصاد المحلي انطلاقا من كون أن عملية إنفاق أي شراء سلع أو خدمات معينة يقوم بها طرف معين، هذا يعني أن هناك طرف أخر هو البائع حيث يكون هذا الإنفاق هو نفسه دخل.

الناتج الداخلي الخام = الإنفاق الكلي

C : الاستهلاك (إنفاق القطاع العائلي).

I : الاستثمار (إنفاق قطاع الأعمال).

G : الإنفاق الحكومي.

[5] محمد أحمد الأفندي، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، ط2، دار الكتاب الجامعي، صنعاء، 2012، ص 312.

[6] فاطمة بن وليد، شريفة الشريف، **أثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في الجزائر**، دراسة قياسية للفترة (1971-2016)، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر الأكاديمي، جامعة أحمد دراية –أدرار، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير قسم العلوم الاقتصادية ، 2019، ص 12.

[7] زكرياء مسعودي، خليفة عزي، **محددان النمو الاقتصادي في الجزائر باستخدام نموذجي ECM–FMOLS–**، دراسة قياسية للفترة (1980-2017)، مجلة التنمية والاستشراف للبحوث والدراسات، جامعة الوادي، المجلد04، العدد07، ص 120.

$(X - M)$: صافي الصادرات.

- **طريقة القيمة المضافة :**

الناتج الداخلي الخام هو مجموعة القيم المضافة المنتجة في الاقتصاد خلال فترة معينة حيث أن القيمة المضافة لعملية إنتاجية هي قيمة المنتوج النهائي منقوص منها قيمة الاستهلاكات الوسيطية.

القيمة المضافة =مجموع القيم المضافة = قيمة المنتوج النهائي- قيمة الاستهلاكات الوسيطية.

- **طريقة الدخل :**

الناتج الداخلي الخام هو إجمالي الدخول المحصل عليها في الاقتصاد خلال فترة محددة حيث تختلف هذه الطريقة في تقدير الناتج الداخلي الخام و التي تعتمد على الدخل على عكس الطريقتين السابقتين التي اعتمدنا فيهما على الإنتاج.

حيث جزء من هذه الدخول هو عبارة عن الرسوم التي تفرضها الدولة على المبيعات (ضرائب غير مباشرة).

وجزء آخر هو عبارة عن مجموعة الأجور و هو ما يعرف بعائد العمل.

والجزء المتبقي هو عبارة عن عائد رأسمال والمتمثل في الأرباح.

الناتج الداخلي الخام= الدخل الوطني.

ومن المعروف أن تقدير الدخل الوطني الذي نحصل عليه بهذه الطريقة يسمى الدخل الوطني بتكلفة عناصر أو عوامل الإنتاج وبذلك إذا أردنا الحصول على الناتج الوطني بسعر السوق فإنه يجب أن نضيف على التقدير السابق قيمة الضرائب غير المباشرة و قيمة الإهتلاك.

2 -البضائع و الخدمات التي لا تدخل في حساب إجمالي الناتج الوطني :

- **خدمات ربات البيوت :**

لا يشمل حساب إجمالي الناتج الوطني قيمة الخدمات التي تقوم بها ربات المنزل في البيت والمتمثلة في القيام بطهي الطعام و التنظيف و مساعدة الصغار في التنظيف رغم أنها قيمة جدا وذلك لأنها تقدم به دون مقابل.

- **الإنتاج العائلي المخصص للاستهلاك العائلي :**

إن كل ما ينتج أو يصنع بهدف الاستهلاك داخل الأسرة مثل صنع ملابس من قمصان وجوارب وغيرها لأفراد الأسرة من طرف ربات العائلة لا تدخل أيضا في حساب الناتج الوطني.

- **النشاطات الاقتصادية غير القانونية :**

ونعني بها إنتاج المخدرات و الإنتاج غير المصرح به بهدف التهرب من الضرائب إلى غير ذلك لا يتم إدخاله في حساب الناتج الوطني.[8]

[8] أسماء عدة، **أثر الإنفاق العمومي على النمو الاقتصادي في الجزائر** ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، جامعة وهران2، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسير ، تخصص اقتصاد دولي،2016، ص ص 65.63.

الفرع الثالث : محددات النمو الاقتصادي

يوجد العديد من العوامل التي تحدد التطور الاقتصادي والتي توضع في شكل مجمعات تتمثل في ما يلي:

1. عنصر رأس المال:

يكون العمال أكثر إنتاجية إذا توفر لديهم مجموعة من الوسائل للعمل والإنتاج و التي تتمثل في رأسمال مادي، وينطوي الرأسمال المادي على كل أصل منتج، و ينتج سلعا أخرى ، كالآلات والمعدات بالإضافة إلى التجهيزات و البنية الأساسية اللازمة لقيام المشروعات الإنتاجية سواء زراعية أم صناعية أم خدمية، ويتخذ رأس المال الصورة العينية في الأساس، وعند إعطاء قيمة فيتحول إلى شكل نقدي.

و رأس المال لأي دولة أو أي اقتصاد، هو عبارة عن كمية رأس المال في تلك الدول أو الاقتصاد في لحظة معينة، أي يعبر عن ما تملكه تلك الدولة من مباني ومعدات وآلات في تلك اللحظة، وهذا الموجود من رأس المال لا يثبت عبر الزمن.

ومن جانب آخر نجد أن عملية الإضافة على الموجود من رأس المال يطلق عليها أيضا (التكوين الرأسمالي)، وبالتالي يشكل التكوين الرأسمالي عملية تراكمية، تضاف من سنة لأخرى و هي تشكل الاستثمار فالاستثمار في النهاية لا يعدو عن كونه مقدار الإضافة إلى الطاقة الإنتاجية التي تمت، فالاستثمار هو المرادف لعملية التكوين الرأسمالي، والذي يبين الزيادة في رأس المال المجتمع، والذي يعبر عن الفرق بين الموجودات من رأس المال في نهاية العام عما كانت عليه في بداية العام.

ΔK : التغير في مخزون رأسمال.

PMK : الإنتاجية الحدية لرأسمال.

تساهم الإنتاجية الحدية لرأسمال في قياس نسبة الزيادة في الإنتاج إذا ارتفع عامل رأسمال بوحدة واحدة، حيث أن زيادة مخزون رأسمال بالمقدار ΔKيؤدي إلى زيادة حجم الناتج بمقدار(ΔK)PMk

$$\mathbf{F(K+1.L)-F(K+L)=PMK}$$ [9]

2. عناصر العمل :

إلى جانب رأسمال المادي يوجد رأسمال والذي يعتبر ضروري في عملية الإنتاج والذي يكون ملموس بنسبة أقل من رأسمال المادي وهو رأسمال البشري، حيث يعتبر عنصر العمل من أهم العوامل التي تؤثر على النمو الاقتصادي كما أنهأهم عنصر في تكوينه هو السكان ونوعية هؤلاء السكان والهرم السكاني، وزيادة السكان في هذه الحالة تعني زيادة عرض العمل مع الأخذ يعين الاعتبار أثر النمو السكاني على مستوى نصيب الفرد من الدخل القومي، حيث يعتبر ذلك مصدرا لزيادة النشاط الاقتصادي والنمو الاقتصادي ومن هنا وجب الاهتمام بتدريب العنصر البشري وتنمية المهارات الفنية الأساسية لأن مجموع هذه المهارات تؤدي إلى زيادة الإنتاجية وبالتالي زيادة معدل النمو الاقتصادي.

وتظهر أهمية عنصر العمل في عملية الإنتاج من خلال ما يلي :

PML : الإنتاجية الحدية للعمل.[10]

[9] أسماء عدة، مرجع سابق، ص ص 65-66.

[10] فاطمة بن وليد، شريفة الشريف، مرجع سابق، ص ص 12-13.

3. عناصر التكنولوجيا :

حتى الآن في تحليلنا لمصادر النمو الاقتصادي كنا نفترض أن دالة الإنتاج لا تتغير مع مرور الوقت، ولكن في الواقع ومع اعتبار عنصر التقدم التكنولوجي فإن دالة الإنتاج تتغير وبالتالي الكمية المعطاة من كل عامل من عوامل الإنتاج،وأصبحمن الممكن أن ننتج أكثر من الأمس، حيث يظهر تأثير التقدم التكنولوجي في التحليل بفضل معادلة الإنتاج التالية:

$$\mathbf{F=AF(K,L)}$$

A : يمثل مستوى التكنولوجيا.

حيث أن الناتج لا يرتفع لمجرد ارتفاع حجم عنصر العمل وعنصر رأسمال فقط ولكن نتيجة لتحسن "الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج".

ويشمل عامل التقدم التكنولوجي تصبح معدل النمو الاقتصادي على الشكل التالي :

إن معدل النمو الكلي هو مجموع مساهمة كل عامل من عوامل الإنتاج، مساهمة عامل رأسمال$a(\frac{\Delta K}{K})$، مساهمة العمل $(1-a)\frac{\Delta L}{L}$، ومساهمة عامل التكنولوجيا $(\frac{\Delta A}{A})$ وهوما يعرف بالإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج.[11]

الفرع الرابع : النظريات المفسرة لنمو الاقتصادي

ثمة الكثير من المدارس الفكرية التي تعرضت للنمو الاقتصادي وحاولت تقديم إطار نظري شامل تستطيع كافة الدول إتباعه للوصول إلى مستويات مقبولة من الأداء الاقتصادي، والخروج من دائرة التخلف و الركود الذي ميز الكثير منها، حيث كل نقائص نظرية كانت نقطة انطلاق نظرية أخرى.[12]

1- نظرية النمو الكلاسيكية :

يعتبر الكلاسيك مؤسسي الاقتصاد السياسي وعلى رأسهم آدم سميث ودافيد ريكاردو روبرت مالتوس وقد نظروا إلى النمو الاقتصادي أساسا على أنه نتاج عملية التراكم الرأسمالي وقد كانت الرأسمالية الحرة هي أهم أساس بنيت عليه فكرة التنمية عندهم كما اعتمد الكلاسيك على مبدأ تقسيم العمل، الذي في رأيهم يزيد في الإنتاج وبالتالي في التطور والتنمية و سوف نتناول أفكار الرواد الكلاسيك كل على حدة.

- **آدم سميث Adam Smith :**

يرى آدم سميث أنه عندما ينطلق النمو الاقتصادي فإنه يصبح متجدد ذاتيا، ففي ظل وجود بعض التراكم الرأسمالي وتوفر السوق الكافي فإن تقسيم العمل والتخصص يأخذ مكانه بما يتمخض عنه تزايد الدخول، ويترتب على الزيادة في الدخول توسيع حجم السوق فضلا عن تزايد الادخار والاستثمار، ويمهد هذا الطريق لتقسيم أكبر للعمل و كذلك لنمو الدخل، وينتج عن تقسيم العمل ميزة أخرى هي تزايد الأفكار الجديدة لإنتاج السلع حيث أن التراكم الرأسمالي، الذي أصبح ممكنا عن طريق التقسيم السابق للعمل والتخصص، يأخذ صورة سلع و معدات أفضل.

[11] أسماء عدة، مرجع سابق، ص ص 68-69.

[12] كمال بوحلوان، **تأثير عناصر الحكم الراشد على النمو في الجزائر** ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر اكاديمي، جامعة مصطفى اسطنبولي معسكر، 2021، ص 15.

غير أن آدم سميث يرى أنه توجد حدود لهذه العملية التراكمية للنمو، أي أنه توجد قيود توقف هذه العملية التراكمية للنمو ويحدث ذلك عندما يصل الاقتصاد إلى الحدود التي بها الاستخدام الكامل للأرض المتوفرة، هذا فضلا عن مناح الدولة وموقعها بالنسبة للدول الأخرى، والعامل الذي يوقف عملية النمو في النهاية هو ندرة الموارد الطبيعية فمع تقدم الاقتصاد من خلال التراكم الرأسمالي ونمو السكان فإنه تتزايد صعوبة التغلب على قيد الموارد الطبيعية، تتناقص معدلات الدخل الذي يحصل عليه أصحاب رأس المال حتى تتلاشى المحفزات والوسائل لتراكم رأس مال جديد.[13]

– القيود على النمو من وجهة آدم سميث :

كان آدم سميث يعتقد أن هناك ثلاث قيود محتملة أو ممكنة تقيد النمو :

. العرض غير الكافي من العمال.

. شح الطبيعة.

. تآكل حوافز التراكم.[14]

- **دافيد ريكاردو David Ricardo :**

اعتبر دافيد ريكاردو الزراعة أهم القطاعات الاقتصادية لمساهمتها في توفير الغذاء للسكان، وهي تتميز بتناقص الغلة، ما يعني تناقص العوامل الذي يعتبر سببا لحالة الركود والثبات ، كما يعتبر توزيع الدخل بين الطبقات الثلاث للمجتمع العامل الحاسم و المحدد لطبيعة النمو الاقتصادي، حيث للرأسماليين دور مركزي في عملية النمو بتوفيرهم لرأس المال ومستلزمات العمل ودفعهم لأجور العمال، وهم باندفاعهم لتحقيق أقصى الأرباح فإنهم يعملون على تكوين رأس المال و التوسع فيه، وهو ما يضمن تحقيق النمو. أما العمال فيعتمد عددهم على مستوى الأجور حيث يزيد عدد السكان بارتفاع الأجور، فيؤدي ذالك إلى زيادة عرض العمل مما يخفض الأجور إلى حد الكفاف. وأما ملاك الأراضي فتنمو مدا خيلهم كلما حدثت ندرة للأراضي الخصبة التي يطلب مقابلها ثمنا أكبر مما لو كانت متوفرة بكثرة.

بالنسبة ل . "David Ricardo" و "Adams Smith" يتولد عرض العمل داخل نظام اقتصاد اتماعي (ينمو داخليا) والذي بحكمه معدل تركم رأس المال، الذي يتسارع كلما كانت الأجور الحقيقية عالية، أو بمعنى أدق تعتبر قوة العمل سلعة تنمو بنمو تراكمات رأس المال.[15]

- **روبرت مالتوس Robert Malthus :**

ركزت أفكار وأطروحات مالتوس على جانبين هما نظرته الشهيرة إلى السكان وتأكيده على أهمية الطلب الفعال بالنسبة للتنمية و يعتبر مالتوس الاقتصادي الكلاسيكي الوحيد الذي يؤكد على أهمية الطلب في تحديد حجم الإنتاج، فيما يؤكد الآخرون على العرض استنادا إلى قانون Say الذي يقول أن العرض هو الذي يخلق الطلب.

ويرى مالتوس بأنه على الطلب الفعال أن ينمو بالتناسب مع إمكانات الإنتاج إذا أراد الحفاظ على مستوى الربحية، لكنه ليس هناك ما يضمن ذلك، وقد ركز مالتوس على ادخار ملاك الأرضي و عدم التوازن بين عرض المدخرات و بين الاستثمار المخطط للرأسماليين، والذي يمكن أن يقلل الطلب على السلع وأن انخفاض حجم الاستهلاك يعيق التنمية، وفي حالة زيادة حجم المدخرات لدى ملاك الأرض عن حاجة الرأسماليين للاقتراض فيقترح مالتوس في حينها فرض ضرائب على ملاك الأراضي.

[13] ميلود وعيل، مرجع سابق، ص 17.

[14] محمد صالح تركي القريشي، مرجع سابق، ص 78.

[15] كمال بوحلوان، مرجع سابق، ص 17.

أما بالنسبة لنظرية الشهيرة للسكان فإنه يرى بأن معدل زيادة السكان يفوق معدل زيادة الغذاء ، حيث يرى بأن السكان ينمون بمتتالية هندسية بينما ينمو الغذاء بمتتالية حسابية الأمر الذي يؤدي إلى زيادة السكان بما يتجاوز معدل زيادة الغذاء مما ينتج عنه مجاعات و تناقص عوائد الزراعة و الذي يجعل دخل الفرد يتراوح عند مستوى الكفاف، و يؤكد مالتوس بأن نمو السكان يحبط مساعي النمو الاقتصادي، و أن نمو الموارد في هذه الحالة يساهم في زيادة السكان و ليس في زيادة رأس المال، ذلك لأن أي زيادة في دخل الفرد الناجمة عن التقدم التكنولوجي تقود إلى زيادة المواليد و التي تقلل من معدل دخل الفرد و تعيده إلى مستوى الكفاف.

ورغم أن تحليلات و استنتاجات مالتوس تقترب من الأوضاع السائدة في بعض مناطق إفريقيا و آسيا إلا أن التحليلات و النظرة المتشائمة عند مالتوس لم تحقق على المستوى العالمي بسبب ظهور الوسائل الحديثة للسيطرة على حجم السكان من جهة و لأن إنتاج الغذاء قد ازداد بمعدلات أعلى مما توقع مالتوس وأعلى من معدلات نمو السكان وذلك بسبب التقدم التكنولوجي المحقق في الزراعة والذي عوض عن تناقص العوائد.[16]

- **كارل ماركس Karl Marx** :

تقوم النظرية الماركسية في النمو الاقتصادي على فكرة التفسير المادي للتاريخ التي تتلخص في أن النظام الاقتصادي هو أساس النظم الاجتماعية التي مرت على العام منذ بدايته فلقد تعاقبت على الإنسان عدة نظم اقتصادية لها خصائص متميزة تختلف عن بعضها البعض وتعكس مراحل التطور الاقتصادي.

أما النظام الاجتماعي الذي ركز ماركس اهتمامه عليه فهو النظام الرأسمالي، الذي يرى أنه يحتوي على كل أنواع المتناقضات الداخلية والتي تحول –في ظله– دون تحقيق عملية تنمية ناجحة، بل تجعل عملية التنمية ذاتها مستحيلة، ومن هنا تظهر نظرية في التطور الرأسمالي عند ماركس تقوم على تحليل انتقادي لعملية الإنتاج و التراكم في هذا النظام، فهذه المتناقضات تعمل على طي النظام الرأسمالي وانهياره، ليحل محله النظام الاشتراكي وفي ظل هذا النظام الجديد اللاطبقي سوف تستخدم القوى الاقتصادية التي تعزز النمو، استخداما كاملا، وسوف يستفيد كل أفراد المجتمع من عملية التنمية المترتبة على ذلك.

ويرى أن التسيير الرأسمالي للاقتصاد بهدف تحقيق المنفعة العامة سوف يؤدي بكل مؤسسة للبحث عن فائدتها الخاصة، أي الطريقة التي تمكنها من تحقيق فائض القيمة الخاصة بها، وحتى تحقق المؤسسات أكبر فائض قيمة ممكن فإنها تسعى إلى تخطي المنافسة والوصول إلى الإنتاج الموسع بهدف خفض تكاليف الإنتاج ويؤدي ذالك إلى تركز الإنتاج في أيدي قلة الرأسماليين وبالتالي لا تستطيع المؤسسات الصغيرة الصمود في وجه المنافسة وينجم عن هذا زيادة الفائض المحقق من طرف الرأسمالية الاحتكارية.

كما يرى ماركس بأن الوضع الاقتصادي لكل مجتمع هو الذي يحدد أوضاعه الاجتماعية و السياسية و الدينية و حتى الفكرية، و الاقتصاد يعتمد على القوى المنتجة ووسائل الإنتاج، إذ هذه الأخيرة هي التي تصنع تاريخ تطور المجتمع، و وسائل الإنتاج هي الأدوات التي يستخدمها الناس لإنتاج حاجاتهم، و الإنسان مضطر إلى استخدام هذه الآلات و الوسائل التي هي في تطور مستمر وهكذا تولد هذه الوسائل حركة نمط التنمية.

ويمكن وضع تحليل ماركس لعملية التنمية الرأسمالية في الصورة البسيطة الآتية:

توجد طبقتان في هذا النظام هما الرأسماليون و العمال، و يمتلك الرأسماليون كل وسائل الإنتاج القائمة في الاقتصاد، بينما لا يمتلك العمال سوى قوة عملهم و يستهدف الرأسمالي من نشاطه الوصول بأرباحه إلى أقصى حد ممكن وذلك ليس فقط من أجل رفع مستوى معيشته ولكن من أجل هدف أكثر أهمية من ذالك يتمثل في الحصول على أرصدة استثمارية للسباق مع غيره من

[16] ميلود وعيل، مرجع سابق، ص 19.

الرأسماليين وإحدى الطرق التي يستطيع الرأسمالي أرباحه عن طريقتها تتمثل في إدخال اختراعات تنتج عن خفض نفقات الإنتاج، ومن ثم يحصل الرأسمالي على معدلات ربح مؤقتة قد تفوق كثيرا ما يحصل عليه منافسوه والفرص لإدخال واستخدام مثل هذه التحسينات التكنولوجية كثيرة في تلك الصورة التي وضعها ماركس للنظام الرأسمالي، ويرى ماركس أن البطالة التكنولوجية التي تنتج عن التقدم التكنولوجي في ظل الرأسمالية معدلاتها مرتفعة فيطرد العمال من العمل نتيجة لإدخال آلات جديدة.

ويمكن القول بأن التقليل من أهمية وحجم التقدم التكنولوجي كان وراء التشاؤم في نظرة الاقتصاديين الكلاسيك.[17]

[17] رابح حمدي باشا، **أزمة التنمية والتخطيط في ظل التحولات الاقتصادية العالمية**، أطروحة مقدمة لنيل دكتوراه الدول في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر،2007، ص 24.

شكل رقم 1.1 : مآل النظام الرأسمالي في الأجل الطويل كما تصوره الاقتصادي الكلاسيكي

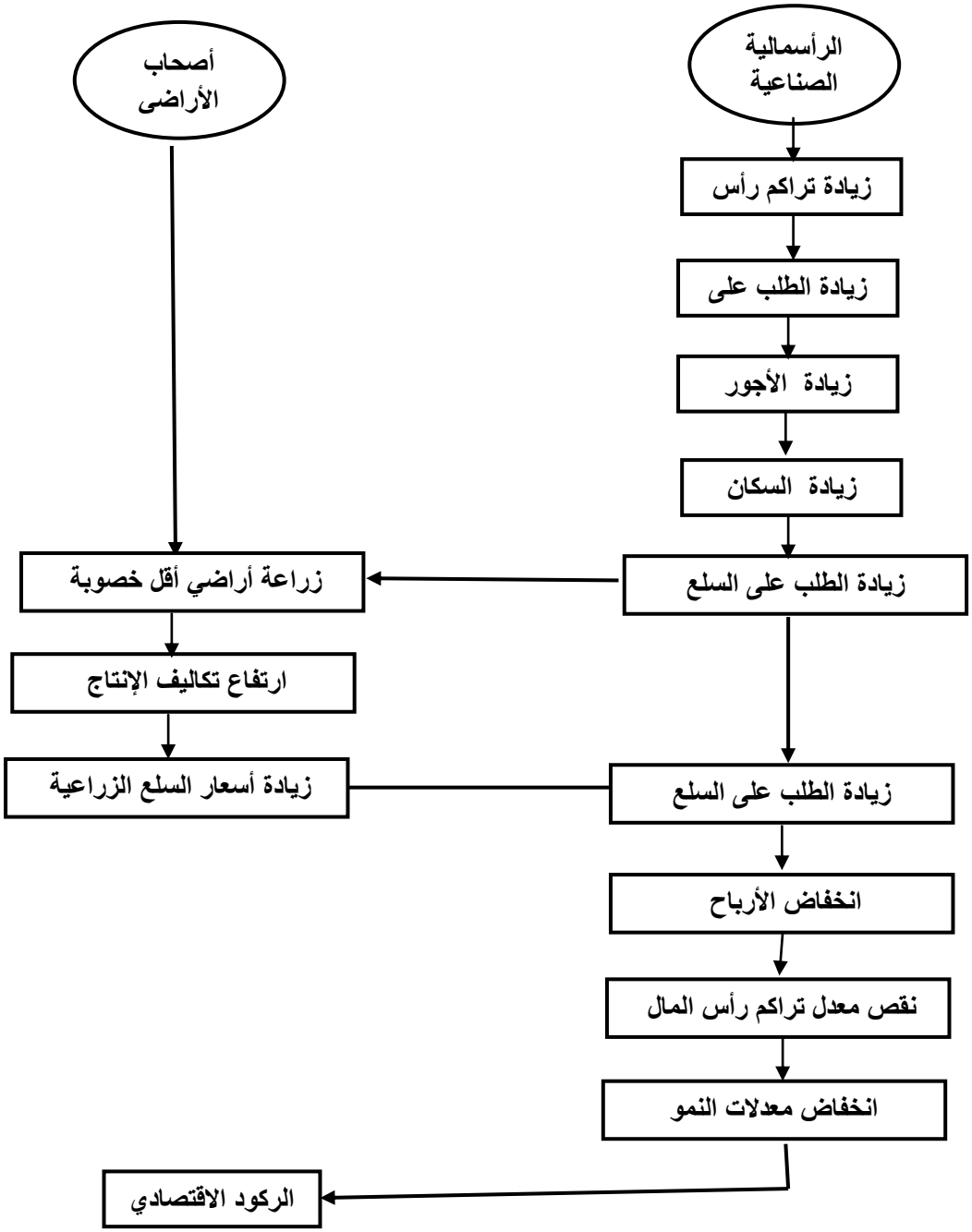

المصدر : محي الدين حمداني، **حدود التنمية المستدامة في الاستجابة** لتحديات **الحاضر والمستقبل**" دراسة حالة الجزائر"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتورة في العلوم الاقتصادية فرع تخطيط، جامعة الجزائر2009، ص 25.

2- النظرية النيوكلاسيكية (الجديدة) :

بينما اعتمدت مدرسة الكلاسيكية على قانون Say لتحليل النمو الاقتصادي فإن العديد من الاقتصاديين المكونين للمدرسة الجديدة أمثال Jevonsو Menger و walras و AlfredMarshall اهتموا عوضا عن ذالك بالمنفعة الحدية في تحديد أثمان عوامل الإنتاج، حيث تتم عملية تكوين رأس المال من خلال إحلاله محل العمل وبمعزل عن نظرية السكان، اعتمادا على الادخار،

الذي يعتمد بدوره على سعر الفائدة ومستوى الدخل، في حين يتحدد الاستثمار بسعر الفائدة بعلاقة عكسية وبالإنتاجية الحدية لرأس المال، كما يلعب السكان والتكنولوجيا والتجارة الدولية دورا مشجعا في توسع الإنتاج وتحقيق النمو الاقتصادي والدي يتضمن ثلاث أفكار.

*يتحدد معدل نمو الإنتاج في المدى الطويل بمعدل نمو قوة العمل وإنتاجية والمحددة خارج النموذج، كما أن معدل النمو مستقل عن معدل الادخار والاستثمار، فكل ارتفاع في هذا الأخير سيتم تعويضه إما بالمعدل الأعلى لنسبة رأس المال إلى الناتج، أو بالمعدل المنخفض (الأدنى) لإنتاجية رأس المال بفرضية تناقص عوائد رأس المال.

* معدل نمو دخل الفرد يتغير إيجابا مع معدل الاستثمار والادخار وسلبا مع معدل نمو السكان.

* هناك علاقة سالبة لدى بلدان العالم بسبب تفضيلات الادخار (دالة الاستهلاك) والتكنولوجيا(دالة الإنتاج)، بحيث البلدان الفقيرة التي تملك كميات قليلة من رأس المال تنمو أسرع من البلدان الغنية التي تملك كميات كبيرة منه، وهو الأمر الذي يؤدي إلى تقارب معدلات دخل الفرد ومستوياته المعيشة فيما بين بلدان العالم المختلفة.

من ناحية ثانية تجمع النظرية النيوكلاسيكية أنه يمكن حدوث استمرارية النمو بدون حدوث ركود وذالك لأن النمو الاقتصادي عبارة عن :

– عملية مترابطة متكاملة ومتوافقة ذات تأثير إيجابي متبادل، يؤدي فيها نمو قطاع معين إلى دفع القطاعات الأخرى للنمو (الوافرات الخارجية)، ويؤدي نمو الناتج الوطني إلى تنمو فئات الدخل المختلفة من أجور وأرباح.

– يعتمد على القدر المتاح من عناصر الإنتاج في المجتمع، فبينما يرتبط حجم القوى العاملة بالتغيرات السكانية وبحجم الموارد، فإن سعر الفائدة يلعب دور الموجة لرؤوس الأموال من خلال استقطاب مدخرات السكان وتوجيهها نحو الاستثمار مما يجعل النمو محصلة التفاعل بين التراكم الرأسمالي والنمو السكاني، في الوقت الذي يقوم فيه المنظم باستغلال التطور التكنولوجي بكيفية لا تسمح بحدوث الجمود في العملية التطورية وذالك بالتجديد والابتكار.

– النمو الاقتصادي كالنمو العضو لا يتحقق فجأة وإنما تدريجيا، فيحدث أولا على مستوى الجزئي وبتأثير متبادل مع المشاريع الأخرى، الأمر يتطلب التخصص وتقسيم العمل وحرية التجارة، وذالك في سبيل تحسين معدل التبادل الدولي في صالح البلد.

– يعتبر Schumpeter من ابرز الكلاسيكيين الجدد الذين اهتموا بحقل النمو الاقتصادي، حيث اعتبر اتجاه النمو غير مستمر، وإنما يصل بسرعة إلى حدوده بسبب وجود بيئة غير مناسبة للاستثمار الابتكاري، كما أن العوامل التنظيمية والفنية دورا مهم في عملية النمو، حيث يؤدي خلق منتج جديد وإجراء التحسينات المستمرة عليه إلى التنمية، وبالتالي فالنمو الاقتصادي هو عملية تحدث مرة واحدة تبعا لظهور اختراعات وابتكارات جديدة تدخل في الميدان التجاري على شكل استثمارات جديدة تؤدي فجأة إلى زيادة ملموسة في الدخل الوطني.

– تتضمن نظرية النمو حسب Schumpeter ثلاثة عناصر وهي: الابتكار . المنظم الإئتمان المصرفي، وذالك لأن الاستثمار في الابتكار يمول عن طريق الجهاز المصرفي وليس من الادخار، ما يؤدي إلى زيادة عدد المنظمين، مما يرفع حصة الأرباح عن الأجور في الدخل بسبب التغيرات الديناميكية الناتجة عن الابتكار الذي يولد الرغبة لدى المنظم ليحصل على أعلى الأرباح بتجديده المنتج والابتكارات، فيساهم في عملية النمو التي تحدث بسبب وجود نوعان من الاستثمارات، إحداهما محفز وتابع لحجم النشاط الاقتصادي ويتحدد بالربح والفائدة وحجم رأس المال القائم، وبالتالي فهو يتحدد على أساس الموازنة بين الإيراد الحدي لإنتاجية

رأس المال والفائدة المفروضة للحصول عليه، وأما الآخر يحدث تلقائيا وهو المحدد الأساسي لعملية النمو في الأجل الطويل ولا يرتبط بالتغيرات في النشاط الاقتصادي وإنما يحدد الابتكار والتجديد.[18]

3- النظرية الكنزية :

بعد أزمة الكساد العالمي سنة 1929، ظهرت أفكار كينز، وقد كان اهتم أساسا بتحليل الوضع الاقتصادي في الدول المتقدمة، وقد تناول كينز النمو الاقتصادي من وجهة نظر التحليل التجميعي الكلي، وركز في تحليله على المتغيرات الكلية التالية: العمل، سعر الفائدة، عرض النقود ومعدل الاستثمار.

ويفترض كينز دائما في تحليله فكرة التوظيف الكامل في الأجل القصير، وقد اعتبر الادخار ومن ثم الاستهلاك دالة في الدخل، بينما اعتبر النيوكلاسيك الادخار دالة في سعر الفائدة أولا وفي الدخل ثانيا فعندما تنخفض معدلات الفائدة يترتب على ذالك توسيع حجم الاستثمار ومن ثم مستوى الدخل وحجم العمالة في الاقتصاد الوطني.

وعند مستوى معين للاستثمار يتحدد كما أشرنا مستوى الدخل ومستوى التشغيل، ويتوقف مستوى الاستثمار هذا بمعنى آخر على الكفاية الحدية لرأس المال وسعر الفائدة، وتعني الكفاية الحدية لرأس المال العائد المتوقع من الأصول الرأسمالية الجديدة، وتسمى العلاقة بين الزيادة في الاستثمار والدخل بالمضاعف الكنزي.

لقد وضع كينز عددا من الأسس الجديدة والتي من شأنها معالجة الأوضاع الاقتصادية التي عاصرها، وترتكز هذه الأسس على النقاط التالية :

* كان اهتمام كينز بالاقتصاد الكلي عكس سابقيه الكلاسيكيين الذين اهتموا بالاقتصاد الجزئي، من خلال الاهتمام بتكاليف وأرباح الوحدة المنتجة، معتبرين في ذالك أن الأرباح هي مصدر للتراكم الرأسمالية، لأن هذا الأخير هو المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي.

* يرى كينز أن مستوى الطلب يمكن أن يحدث عند أي مستوى من الاستخدام العمل والدخل، وليس بالضرورة عند مستوى الاستخدام الكامل، منتقدا بذالك النظرية الكلاسيكية وقانون ساي.

* يرى كينز أن المشكلة التي مر بها النظام الرأسمالي ليس بسبب العرض من السلع والخدمات، بل تكمن في الطلب الفعال والذي عرفه على أنه الجزء من الدخل الوطني أو القومي، الذي ينفق على الاستهلاك والتراكم، والقصور أو الضعف الذي وقع عليه أدى إلى هذه المشكلة.

* حسب كينز الادخار ومن ثم الاستهلاك دالة في الدخل على عكس سابقيه، الذين يعتبرون أن الدخل دالة في معدل الفائدة أولا، وفي مستوى الدخل ثانيا، أما المستوى التوازني للدخل حسب كينز فإنه يتحدد وفق الطلب على الاستثمار، الذي يتوقف بدوره على معدل الفائدة السائد في السوق.

* لقد نادى كينز بضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي من أجل التوجيه، لأن التدخل حسبه يؤدي إلى الاقتراب من التشغيل التام، على عكس ما اعتقده الكلاسيكيون بقولهم أن التشغيل التام يحدث تلقائيا.

* لقد ركز كينز على الآثار المترتبة على الاستثمار في مجال الطلب الكلي أو التجميعي، ولم يتعرض كثيرا لحقيقة أن الاستثمار يتمخض أو ينشأ عن زيادة الطاقة الإنتاجية في الاقتصاد الوطني.

* إن الأفكار العامة التي اشرنا إليها والخاصة بالتحليل الكنزي صاحبها إيجاد نماذج كمية خاصة بالنمو الاقتصادي تركز على أفكار كينز ومن أبرز هذه النماذج نجد نموذج هارود دومار.

[18] كمال بوحلوان، مرجع سابق، ص ص 20.18.

- **نموذج هارود دومار Harrod _ Domar :**

يعتبر هذا النموذج أشهر نماذج الكنزيين الجدد، ويعتبر الادخار ورأس المال أساس عملية النمو الاقتصادي، ووفقه يجب على كل بلد ادخار نسبة معينة من الناتج القومي الإجمالي كحد أدنى سنويا لغرض استبدال رأس المال الثابت، أي الاهتلاك السنوي لقيمة الموجودات المعدات، الأبنية، الطرق، الجسور، وذالك من أجل المحافظة على مستوى الناتج الوطني، ولأجل تحقيق زيادة صافية في الناتج القومي من خلال زيادة معدل النمو الاقتصادي لا بد من زيادة الاستثمارات الكلية بنسبة أعلى من النسبة المطلوبة لأغراض الاهتلاك وتمثل هذه الاستثمارات الإضافية زيادة فيما يسمى رأس المال، ويعتبر الادخار أهم مصدر للاستثمارات وبالتالي فهو المحرك الأساسي لعملية النمو الاقتصادي.

يعد هذا النموذج من أقدم نماذج النمو الاقتصادي وأسهلها تطبيقا، ينطلق هذا النموذج من مجموعة من الفرضيات:

* يفترض أن الاقتصاد مغلق.
* تكلم عن مستوى معين من الناتج في ظل عمالة كاملة.
* تكلم عن نظام اقتصادي بأحكام وقرارات آلية وفورية.
* جميع مفاهيم الدخل والادخار والاستثمار ثابتة.
* يفترض أن متوسط الادخار يساوي الميل الحدي للادخار.
* يفترض أن علاقة الادخار والميل الحدي لرأس المال ثابتة.
* المستوى العام للأسعار ثابت.

- يشمل النموذج على :

. دالة الإنتاج ليس فيها مجال للإحلال بين رأس المال والعمل وتأخذ الشكل التالي :

$$Y = Min\ (vk.bL) \qquad (1)$$

. وبافتراض أن هناك فائض للعمالة أو ندرة في رأس المال تصبح دالة الإنتاج خطية في رصيد لرأس المال على النحو التالي:

$$Y = vk \qquad (2)$$

. وبافتراض أن معدل إهتلاك رأس المال يساوي الصفر، يتطلب شرط التوازن سوق السلع أن يتساوى الادخار مع صافي الاستثمار وذالك على النحو التالي :

$$I=\frac{dK}{dT}=K^{*}=sY \qquad (3)$$

وبتعويض Y من دالة الإنتاج يمكن التوصيل إلى معدل نمو رصيد رأس المال :

$$G=(K) = sv \qquad (4)$$

وتعني هذه النتيجة أن رصيد رأس المال ينمو بمعدل يساوي معدل الادخار مضروبا في نسبة الناتج لرأس المال، ويلاحظ في هذا الصدد أن معدل نمو رأس المال يعتمد على معطيات سلوكية، كمعدل الادخار، ومعطيات تقنية، كنسبة الناتج لرأس المال، وهي معطيات خارجية عن نطاق التحكيم.

وللحصول على معدل نمو الإنتاج يمكن القيام بمفاضلة دالة الإنتاج مع الزمن نتحصل على:

$$y'=vk' \qquad (5)$$

وبتعويض تعريف الاستثمار من المعادلة رقم 03 نتوصل إلى معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي على النحو التالي :

$$G(Y)= sv \qquad (6)$$

وتعني هذه النتيجة أن الناتج المحلي الإجمالي ينمو بنفس معدل نمو رصيد رأس المال، ويعتمد على معطيات خارجية، سلوكية أو تقنية.

ويلاحظ أنه إذا كان معدل نمو السكان يساوي n فإن معدل نمو دخل الفرد كمؤشر للأداء التنموي يكون على النحو التالي :

$$G(y)=sv-n \quad (7)$$

وتعني هذه النتيجة أن مؤشر الأداء التنموي يعتمد على معطيات خارجية بما في ذالك معدل نمو السكان.

إن تطبيق هذا النموذج يوصف بالسهل.

فإذا كانت لدينا فرضا $V= 0.2$ و $S=0.25$ فإن معدل نمو الاقتصاد سيكون :

$$G(y)= (0.2)*(0.25) = 0.05$$

أي أن الناتج المحلي الإجمالي سينمو بمعدل 5%، وإذا كان نمو معدل السكان $n=0.03$ فإن ذالك يعني أن معدل نمو متوسط دخل الفرد يساوي 0.02 أي 2%سنويا.

- ومن جملة الانتقادات التي وجهت إلى هذا النموذج أن بعض الاستنتاجات تعتمد على الفرضيات التي جاء بها هذا النموذج، والتي تجعله غير واقعي، ومن جملة هته الانتقادات نجد:

* أن فرضية ثبات الميل الحدي للادخار ومعدل رأس المال الناتج غير واقعية، حيث يمكن أن يتغيرا في الأمد الطويل، الأمر الذي يؤدي إلى تغير متطلبات النمو المستقر.

* أن فرضية ثبات نسب استخدام كل من رأس المال والعمل غير مقبولة وذالك بسبب إمكانية الإحلال فيما بينهما وتأثيرات التقدم التقني.

* النموذج لم يهتم باحتمال تغير مستوى الأسعار أو أسعر الفائدة.

* فرضية المساواة فيما بين معامل رأس المال الناتج والمعامل الحدي لرأس المال الناتج غير واقعية، وخصوصا إذا دخل رأس المال مرحلة تناقص العوائد.

* إن النموذج غير واقعي بالنسبة للدول النامية بسبب اعتماده على مبادئ غير متوفرة بالقدر المطلوب كالادخار وعدم تدخل الدولة في الاقتصاد وحالة التشغيل الكامل.[19]

4- النظرية الحديثة (في الفكر المعاصر) :

تسمى كذالك النظرية الحديثة للنمو بنظرية النمو الداخلي، وقد ظهرت هذه الأخيرة في منتصف الثمانينيات، وهي تبحث عن تفسير النمو الاقتصادي عن طريق تراكم، وهذا بدون المرور بالعوامل الخارجية، ويعود سبب ظهور هذه النظرية إلى النمو المستمر الذي عرفته وتعرفه معظم الدول ذات عدد سكان تقريبا ثابتا بالإضافة إلى الاختلاف الكبير في معدلات النمو مابين البلدان.

أ. نظريات مراحل النمو لوالت روستو :

إن أهمية ما جاء به لوالت روستو حول النمو الاقتصادي وذال ك في كتابه مراحل النمو الاقتصادي سنة 1960 هو تقسيم عملية النمو الاقتصادي إلى خمس مراحل أساسية.

وجاءت أبحاث روستو على هذا الشكل حول النمو الاقتصادي لتقدم على حد سواء إلى الدول المتقدمة والدول النامية، وجاءت لتفسر إلى حد كبير الاختلافات الموجودة بين الدول فيما يخص النمو الاقتصادي والتي ترجع بالأساس إلى وضعية كل دولة بالنسبة لهذه المراحل :

[19] ميلود وعيل، مرجع سابق، ص ص 27-30.

1. مرحلة المجتمع التقليدي : وتتميز بمحدودية الإنتاج نتيجة الاعتماد على وسائل بدائية والاعتماد بشكل كلي على الناتج الزراعي وكثرة الصراعات والحروب القبلية.

2. مرحلة التهيؤ للانطلاق : وهي مرحلة انتقالية تتميز بظهور تحولات هيكلية في القطاعات غير الزراعية كقطاع التجارة والنقل وتطور المعرفة العلمية التي تسمح بإدخال تقنيات حديثة.

3. مرحلة الانطلاق : تعتبر مرحلة الانطلاق ذات أهمية كبيرة في عملية النمو الاقتصادي، بحكم أنها تعتبر تحولا من حالة تأخر اقتصادي إلى حالة تقدم اقتصادي، وتعتبر مرحلة قصيرة نسبيا مقارنة بالمراحل الأخرى، وتتميز بروح الابتكار والتجديد وارتفاع الناتج الحقيقي للفرد.

4. مرحلة السير نحو النضوج : وتظهر هذه المرحلة تقريبا بعد 60 سنة إبتدائا من سنة الانطلاق، وتتميز بظهور تكنولوجيا حديثة وارتفاع حجم الاستهلاك بشكل كبير إذ تتحول قطاعات الاقتصاد إلى إنتاج السلع الاستهلاكية خاصة مع تحول المجتمعات من النمط الريفي إلى النمط الحضري التمدن.

ب . نظريات ونماذج النمو الداخلي :

عملت نظريات ونماذج النمو الاقتصادي المتعددة على تفسير اختلاف مستويات النمو والمعيشة المحققة بين الدول، وكان النموذج النيوكلاسيكي أحد أهم النماذج التي جاءت في هذا الصدد والتي أرجعت اختلاف معدلات النمو الاقتصادي بين الدول إلى العامل التكنولوجي التي تختلف مستويات تأثيره من دولة لأخرى.[20]

المطلب الثاني : مفاهيم حول البطالة

تعد قضية البطالة من أهم الموضوعات التي أخدت تشغل السياسيين وأصحاب القرار في الوقت الراهن، إذ اهتم هؤلاء بالعمل على وضع الخطط والبرامج المدروسة لخفض نسب البطالة وتقليصها في مجتمعاتهم.

وللإحاطة بالموضوع أكثر سنتطرق في هذا المطلب إلى تعريف البطالة وكيفية قياسها وأنواعها وكذا محدداتها،أسبابها والآثار المترتبة عنها وأخيرا النظريات المفسرة لها.

الفرع الأول : مفهوم البطالة

هناك العديد من التعاريف الخاصة بالبطالة تناولها الباحثون والعلماء والمنظمات والهيئات الدولية والحكومية نذكر منها:

1. **تعرفمنظمة العمل الدولية العاطلين عن العمل** بأنهم "أفراد، قوة، العمل الراغبين في العمل وفق الأجور السائدة، والباحثين عنه والذين لا يجدونه".[21]

2. بأنها بقاء العامل خارج نطاق العمل المنتج رغم قدرته عليه، وهي أيضا ندرة توافر العمل المناسب لشخص ما راغب فيه وقادر عليه نظرا لزيادة القوى البشرية المؤهلة عن حجم فرص العمل التي يتيحها المجتمع سواء أكانت إنتاجية أم خدمية.[22]

[20] فاطمة بن وليد، مرجع سابق، ص ص 15-16.

[21] عماد الدين المصبح، **العوامل المؤثرة في البطالة في الجمهورية العربية السورية**، دراسة تطبيقية باستخدام منهجية التكامل المشترك، المؤتمر الدولي حول "أزمة البطالة في الدول العربية"، القاهرة جمهورية مصر العربية،17-18 مارس 2008، ص 3.

3. هي عدم قدرة جزء من قوة العمل في الحصول على فرص العمل، بمعنى نقص فرص العمل في مجتمع ما.[23]

4. يمكن تعريفها وفقا **للمفهوم العلمي** بأنها الحالة التي لا يستخدم فيها المجتمع قوة العمل استخداما كاملا أو أمثلا. ووفقا لذالك يوجد بعدين للبطالة الأول هو عدم الاستخدام الكامل لقوة العمل والثاني عدم الاستخدام الأمثل لقوة العمل.[24]

5. تعني **بالمفهوم الاقتصادي** "وجود موارد اقتصادية متاحة عاطلة وغير موظفة، أي عدم التشغيل الكامل لتلك الموارد الإنتاجية، **وبمفهوم سوق العمل** معناها ينحصر بعنصر العمل ويقصد بها العاطلين على العمل، حيث تشكل ظاهرة غير صحيحة في المجتمع نظرا لانعكاساتها السلبية من النواحي الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.[25]

6. والبطالة عموما" هي الحالة التي تنطبق على وجود أشخاص قادرين على العمل ومؤهلين له وراغبين فيه وباحثين عنه، ولكنهم لا يجدونه بالنوع والمستوى المطلوبين في مجتمع معين في فترة زمنية محددة.[26]

الشكل رقم 2.1 : تصنيف السكان اقتصاديا

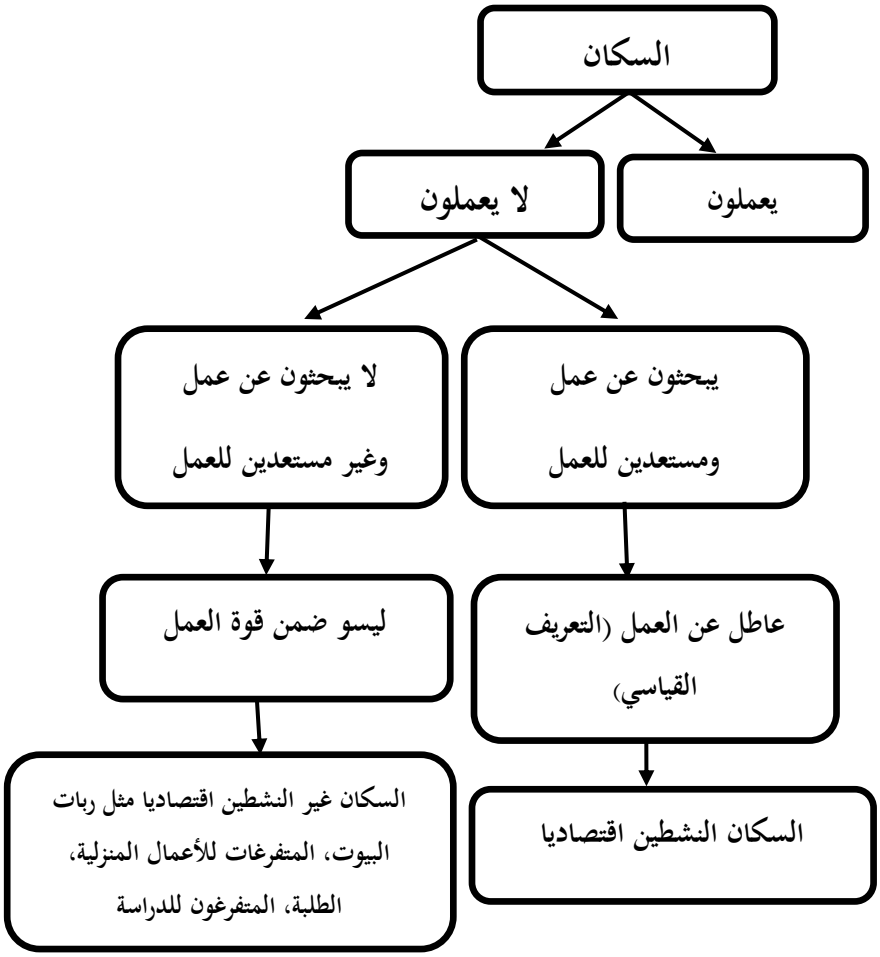

[22] طارق عبد الرؤوف عامر، **أسباب و أبعاد ظاهرة البطالة و إنعكساتها السلبية على الفرد والأسرة والمجتمع ودور الدولة في مواجهتها** ، ط2،دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 2015، ص 12.

[23] عمر مالكي، **دراسة العلاقة بين البطالة والنمو الاقتصادي وفقا لقانون okun في الجزائر**، مجلة آفاق علمية، المجلد 13، العدد01، 2021، ص 782.

[24] رابح كشاد، فارس مسدور، **البطالة "أسبابها، معالجتها، وآثرها على المجتمع"**، الجزء 2، بحوث وأوراق عمل ندوة عربية منعقدة بالجزائر خلال الفترة 26 إلى 28 أفريل 2006، ص 07.

[25] محمود حسين الوادي، إبراهيم محمد خريس، نضال على عباس، **مبادئ علم الاقتصاد**، ط 1، ط 2، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2010، 2013، ص 307.

[26] كوثر إبرهيم رزق، **مشكلة البطالة " الأسباب، الآثار، الحلول"**، ط 1، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، المنصورة، 2016، ص ص 42-43.

المصدر : ندوة هلال جودة، رجاء عبد الله عيسى، **العلاقة بين النمو الاقتصادي والبطالة في العراق** ، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، البصرة، المجلد12، العدد3، 2010، ص66.

الفرع الثاني : قياس البطالة

هنا سنتطرق لكيفية قياس معدل البطالة و الانتقادات الموجهة لطريقة حسابه

1.كيفية القياس :

يعد معدل البطالة أحد المؤشرات الاقتصادية الكلية ذات الدلالة البالغة في رسم السياسات الاقتصادية وتقييم فعالياتها، ولا يمكن علاج مشكلة البطالة ما لم يكن هناك تصور حقيقي لها.

تقوم الدولة خاصة المتقدمة بحساب معدلات البطالة بصفة دورية ومنتظمة كأن تكون شهرية أو فصلية أو سنوية وذالك بإتباع أسلوب العينات وليس الإحصاء العام، لما يتطلبه ذالك من وقت طويل وتكاليف باهظة، يتم أخد عينة ممثلة من الفئة النشطة من السكان ويقدر من خلالها عدد العاطلين عن العمل ثم يحدد معدل البطالة.

عادة ما يقاس معدل البطالة من قبل الجهات الرسمية، كنسبة عدد العاطلين عن العمل إلى القوة العاملة بالمجتمع (الفئة النشطة) عند نقطة زمنية معينة وذالك باستخدام الصيغة التالية:

$$\text{معدل البطالة} = \frac{\text{عدد العاطلين عن العمل}}{\text{الفئة}} * 100$$

تتكون الفئة النشطة من الأفراد الذين هم في سن العمل القادرين والراغبين فيه سواء كانوا يعملون أو لا يعملون إذا:

الفئة النشطة = العاملون + العاطلون

يقصد بالعاملين كل من يشتغل عملا بدوام كامل أو جزئي وحتى إن كان يعمل ساعة أو ساعتين باليوم مقابل أجر عند الغير أو في مؤسسة.

أما العاطلون فهم الأفراد القادرين على العمل والراغبين فيه والباحثين عنه ، ولا يجدون فرص عمل متاحة لهم.

أما بالنسبة للأفراد الذين يستبعدون من الفئة النشطة هم :

- **الأفراد دون سن معينة** : وهم الأفراد الذين دون السن العمل القانوني وهو 15-16 سنة فما دون، وهو الأمر الذي يختلف من دولة إلى أخرى.
- **الأفراد فوق سن معينة** : هي سن التقاعد أو المعاش، وهو65 سنة فما فوق.
- **الأفراد من فئات معينة** :

. هي الفئات غير القادرة على العمل لأسباب مختلفة مثل المرضى والعجزة وطلبة المدارس.

. الأفراد الذين لا يطالبون المجتمع بوظائف رغم مقدرتهم على العمل مثل ربات البيوت أو الأفراد الذين لا يبحثون عن العمل ولا يرغبون فيه وذالك باختيارهم في ظل الأجور السائدة.

. الأفراد الذين يتوقفون عن البحث عن العمل بسبب حالة البأس التي تصيبهم نتيجة عدم توفر فرص العمل المناسبة لهم.[27]

2. انتقاد طريقة حساب معدل البطالة :

[27] عيسى رحيمي، عادل قرقاد، نصر الدين العايب، **ظاهرة البطالة**"مفهومها،أسبابها وآثارها"، مجلة ارتقاء للبحوث والدراسات الاقتصادية،العدد 00، 2018، ص ص 145-146.

إن مثل هذه الإحصاءات عن البطالة باستخدام الصيغة السابقة الذكر قد لا تتوفر فيها الدقة والمعلومات الكافية عن البطالة، خاصة في الدول النامية لهذا نجد انتقادات مختلفة حول طريقة حساب معدلات البطالة لعدة أسباب نذكر منها:

- قد تكون معدلات البطالة المحتسبة بهذه الطريقة أعلى من معدلات الحقيقية، نظرا لصعوبة التعرف على توفر القدرة والرغبة والاستمرار في البحث للأفراد العاطلين عن العمل.
- يزداد عدد العمال الذين يعملون أقل من عدد الساعات اليومية المعتادة في فترات الركود أي أن استخدامهم غير الكامل إما لعدم وجود عمل يشغلهم خلال الساعات اليومية وهو ما يطلق عليه بالبطالة المقنعة، أو لكونهم يعملون بدوام جزئي أو متقطع والسبب في ذالك غالبا كون أصحاب العمل لا يفرطون بعمالهم المدربين أو الماهرين بمجرد انخفاض الطلب على إنتاجهم وإنما يحافظون عليهم لحين انتعاش الحالة الاقتصادية وهم يمثلون إمكانيات فائضة وغير مستغلة لا تظهرها معدلات البطالة الإجمالية.
- لا تعطى معدلات البطالة الإجمالية صورة واضحة للبطالة في القطاعات المختلفة أو بالنسبة للأعمار المختلفة أو بالنسبة للرجال والنساء، لذا يستحسن العمل على احتساب معدلات البطالة لفئات اجتماعية مختلفة ولقطاعات اقتصادية منفصلة كقطاع الإنشاءات والقطاع الصناعي أو الزراعي أو التجاري، ولفئات الأعمار المنفصلة للقوة العاملة للوقوف على الوضع الحقيقي للبطالة وتأثيراتها الاجتماعية.
- لا تعتمد تأثيرات البطالة في المجتمع على المعدل الإجمالي فحسب، وإنما أيضا على الفترة التي يبقى العامل خلالها بدون عمل بحيث يصعب التعرف على تلك الفترة. وكلما تطول هذه الفترة تكون تأثيرات البطالة أكثر حدة وأكثر مأساوية.
- أن معدلات البطالة لا تؤشر البطالة الحقيقية لأن إجمالي القوى العاملة يتغير مع تغير حالة النشاط الاقتصادي حيث ينخفض عدد من يرغب في العمل في حالة الركود الاقتصادي، بحيث لا يشجع الوضع على دخول عمال جدد إلى القوى العاملة ولا يشجع العمال العاطلين على الاستمرار بالبحث عن فرص العمل، ويحصل العكس في حالة الانتعاش الاقتصادي، وهو الأمر الذي يؤثر على نسبة البطالة.

على الرغم من بساطة الصيغة لحساب معدلات البطالة والانتقادات الموجهة لها باتصافها بعدم الدقة إلا أنها الصيغة التي تعتمد وتأخذ بها جميع الدوال، وكذالك منظمة العمل الدولية عند المقارنة بين معدلات البطالة فيما بين الدول المختلفة وفي داخل الدولة الواحدة على مدى الفترات الزمنية المختلفة.[28]

الفرع الثالث : أنواع البطالة

يوجد عدة أنواع للبطالة نوجز اغلبها فيمايلي :

1: التقسيم التقليدي :

يقسم الاقتصاديون البطالة إلى ثلاث أنواع رئيسية حسب العوامل التي ترتبط بها وهي:

- **البطالة الدورية :**

تنتشر البطالة الدورية في البلاد الرأسمالية المتقدمة التي يتعرض اقتصادها القومي للأزمات الناتجة عن انخفاض الطلب الفعلي مما ينتج عنه تعطيل لجانب كبير من الطاقة الإنتاجية للاقتصاد القومي ومن ثم تتغشى البطالة بين العمال ويترتب على هذه الأزمات آثار خطيرة على اقتصاديات هذه البلاد.[29]

[28] سليم عقون، **قياس أثر المتغيرات الاقتصادية على معدلالبطالة** "دراسة قياسية تحليلية حالة الجزائر"، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير، جامعة فرحات عباس . سطيف، تخصص تقنيات كمية، 2010، ص ص 6-7.

- **البطالة الاحتكاكية :**

تظهر هذه البطالة عندما يقوم الفرد بتغيير وظيفته والانتقال من عمل لآخر فيضطر إلى التوقف المؤقت عن العمل للبحث عن عمل آخر، ويظهر هدا النوع حتى في الدول المتقدمة جدا.[30]

- **البطالة الهيكلية :**

وهي التي تحدث بسبب تغيرات هيكلية، أي أن تكون راجعة إلى حدوث تغير في هيكل الطلب على المنتجات، أو راجعة إلى تغير أساسي في الفن التكنولوجي المستخدم، أو إلى تغيرات هيكلة في سوق العمل نفسه، أو بسبب انتقال الصناعات إلى أماكن توطن جديدة، وهذه التغيرات الهيكلية تؤدي إلى إيجاد حالة من عدم التوافق بين فرص التوظيف المتاحة ومؤهلات وخبرات العمال المتعطلين الراغبين في العمل والباحثين عنه.

والبطالة الهيكلية تحدث أيضا من قصور البنيان الاقتصادي أو من تغيرات أو اختلال فيه، أو نتيجة لعوامل تؤثر في الاقتصاد وتجعله ينمو بمعدل بطئ في توفير فرص العمل، بالمقارنة بالمعدل السريع لدخول أفراد جدد إلى قوة العمل.[31]

2: تصنيفات أخرى للبطالة :

- **البطالة السافرة :**

يقصد بالبطالة السافرة، حالة التعطل الظاهر التي يعاني منها جزء من قوة العمل المتاحة، أي وجود عدد من الأفراد القادرين على العمل والراغبين فيه والباحثين عنه عند مستوى الأجر السائد، دون جدوى. ولهذا فهم في حالة تعطل كامل لا يمارسون أي عمل، وليس بخاف أن البطالة السافرة يمكن أن تكون احتكاكية أو هيكلية أو دورية، ومدتها الزمنية قد تطول أو تقصر بحسب طبيعة نوع البطالة وظروف الاقتصاد القومي، وفي البلدان الصناعية يتزايد حجم ومعدل البطالة السافرة في مرحلة الكساد الدوري، وعادة ما يحصل العاطل على إعانة بطالة وأشكال أخرى من المساعدات الحكومية. أما في البلاد النامية، فإن البطالة السافرة أكثر قسوة وإيلاما بسبب عدم وجود نظام لإعانة البطالة، وبسبب غياب أو ضآلة برامج المساعدات الحكومية والضمانات الاجتماعية.[32]

- **البطالة المقنعة :**

لا يعني هذا النوع من البطالة وجود قوة عاملة عاطلة بل هي الحالة التي يمكن فيها الاستغناء عن حجم معين من العمالة دون التأثير على العملية الإنتاجية حيث يوجد هناك نوع من تكدس القوة العاملة في قطاع معين وغالبا ما تتقاضى هذه العمالة أجورا أعلى من حجم مساهمتها في العملية الإنتاجية.[33]

- **البطالة شبه المقنعة :**

وفيها تكون قيمة ما ينتجه العاملون والموظفين أقل من قيمة الأجور المدفوعة لهم.[34]

- **البطالة الموسمية :**

---

[29] طارق عبد الرؤوف عامر، مرجع سابق، ص ص 26-27.

[30] محمود حسين الوادي، ابراهيم محمد خريس، نضال علي عباس، مرجع سابق، ص 308.

[31] كوثر إبراهيم رزق، مرجع سابق، ص 52.

[32] رمزي زكي، **الاقتصاد السياسي للبطالة**، سلسلة كتب ثقافية شهرية يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1978، ص 29.

[33] وليد ناجي الحيالي، **دراسة بحثية حول البطالة**، مقدمة إلى الأكاديمية العربية المفتوحة في الدانمارك، ص 13.

[34] طارق عبد الرؤوف عامر، مرجع سابق، ص 25.

وهي البطالة الناجمة عن انخفاض الطلب الكلي في بعض القطاعات الاقتصادية وليس الاقتصاد ككل، فقد تشهد بعض القطاعات الاقتصادية كقطاع السياحة مثلا أو الزراعة أو الصيد فترات من الكساد مما يؤدي إلى فقدان العاملين في هذه القطاعات إلى وظائفهم مؤقتا.[35]

- **البطالة الإجبارية :**

وهي حالة البطالة التي يرغم عليها الراغبون في العمل والقادرون عليه في ظل مستوى الأجور السائدة والباحثون عنه ولكن دون جدوى، والتي يتعطل فيها العاملون بشكل قهري.

- **البطالة الاختيارية :**

في هذا النوع يرغب الأفراد في ترك وظائفهم الحالية للتفرغ من أجل البحث عن فرص عمالة أفضل ذات دخول أعلى وأكثر ملائمة للقدرات والطموحات وهي الحالة التي يتعطل فيها الفرد بمحض إرادته واختيارهحينما يقدم استقالته من العمل الذي كان يعمل به إما لعزوفه عن العمل وتفضيله للفراغ مع وجود مصدر آخر للدخل والإعاشة، أو لأنه يبحث عن عمل أفضل يوفر له أجرا أعلى وظروف عمل أفضل وقرار التعطل هنا اختياري ولم يفرضه صاحب العمل ولم يجبره عليه.[36]

- **البطالة الشاملة :**

توصف البطالة بأنها شاملة أو عامة إذا كان فائض القوى العاملة المتعطلة شاملا للقطاعات والأنشطة الاقتصادية كافة دون استثناء كما في حالات الركود الاقتصادي العام في حالات الأزمات والحروب، وإذا اقتصرت على فئة محددة من قوة العمل لقطاع معين توصف بأنها شاملة لهذا القطاع.[37]

- **البطالة الجزئية :**

وهي التي تنشأ نتيجة لاضطرار بعض أفراد قوة العمل للتنقل من وظيفة لأخرى أو من عمل لأخر، مما يضطرهم إلى البقاء متعطلين خلال فترة الانتظار قبل شغل الوظيفة أو العمل الجديد.[38]

- **البطالة السلوكية :**

وهي البطالة الناجمة عن إحجام ورفض القوة العاملة عن المشاركة في العملية الإنتاجية والانخراط في وظائف معينة بسبب النظرة الاجتماعية لهذه الوظائف.[39]

- **البطالة الظاهرية اللاإرادية :**

وهي التي تكون في المجتمعات الصناعية المتقدمة، إنما يعزى ظهورها إلى مستوى الطلب الكلي الفعال. [40]

- **البطالة الناتجة عن دورة الأعمال :**

في فترات الركود الاقتصادي وانخفاض الإنتاج ينخفض التوظيف والعكس في أوقات الرواج الاقتصادي وانخفاض معدلات البطالة الناجمة عن دورة الأعمال هو أحد مجالات اهتمام السياسات المالية النقدية التي تتبعها الحكومة والجدير بالذكر أن العمالة

---

[35] وليد ناجي الحيالي، مرجع سابق، ص 12.

[36] طارق عبد الرؤوف عامر، مرجع سابق، ص ص 25-26.

[37] فاتن علي منصور، **البطالة وآثارها على التنمية الاجتماعية**، دراسة ميدانية لمحافظة اللاذقية، قسم الإحصاء والبرمجية،اختصاص السكان والتنمية، سوريا، 2014، ص 35.

[38] كوثر ابراهيم رزق، مرجع سابق، ص 51.

[39] نجيب بن حمودة، **البطالة ومحدداتها في دول المغرب العربي**" دراسة قياسية تحليلية 1989-2012 "، مذكرة مقدمة لاكتمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد قياسي، ورقلة، 2015، ص 6.

[40] نجاة العيسى، **اثر معدلات النمو الاقتصادي على معدلات البطالة في الجزائر** "دراسة قياسية اقتصادية خلال الفترة 1970-2014 "، جامعة الجزائر3، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، المجلد29، العدد2، ص 270.

في القطاعات الاقتصادية المختلفة لا تتأثر بنفس القدر بدورة الأعمال فالتأثر أقل في قطاع الخدمات وأكبر في قطاعي الصناعة والبناء وتتأثر العمالة ذات المهارات الأقل أكثر من العمالة الماهرة وهذا يؤدي إلى اتساع الفارق في الدخل بين مجموعات العمالة المختلفة خلال الكساد الاقتصادي .

- **البطالة المستوردة :**

وهي البطالة التي تواجه جزء من القوة العاملة المحلية في قطاع معين بسبب إنفراد أو إحلال العمالة غير المحلية في هذا القطاع. وقد يواجه الاقتصاد هذا النوع من البطالة في حال انخفاض الطلب على سلعة معينة مقابل ارتفاع الطلب على سلعة مستوردة.[41]

- **البطالة الدائمة (المستمرة) :**

وهي تختلف عن باقي أنواع البطالة في أن الشخص لا يكون عادة متعطلا عن العمل، بل يكون على العكس يكدح طول يومه ولكن عمله لا يكون منتجا كافيا.ويظهر ذلك في انخفاض أجره انخفاضا شديدا.[42]

- **البطالة البنائية :**

وهي تلك التي تنتج من قصور في البنيان الاقتصادي أو من تغيرات أو اختلال فيه، أو نتيجة لعوامل تؤثر في الاقتصاد أو من تغيرات وتجعله ينمو بمعدل بطئ في توفير فرص العمل، بالمقارنة بالمعدل السريع لدخول الأفراد الجدد إلى قوة العمل وهذا أقرب ما يكون إلى البطالة الصريحة.[43]

الفرع الرابع : محددات البطالة

يوجد الكثير من محددات البطالةنوجز بعضها في مايلي :

1. حجم السكان الإجمالي :

تؤدي زيادة معدلات النمو السكاني وما يترتب عليها من زيادة في أعداد السكان الناشطون اقتصاديا إلى زيادة عرض العمل لاعتباره يعد من بين أهم العوامل في تحديد جانب العرض(عرض العمل)، ومع عدم قدرة الطلب على العمل على تغطية ما هو معروض من القوة العاملة ستؤدي حتما إلى زيادة حجم البطالة ومعدلها.

2. حجم النفقات العمومية :

يعتبر الإنفاق العام أحد أهم العوامل المؤثرة في الأداء الاقتصادي، فالإنفاق العام هو الأداة الرئيسية للدولة في تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية، وبالتالي فإن كفاءة تخصيصه يعكس أثرا ايجابيا نحو توفير الموارد المالية اللازمة للنمو الاقتصادي، ومن بين الأهداف التي تسعى الدولة لتحقيقها عن طريق سياسة الإنفاق، حفز النمو الاقتصادي، وخلق مناصب شغل جديدة.

3. الناتج المحلي الإجمالي :

يعرف الناتج المحلي الإجمالي على انه كل السلع والخدمات النهائية المنتجة في بلد ما، خلال فترة زمنية معينة، ويحتوي على قيمة السلع المنتجة، ويتبين لنا أن هذا التعريف نقدي يعطي قيمة السلع المنتجة والخدمات، إما بالأسعار الجارية ويعرف بالناتج المحلي الاسمي، أو يقاس بالأسعار الثابتة ويعرف بالناتج المحلي الحقيقي.

[41] نجيب بن حمودة، مرجع سابق، ص ص 65.

[42] كوثر إبراهيم رزق، مرجع سابق، ص 51.

[43] كوثر إبراهيم رزق، مرجع سابق، ص 59.

4. معدل التضخم :

هناك علاقة عكسية بين معدل التضخم وفقا للمنطق التقليدي ومنحنى فيلبس، حيث أنه في ظروف الرواج الاقتصادي يزداد الطلب الكلي، وترتفع مستويات الأسعار، ويقترن ذالك بزيادة الطلب على العمل، ويرتفع مستوى التشغيل، ومن ثم يقل معدل البطالة، ويحدث العكس في حالات الركود، غير أن الفكر الاقتصادي الحديث قدم ما يعرف بظاهرة الركود التضخمي، حيث يزداد كل من حجم ومعدل البطالة مع ارتفاع معدلات التضخم، لذا فإنه يمكن القول أن العلاقة بين كل من معدل التضخم ومعدل البطالة غير واضحة الاتجاه.[44]

الفرع الخامس : الأسباب و الآثار المترتبة عن البطالة

للبطالة أسباب عدة و أثار كثيرة نتطرق لها فيما يلي :

1 -أسباب البطالة :

تعد البطالة من أهم الأزمات التي تهدد استقرار المجتمعات ، وتوجد مجموعة من الأسباب التي تؤدي إلى ظهورها ، والتي تختلف من مجتمع إلى آخر ، ومن أهمها: الأسباب السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، ولكل منها مؤثرات ونتائج سلبية تؤثر على المجتمع، والآتي معلومات عن هذه الأسباب :

- **الأسباب الاقتصادية :**

الأسباب الاقتصادية للبطالة من أكثر الأسباب انتشارا وتأثيرا على البطالة، والتي تؤدي إلى رفع معدلاتها الدولية، ومن أهم هذه الأسباب :

أ- زيادة عدد الموظفين مع قلة الوظائف المعروضة، وهي من المؤثرات التي تنتج عن الركود الاقتصادي في قطاع الأعمال، وخصوصا مع زيادة أعداد خريجي الجامعات، وعدم توفير الوظائف المناسبة لهم.

ب- الاستقالة من العمل والبحث عن عمل جديد، وهي بطالة مؤقتة، والتي تشمل كل شخص تخلى عن عمله الحالي بهدف البحث عن عمل غيره، ولكنه يحتاج إلى وقت طويل للحصول على عمل، لذلك يصنف في فترة بحثه بأنه عاطل عن العمل.

ت- استبدال العمال بوسائل تكنولوجية كالحاسوب، والتي أدت إلى زيادة المنفعة الاقتصادية على الشركات بتقليل نفقات الدخل للعمال، ولكنها أدت إلى ارتفاع نسبة البطالة.

ث- الاستعانة بموظفين من خارج المجتمع، وهي التي ترتبط بمفهوم العمالة الوافدة سواء في المهن الحرفية، أو التي تحتاج إلى استقدام خبراء من الخارج، مما يؤدي إلى الابتعاد عن الاستعانة بأي موظفين أو عمال محليين.

- **الأسباب الاجتماعية :**

و هي الأسباب المتعلقة بالمجتمع الذي يتأثر في كل من الأسباب السياسية و الاقتصادية الخاصة بالبطالة، ومن أهم الأسباب الاجتماعية نذكر :

أ- ارتفاع معدلات النمو السكاني مع انتشار الفقر، والذي يقابله عدم وجود وظائف أو مهن كافية للقوى العاملة.

ب- غياب التنمية المحلية للمجتمع، والتي تعتمد على الاستفادة من التأثرات الإيجابية التي يقدمها قطاع الاقتصاد للمنشآت.

ت-عدم الاهتمام بتطور قطاع التعليم، مما يؤدي إلى غياب نشر التثقيف الكافي، والوعي المناسب بقضية البطالة بصفتها من القضايا الاجتماعية المهمة.

[44] نجيب بن حمودة، مرجع سابق، ص ص 98.

ث– زيادة أعداد الشباب القادرين على العمل مع شعورهم باليأس، بسبب عدم حصولهم على وظائف أو مهن تساعدهم في الحصول على الدخل المناسب لهم.

ج–غياب التطوير المستمر لأفكار المشروعات الحديثة، والتي تساعد على تقديم العديد من الوظائف للأفراد القادرين على العمل.

- **الأسباب السياسية :**

الأسباب السياسية للبطالة هي كافة المؤثرات المرتبطة بالبطالة و المتعلقة في السياسة الخاصة لدولة ما، ومن أهمها:

أ– انخفاض القدرة على دعم قطاع الأعمال من جانب الحكومات الدولية.

ب– انتشار الحروب و الأزمات الأهلية في الدول.

ت– غياب تأثير التنمية السياسية على الوضع الاقتصادي والاجتماعي في الدول النامية.[45]

2 –الآثار المترتبة عن ظاهرة البطالة :

تعتبر البطالة من الظواهر غير المرغوبة فيها في أي مجتمع، وذلك نظرا لما تخلفه من مخاطر وما تعكسه من آثار سلبية على الأفراد و المجتمع على حد سواء، سواء كانت هذه الآثار اقتصادية أو سياسية و اجتماعية.

- البطالة تؤدي إلى انتقاد الأمن الاقتصادي حيث يفقد العامل دخله وربما الوحيد، مما يعرضه لألام الفقر والحرمان هو وأسرته.
- تدفع البطالة الأفراد إلى تعاطي الخمور والمخدرات وتصيبهم بالاكتئاب والاغتراب الداخلي.

تدفع الأفراد إلى ممارسة العنف والجريمة والتطرف.

- تؤدي إلى شل الحياة في بعض القطاعات الإنتاجية بسبب لجوء العمال أحيانا الى المظاهرات والإضرابات.
- تؤدي إلى انخفاض في إجمالي التكوين الرأسمالي والناتج المحلي وهذا ما يؤدي بمرور الزمن إلى انخفاض نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.
- تؤدي البطالة إلى خلق اختلالات كبيرة في مفهوم المواطنة والارتباط بالوطن حيث يسود الفهم الخاطئ، إذا لم يكن الوطن قادرا على إعالتي وحمايتي فلماذا انتمي إليه.[46]

الفرع السادس : النظريات المفسرة للبطالة

ترجع سبب وجود البطالة إلى وجود إختلالات في سوق العمل، وبناءا عليه سنتناول النظرية الكلاسيكية، النظرية الكينزية و نظريات أخرى أو بما يسمى النظريات الحديثة المفسرة للبطالة.

1 –النظرية الكلاسيكية :

لعل من أهم الأفكار التي سادت التاريخ الاقتصادي المعاصر تلك التي تقول بأن الاقتصاد،إذا ترك حرا دون تدخل من الحكومة، من شأنه أن يسير بتلقائية ذاتية نحو التوازن عند مستوى الإنتاج الذي يحقق التشغيل الكامل، هذه الفكرة التي نادي بها وتبناها الاقتصاديون الكلاسيك منذ النصف الثاني من القرن الماضي وكانت محور للنقد الذي جاء به "جون مينارد كينز"" J. M. Keynes" فيما بعد وصاغ منه نظرية مخالفة قوامها إمكانية التوازن عند مستويات مختلفة من البطالة الإجبارية.[47]

[45] عيسى رحيمي، عادل قرقاد، نصر الدين العايب، مرجع سابق، ص ص 147-149.

[46] وليد ناجي الحيالي، مرجع سابق، ص 20.

[47] سليم عقون، مرجع سابق، ص 16.

- **توازن سوق العمل :**

تمكن الكلاسيك من تقديم صورة للتوازن الكلي في أسواق العمل، تعتمد في أساسها على مقومات التحليل الجزائي وتنطلق منه لتحديد مستوى الأجر الحقيقي، الذي يحقق التوازن العام للاقتصاد عند مستوى التوظيف الكامل.

يحقق التوازن في سوق العمل عند تقاطع منحنى العرض و الطلب على العمل، ويتحدد عندئذ مستوى الأجر الحقيقي التوازني W/P^*و كمية العمل التوازنية N^*، حينها تكون الكمية المعروضة تساوي الكمية المطلوبة.

حيث تمثل :

N^* : كمية العمل عند مستوى الكامل.

N : إجمالي القوى العاملة.

كما هو موضح في الشكل البياني :

شكل رقم3.1 : توازن سوق العمل

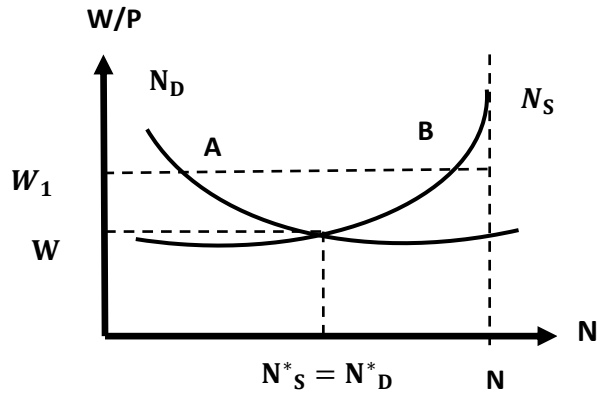

المصدر : سليم عقون، **"قياس أثر المتغيرات الاقتصادية على معدلات البطالة"**، دراسة قياسية تحليلية، حالة الجزائر، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجيستار، جامعة فرحات عباس، سطيف، تخصص تقنيات كمية2010.

- **التفسير الكلاسيكي للبطالة :**

من خلال الشكل السابق يمكن أن نبين كيف فسر الكلاسيك البطالة كما يلي :

إن المسافة $N - N^*$تمثل عدد الأفراد القادرين عن العمل وغير راغبين فيه عند المستوى الأجور التوازنيW/P^*، وهم بالتالي يمثلون بطالة اختيارية، وسببها يعود إلى طلب بعض العمال أجر أعلى بكثير من الإنتاجية الحدية.

في حالة حدوث اختلال في هذا التوازن فإن قوى الطلب وقوى العرض سوف تعيده إلى وضعه التوازني (من جديد) عند مستوى التشغيل الكامل، في ظل مرونة الأجور، أين كل العمال الذين يرغبون في العمل يقبلون بالأجر الحقيقي التوازني.

فإذا ارتفع معدل الأجر بأعلى من مستوى الأجر التوازني W_1/P_1 يكون فائض في العرض بمقدار AB، عندها سيلاحظ العمال بأنه من السهل على صاحب العمل أن يقوم بملء الوظائف الشاغرة لديه، كم أنهم سيجدون من جانبهم صعوبة الحصول على فرص العمل الأمر الذي يجعلهم يميلون إلى قبول أجور أدنى و هكذا تميل الأجور إلى الانخفاض.

بالمقابل إذا انخفض الأجر الحقيقي عن مستوى الأجر الحقيقي التوازني، سيكون فائض في الطلب الأمر الذي يدفع أصحاب العمل إلى التنافس فيما بينهم للحصول على العمال وبذلك يتجه مستوى الأجر إلى الارتفاع ليصل في النهاية إلى مستوى الأجر التوازني W/P^*.

إذا كما نلاحظ وفقا للفكر الكلاسيكي فإن مرونة الأجور تضمن دائما القضاء على البطالة.

لهذا يرفض الكلاسيك و النيوكلاسيك فكرة وجود بطالة إجبارية في الاقتصاد لأنهم يفترضون سيادة حالة المنافسة الكاملة ومرونة الأجور التي تتحرك إلى الأعلى وللأسفل لضمان حالة التوازن عند مستوى التشغيل الكامل في سوق العمل واختفاء البطالة حالما تظهر، وإن وجدت بطالة فإنها إما أن تكون بطالة اختيارية أو بطالة احتكارية تلك التي تتواجد نتيجة لانتقال العمال من وظيفة إلى أخرى. [48]

2 -المدرسة الكنزية :

يمكن القول أن الأزمة الاقتصادية-أي أزمة الكساد العظيم- التي تعرض إليه الاقتصاد الرأسمالي خلال الفترة (1929-1933) كانت بمثابة نقطة الانطلاق في التحليل الفكري لهذه المدرسة ومحوره الأساس، والذي يطلق عليه في الأدبيات الاقتصادية بالتحليل الكينزي، وهذا بعد فترة من سواد الأفكار الاقتصادية الكلاسيكية المرتكزة على حالة التوازن الاقتصادي العام، و التي حتما تقود حسب المدرسة الكلاسيكية- إلى التشغيل الكامل.

- **التفسير الكينزي للبطلة :**

لقد استطاع كينز وضع نظرية بديلة معارضة تماما للنظرية الكلاسيكية أو ضح فيها كيف يتحدد مستوى التشغيل الكامل، كما شرح بوضوح لماذا قوى السوق لا تستطيع أن تؤكد لنا أن الطلب الفعال يتحدد تلقائيا عند مستوى التشغيل الكامل.

أشار كينز أن مستوى التشغيل الكامل ما هو إلا أحد المستويات الممكنة، وأن هناك من المستويات ما يكون عند أقل من مستوى التشغيل الكامل، وكان مقتنعا أنه من الضروري أن تأخذ الحكومة المسؤولية من خلال سياستها الاقتصادية للوصول بالاقتصاد إلى التشغيل الكامل، وذلك من خلال تغيير مستوى إنفاقها أو من خلال إحداث تغيرات في التشريعات الضريبية.

إذا كان الجمع بين البطالة، و التوازن، من منظور الكينزي، قد لاقى و يلاقي رواجا كبيرا لدى جمع غفير من الاقتصاديين، فإن أفكار المدرسة الكلاسيكية، التي تنفي إمكانية التوازن مع وجود بطالة، قد حضيت هي الأخرى بشبه لإجماع لدى أجيال متعددة من الاقتصاديين إلى حين برز من الظروف الاقتصادية،وتغير من علاقات الإنتاج، ما اقتضى التحول عن هذه النظرية و انحسارها إلى عالم النسيان لفترة غير قليلة من الزمن.[49]

3 -النظريات الحديثة للبطالة :

لم تعد النظريتين الكلاسيكية أو الكينزية بمقدور هما تفسير معدلات البطالة المرتفعة التي انتشرت منذ بداية السبعينيات وظهرت بذلك نظريات حديثة تقوم بتفسير هذه الظاهرة، إذ تم إدخال فروض أكثر واقيعية حتى تصير أكثر قدرة على تفسيرها و لعل أهم هذه النظريات نذكر :

* نظرية البحث عن العمل.
* نظرية تجزئة سوق العمل.
* نظرية الأجور الكافأة.

[48] سليم عقون، مرجع سابق، ص ص 20-21.

[49] سليم عقون، مرجع سابق، ص ص 26-27.

* نظرية اختلال سوق العمل.

- **نظرية البحث عن العمل :**

ترجع صياغتها إلى مجموعة من الاقتصاديين من أمثال: Phelps،Gordon، Hall،Pevry استطاعت هذه النظرية في السبعينيات أن توفر إضاءة مهمة لمختلف مظاهر سوق العمل حيث تسعى إلى إدخال بعض الحقائق في النموذج النظري لسوق العمل كإسقاط فرضية أساسية من فرضيات النموذج الكلاسيكي لسوق العمل وهي المعرفة التامة بأحوال السوق و توفر المعلومات الكافية المتعلقة بمناصب العمل و الأجور وعليه يمكن حصر فرضيات هذه النظرية في النقاط التالية:

– أن الباحث عن العمل على علم بالتوزيع الاحتمالي للأجور المختلفة.

– كلما كانت مدة البحث عن العمل طويلة، كلما كان الأجر المتوقع للحصول عليه عاليا.

– أن هناك حدا أدنى للأجور، لن يقبل الباحث عن العمل الحصول على أدنى منه، يسمى "بالأجر الاحتياطي" أو "أجر القبول و بالتالي، تلخص نظرية البحث عن العمل إلى أن البطالة السائدة في الاقتصاد هي بطالة إرادية–احتكاكية– أو مرغوبة تنتج عن سعي العمال للحصول على أجر أفضل وفرص عمل أكثر موائمة، كما أنها ضرورية من أجل الوصول إلى التوزيع الأمثل لقوة العمل بين الاستخدامات المختلفة، طالما أنها تؤدي في النهاية إلى حصول كل فرد على أفضل فرصة عمل متاحة.

لقد ساعدت نماذج البحث عن العمل في تفسير المشكل المتعلق بمدة البطالة، وينطبق هذا بصفة خاصة على الشباب الداخلين الجدد في سوق العمل، فنظرا لانعدام خبراتهم بأحوال السوق تزداد حركيتهم ودرجة دورانهم بين الوظائف المختلفة من أجل الحصول على المعلومات المطلوبة، وهكذا يتسم هؤلاء بقدر أكبر من الحركة مقارنة بالفئات الأخرى، مما يزيد من حده البطالة في أوساطهم أثناء تنقلاتهم.[50]

- **نظرية تجزئة سوق العمل :**

أول من تناول فكرة ازدواجية سوق العمل هما الاقتصاديان Piore و Doeringer خلال أعمالهما الصادرة سنة 1971 و المرتبطة بأسواق العمل العالمية و تحليل القوى العاملة حيث أوضحت دراستهما الميدانية أن قوة العمل تتعرض لنوع من التجزئة على أساس العرق، النوع، السن و المستوى التعليمي.

تهدف النظرية إلى البحث عن أسباب ارتفاع معدلات البطالة في نهاية الستينيات و بداية السبعينيات ومن ثم تقديم العلل حول تزامن وجود معدلات بطالة مرتفعة في قطاعات معينة مع حدوث ندرة في القوى العاملة في قطاعات أخرى، وتفترض النظرية وجود نوعين من الأسواق، يختلفان من حيث الخصائص و الوظائف المرتبطة بكل منهما على النحو التالي:

أ –سوق أولي :

يتميز هذا السوق بالاستقرار الوظيفي، إذ يشمل مناصب عمل ذات أجور مرتفعة في ظل ظروف جيدة و آفاق مستقبلية مهيأة لامعة، وتستخدم في هذه السوق الفنون الإنتاجية كثيفة رأس المال وفئة عمالية ماهرة التي تحرص المؤسسة الاحتفاظ بها، كما تتمتع مثل هذه الأسواق بدرجة عالية من استقرار الطلب على منتجاتها، ومن الطبيعي أن ينعكس هذا الاستقرار على اليد العاملة المشغلة فيها.

ب –سوق ثانوي :

يمتلكالخصائص العكسية للسوق الأولى: أجور مخفضة، حركية عالية لليد العاملة، علاقات العمل فيه فردية تسودها أحكام تعسفية، مناصب عمل محدودة الآفاق مع تعرض أغلب العمال إلى البطالة، إذ تستخدم أساليب إنتاجية كثيفة للعمل، و التي

[50] سليم عقون، مرجع سابق، ص 27.

تتأثر بسهولة بالتقلبات في مستوى النشاط الاقتصادي، ونتيجة لذلك تحتاج هذه السوق فئات من العمل لا تتمتع بنفس الحقوق و الضمانات السائدة في السوق الأولي.

إن الفئة الأكثر عرضة للبطالة هي تلك التي تنتمي إلى السوق الثانوي أين تخضع تقلبات العمل فيه للظروف الاقتصادية حيث يسهل تشغيل العمال في أوقات الرواج، كما يسهل التخلص منهم في أوقات الكساد، وهو ما يعني أن المشتغلين يكونون أكثر عرضة للبطالة، هذا لا يعني أن البطالة لا تمس القطاع الأولي، بل يمكن أن يحدث ذالك في فترة الركود الاقتصادي المستمر وبنسب ضعيفة،فإذا مست البطالة عامل ينتمي إلى السوق الأولى و يرفض البحث عن العمل في السوق الثانوي، فإن مثل هذه البطالة تكون "إرادية" و لا تشكل خطرا عليه لأن احتمال بقاءه فيها ضعيف خصوصا إذا دخل المنافسة عمالا لديهم خصائص فردية غير مفضلة للإدماج السهل في سوق الشغل كتلك المتواجدة في السوق الثانوية.

بشكل عام، فإن المرور من السوق الثانوي إلى الأولي عملية صعبة، لأن العامل المنتمي إلى السوق الثانوي يتطلب منه قضاء فترة البطالة ليست بالقصيرة حتى يتم إدماجه في سوق العمل الأولي و هنا تكمن الخطورة.

- **نظرية الأجر الكفأة :**

تعتمد على العلاقة التي يمكن أن تربط بين استقرار الأجور النقدية و إنتاجية العمال ، حسب النظريةيكون سلوك أرباب العمل و العمال في تناسق تام مع أهداف تعظيم المردودية بالنسبة لأصحاب الأعمال، و تعظيم المنفعة و الإشباع بالنسبة للعمال حتى لو كانت الأجور مرتفعة وظهور البطالة.

يمكن حصر دوافع رفع الأجور من طرف أصحاب العمل في النقاط التالية :

- الرغبة في اجتذاب اليد العاملة ذات المهارت و الكفاءات العالية لأنها أكثر إنتاجية، وهذا ما نلمسه في البلدان النامية.
- تحفيز العمال عل التمسك بمناصب عملهم و بالتالي التقليل من سرعة دوران قوة عملهم، من خلال رفع تكلفة ترك العمل

لقد استطاعت نظرية الأجور الكفأة تفسير بعض جوانب سلوكات أسواق العمل في الاقتصاد الجزئي خصوصا تلك المتعلقة بحركية العمال و سعيهم إلى الوظائف التي تدفع أجورا مرتفعة و هذه الظاهرة منتشرة كثيرا، لكن المؤسسات الاقتصادية لا توظف سوى العدد القليل منهم من الاحتفاظ بالأجر المرتفع وذلك حتى تتمكن من اختيار العناصر الكفأة منهم بدلا من تخفيض الأجر في حالة وجود عرض زائد من العمال.

- **نظرية اختلال سوق العمل :**

ظهرت هذه النظرية على اليد الاقتصادي الفرنسي E. Malinvand .كمحاولة لتفسير معدلات البطالة المرتفعة في الدول الصناعية خلال فترة السبعينيات، ويرتكز تحليله للبطالة على سوقين اثنين هما: سوق السلع و سوق العمل.

تقوم هذه النظرية على فرض جمود الأسعار و الأجور في الأجل القصير، و يرجع ذلك إلى عجزهما عن التغير بالسرعة الكافية لتحقيق توازن سوق العمل.

لا تقتصر النظرية على البحث عن أسباب البطالة في إطار دراسة سوق العمل فحسب، وإنما تسعى أيضا لتحليلها من خلال دراسة العلاقة بين سوق العمل و سوق السلع.

نستخلص من كل ما سبق ذكره أن هناك تبيان و تعدد وجهات النظر المفسرة للبطالة، فهذه الظاهرة مازلت محل جدل بين النظريات المختلفة التي عجزت عن تفسير الواقع الذي تنتمي إليه و التي تشكلت في إطاره، و يرجع السبب ربما إلى الديناميكية

المتسارعة في سوق العمل التغيرات التي تحدث فيه باستمرار، هذا في الدول الرأسمالية المتقدمة، بالتالي فإنها بالأحرى أن تعجز كذلك عن تحليل و تفسير البطالة في المجتمعات النامية.[51]

المطلب الثالث : العلاقة بين النمو الاقتصادي والبطالة

إن السياسات الموجهة لتخفيض معدلات البطالة تنطلق من مقاربات تفترض أن البطالة ترتبط ارتباطا مباشرا مع النمو، فكل زيادة في معدلات النمو لابد أن تتوافق مع انخفاض نسبة البطالة.

وتظهر علاقة معدلات النمو الاقتصادي والبطالة من خلال التبسيط التالي:

ارتفاع معدل النمو ⟸ ارتفاع نسبة التشغيل ⟸ انخفاض معدلات البطالة

يبدو أن الاتجاه العام في هذه العلاقة هو اعتبار أن هناك ارتباطا كبير بين ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي وانخفاض نسب البطالة.[52]

فتحديد نسب ارتفاع معدل النمو الاقتصادي تعتمد على السياسة الاقتصادية المنتهجة، حيث اعتمد كينز في تحليله على سياسة الإنعاش عن طريق الطلب، وهو الاعتقاد السائد لدى معظم الاقتصاديين، حيث ينطلقون من اعتبار أن البطالة تنخفض تلقائيا إذا ارتفع معدل النمو الاقتصادي، بينما يركز اتجاه آخر على العرض من خلال دعم ربحية ومردودية المشاريع.[53]

حظيت دراسة العلاقة بين النمو الاقتصادي والبطالة على اهتمام كبير فيما بين المتخصصين من الاقتصاديين وصانعي السياسات الاقتصادية، وذالك منذ أن توصل أوكن إلى وجود علاقة عكسية بينهما في الولايات المتحدة الأمريكية في بداية ستينيات القرن الماضي، وعرفت هذه العلاقة باسم قانون أوكن Okun Low، الذي ينص على أن ارتفاع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 3% يقابله انخفاض في معدل البطالة بنسبة 1%، والعكس صحيح. وبالتالي تعني هذه العلاقة أن معدل نمو الناتج المحلي يجب أن يكون مساويا لمعدل نمو الناتج المحتمل للحفاظ على معدل ثابت للبطالة، ومن ثم فإنه للحد من البطالة يجب أن يكون معدل نمو الناتج المحلي أعلى من معدل نمو الناتج المحلي المحتمل،ومن ثم تنجح الشركات في توليد العوائد الكافية لتمويل القوة العاملة الزائدة.

تناولت عديد من الدراسات العلاقة بين النمو الاقتصادي والبطالة في محاولة منها لإثبات صحة أو خطأ قانون أوكن، حيث يعد الارتفاع بمعدل النمو الاقتصادي من الأهداف الأساسية لواضعي السياسات الاقتصادية، وذالك لأنه يترتب عليه الارتفاع بكفاءة استغلال الموارد، ومن ثم زيادة مستوى التوظيف، وبالتالي الحد من البطالة والفقر بالمجتمع ويتحقق ذالك في حالات الرواج

[51] سليم عقون، مرجع سابق، ص ص 29-31.

[52] سليم عقون، مرجع سابق، ص 40.

[53] نجاة بكراوي، مبروكة ناني، **أثر البطالة على النمو الاقتصادي في الجزائر** " دراسة تحليلية قياسية للفترة 2003-2017، مذكرة تدخل ضمن متطلبات ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد نقدي وبنكي،ادرار، 2019، ص 14.

الاقتصادي، ويحدث العكس في حالات الركود الاقتصادي. كما أن الارتفاع بمعدل النمو الاقتصادي يعد شرطا ضروريا لتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والارتفاع بمستوى رفاهية أفراد المجتمع.[54]

كما طور(اوكن، 1962) نموذجين لقياس العلاقة مابين البطالة والنمو الاقتصادي وهما :

1 -نموذج الفجوة :

$$Y_t - Y_t^* = -B\ (U_t - U_t^*) \quad \ldots\ldots\ldots\ldots (1)$$

Y_t : الناتج المحلي الإجمالي.

Y_t^* : الناتج المحلي الإجمالي الممكن.

B : معامل "Okun".

U_t : المعامل الفعلي للبطالة.

U_t^* : المعدل الطبيعي للبطالة.

2 -نموذج الفرق :

$$Y_t \Delta = B_0 - U_t \Delta B_1 + e_t \quad \ldots\ldots\ldots\ldots (2)$$

$$U_t \Delta = (B_0 - B_1) / Y_t \Delta \quad \ldots\ldots\ldots\ldots (3)$$

e_t : معدل الخطأ.

حيث تستخدم المعادلة رقم (2) لاستقصاء أثر البطالة على النمو الاقتصادي، أما بالنسبة لأثر النمو الاقتصادي على البطالة يتم قياسه من خلال تقدير المعادلة رقم (3).[55]

المبحث الثاني : الدارسات السابقة للنمو الاقتصادي والبطالة

سيتم التطرق في هذا المبحث إلى الأبحاث التي لها علاقة بموضوع الدراسة، حيث قسمنا المبحث إلى مطلبين، خصصنا المطلب الأول لعرض الدراسات الوطنية والأجنبية كل على حدا، أما المطلب الثاني فخصص لمقارنة الدراسة الحالية بالدراسات السابقة.

المطلب الأول : عرض الدارسات السابقة

بالإضافة إلى العديد من الدراسات الموثقة في المجالات العلمية والدوريات والكتب، تم الاطلاع على الكثير من الدراسات الجامعية والأبحاث التي تناولت موضوع أثر النمو الاقتصادي على البطالة، فمعظم الدراسات أكدت وجود علاقة سببية بين هذين المتغيرين،وقد قسمنا هذا المطلب إلى دراسات وطنية وأخرى أجنبية للتعرف أكثر عليها:

[54] علي عبد الوهاب نجا، شرين عادل حسين نصير، **مدى تحقق قانون أوكن في الاقتصاد المصري** خلال الفترة 1990-2019، دراسة تحليلية قياسية، مصر، 2021، ص ص 15-16.

[55] نجاة بكراوي، مبروكة ناني، مرجع سابق، ص ص14-15.

1. دراسات وطنية :

.دراسة دحماني محمد أدريوش2013 :

تناولت هذه الدراسة تحليل إشكالية التشغيل في الجزائر خلال الفترة (1980-2011)،حيث تم استخدام اختبار التكامل المشترك ومنهج الحدود ونموذج متجه تصحيح الخطأ، تم التوصل إلى أن البطالة تستجيب لانخفاض عند ارتفاع النمو الاقتصادي.

. دراسة مصطفى خربوش :

تناولت هذه الدراسة العلاقة بين معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1991-2013)، باستخدام منهجية التكامل المشترك واختبار السببية ونموذجECM. تم التوصل إلى أن السلسلة الزمنية لمعدل البطالة والناتج المحلي الإجمالي غير ثابت، ولجعلهما ثابتين تم التطرق للفروق الأولى، وباستخدام اختبار جوهانسن وجدت علاقة سببية في اتجاه واحد بينهما.

. دراسة فوزي شوق، السعيد رجال2017 :

تناولت هذه الدراسة العلاقة الديناميكية السببية بين البطالة وبعض متغيرات الاقتصاد الكلي، وذالك من خلال نتيجة تقدير العلاقة الطويلة، ونموذج ذات المرحلتين للتكامل المشترك وبالاعتماد على مخرجات Eviews8، تم الوصول إلى أن معدل البطالة في الجزائر يتأثر بالتغيرات في المجتمع النشط والناتج المحلي الإجمالي مع وجود علاقة.

. دراسة نجاة بكراوي، مبروكة ناني،2018 :

تهدف هذه الدراسة إلى قياس أثر البطالة على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2003-2017)، وذالك باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية في تقدير النموذج القياسي، تم التوصل إلى أنه توجد علاقة عكسية بين معدلات البطالة والنمو الاقتصادي.

. دراسة عبد الهادي مداح، البشير عبد الكريم :

تناولت هذه الدراسة العلاقة بين النمو الاقتصادي وسوق العمل من خلال دراسة العلاقة بين التغير في الناتج المحلي الحقيقي والتغير في معدل البطالة خلال الفترة (1981-2014)، تم استخدام نموذج Var في دراسة العلاقة بين المتغيرين، تم التوصل إلى وجود تأثير موجب للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للسنوات السابقة في تخفيض معدل البطالة خلال السنوات اللاحقة ولكن هذا التأثير يكاد ينعدم.

. دراسة رضا دحماني، أمين حواس،2021 :

تناولت هذه الدراسة حقيقة العلاقة بين البطالة والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1970-2019)، وذالك بالاعتماد على اختبار الحدود ثم تقدير معلمات الأجل الطويل لنموذج ECM، التي بينت وجود تأثير معنوي قوي لحجم الاقتصاد غير الرسمي على معدلات البطالة، ونظرا لعدم معنوية معلمة معدل النمو الاقتصادي في التأثير على معدل البطالة تم اختبار التأثير غير المباشر بين هذين المتغيرين عن طريق حجم الاقتصاد غير الرسمي كمتغير وسيط، وباستخدام أسلوب البسترة تبين أن المتغير الوسيط معنوي في تحديد التأثير بين معدل النمو الاقتصادي والبطالة.

2. دراسات أجنبية :

. دراسة مجدي الشوربجي :

تناول أثر النمو الاقتصادي على العمالة في الدول النامية بصفة عامة، والدول العربية بصفة خاصة، والهدف من الدراسة يتمثل في قياس أثر النمو الاقتصادي على العمالة في الأجلين الطويل والقصير في الاقتصاد المصري خلال الفترة(1982-2005)،

حيث تم تطبيق نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد من خلال استخدام منهج اختبار الحدود التكامل المشترك ونموذج الانحدار الذاتي لفترة الإبطاء الموزعة، تم التوصل إلى وجود أثر موجب ومعنوي ضعيف للنمو الاقتصادي على العمالة في الأجلين القصير والطويل.

. دراسة صطوف الشيخ حسن :

تناول البطالة في سوريا خلال الفترة (1994-2004) حيث تم بناء نموذج قياسي لتحديد المتغيرات المؤثرة في البطالة تم الوصول إلى أن العوامل المؤثرة في معدل البطالة هي الناتج المحلي الحقيقي.

. دراسة عبد الله إبراهيم نور الدين 2018 :

تناولت هذه الدراسة بحث وتحليل العلاقة بين النمو الاقتصادي متمثلا في الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي والتشغيل في ليبيا خلال الفترة (1981-2009)، باستخدام أسلوب التكامل المشترك والذي اشتمل على نموذج تصحيح الخطأ في المدى الطويل والقصير، تم التوصل إلى أن هناك تكامل في العلاقات بين المتغيرات الاقتصادية، وأن نموذج تصحيح الخطأ أظهر وجود أثر سلبي لعامل التضخم على التشغيل.

. دراسة Zaleha Mohdnoor، Norashidah Mohamed2018 :

تناولت الدراسة العلاقة بين البطالة والنمو الاقتصادي في ماليزيا خلال الفترة (1970-2004)، باستخدام بيانات السلاسل الزمنية، ونموذج OLS، تم التوصل إلى وجود علاقة سلبية بين الناتج المحلي الإجمالي ومعدلات البطالة.

. دراسة عماد الدين أحمد المصبح :

تناولت هذه الدراسة العلاقة بين النمو الاقتصادي والبطالة في سوريا خلال الفترة (1970-2009)، باستخدام منهجية مشتركة وتصحيح الخطأ والمربعات الصغرى العادية، وقد أظهرت النتائج أن كل تخفيض مقداره 1%في معدل البطالة يحتاج أن يكون معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي إلى4.5%.

. دراسة محمد فؤاد كريشان، 2019 :

تناولت الدراسة تحليل العلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي والبطالة في الأردن خلال الفترة (1970-2008)، باستخدام التكامل المشترك، تم التوصل إلى وجود علاقة توازنية بين معدل النمو الاقتصادي ومعدل البطالة.

. دراسة جلال شيخ العيد، عيسى بهدي،2012 :

تناولت هذه الدراسة قياس أثر النمو الاقتصادي على معدلات البطالة في الأراضي الفلسطينية للفترة (1996-2011)، بالاعتماد على التحليل الوصفي وتقدير نموذج يربط متغير البطالة مع الناتج المحلي الإجمالي في كل من الأراضي الفلسطينية عامة، وفي الضفة الغربية، وقد تم الوصول إلى وجود علاقة عكسية بين معدل التغير في معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي، والتغير في معدل البطالة في الاقتصاد الفلسطيني ولا كن بمعدلات مختلفة عن الاقتصاد الأمريكي.

. دراسة Mouhamad A.Abou Hamia2016 :

تناولت هذه الدراسة البحث عن ما إذا كان النمو الاقتصادي غير خالق للوظائف باستخدام قانون اوكن في 17 دولة من منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، حيث تم استخدام منهج ARDL لكل دولة وتحليل بيانات البانل للعينة بأكملها في الفترة من (1980-2013)، وقد تم التوصل إلى أن قانون أوكن صالح للتطبيق وبالتالي فإن خلق فرص العمل يرتبط بالنمو في ستة من البلدان السبعة عشر وهي الجزائر ومصر وإيران والأردن ولبنان وتركيا،وتأثير النمو الناتج المحلي الإجمالي على خلق فرص العمل كان ضعيف في المنطقة.

المطلب الثاني : مقارنة الدراسة الحالية بالدراسات السابقة

من خلال عرض الدراسات السابقة تبين أنها اتجهت نحو مناقشة مشكلة معينة لها علاقة بموضوع الدراسة، وكذالك لهذه الدراسة أوجه اختلاف وتشابه مع الموضوع نلخصها كما يلي :

معظم الدراسات تتشابه، فكلها تهدف بشكل رئيسي إلى اختبار العلاقة بين النمو الاقتصادي والبطالة.إلا أنها تختلف في بعض النقاط منها طريقة القياس، الإطار الزماني والمكاني، إذ تم عرض دراسات محلية وأخرى أجنبية، أما بالنسبة للمناهج والطرق فمنها ما اعتمد على التكامل المشترك ومنها ما اعتمد على نماذج الانحدار الخطي،اختبار جوهنسن، طريقة المربعات الصغرى.

أما في ما يخص النتائج التي تم عرضها ألا أن معظمها أجمعت على استنتاج واحد وهو وجود علاقة عكسية أو سلبية بين معدل النمو والبطالة.

وما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة هو الدراسة في دول المغرب العربي، في حين الدراسات السابقة قامت بدراسة الموضوع في الجزائر أو خارجها، وهذا يعني أن مجتمع العينة سيختلف باختلاف الدراسات.

خلاصة الفصل :

تطرقنا في هذا الفصل إلى الإطار النظري للنمو الاقتصادي والبطالة لأن الوقوف عليهما من الأمر الضروري، لهذا جاء الفصل كمحاولة لتقديم أهم المفاهيم المتعلقة بهما، حيث تبين أن أغلب التعاريف تنطلق من مفهوم واحد، أما من ناحية القياس فرغم صعوبته إلا أنهم اتجهوا إلى إتباع طريقة واحدة، كما أشرنا إلى أنواع البطالة المتنوعة التي تختلف حسب العوامل المرتبطة بها، وكذا العلاقة الموجودة بينهما.

تم التطرق أيضا إلى أهم النظريات المفسرة للنمو وكذا البطالة مما تبين أن هناك اختلاف بين الاقتصاديين في تفسيرها، ومن النظريات إلى الدراسات السابقة حيث تم الاطلاع على الكثير من الأبحاث التي تناولت نفس الموضوع، مقسمة إلى دراسات وطنية وأخرى أجنبية، فبرغم من اختلافها إلى أن معظمها أجمعت على استنتاج واحد وهو وجود العلاقة العكسية بين النمو الاقتصادي والبطالة، ليتسنى لنا بعد الدراسة النظرية التطرق للدراسة التطبيقية.

الفصل الثاني

دراسة قياسية لأثر النمو الاقتصادي على البطالة في دول المغرب العربي

تمهيد :

بعد الدراسة النظرية للنمو الاقتصادي والبطالة بصفة عامة في الفصل الأول، نأتي في هذه المرحلة لترجمة العلاقة إلى صور نماذج رياضية تسهل القيام بعملية القياس الكمي، حيث سنقوم بداية بالتطرق إلى المجتمع لمدروس والطريقة والأدوات المستخدمة للدراسة، وكذالك النموذج المستخدم بغية الإلمام بجوانبه النظرية والتطبيقية، وذالك بتوضيح الطريقة المتبعة من خلال التعريف بنموذج "بانل"وطرق تقديره، وأخيرا النتائج المتوصل إليها بعرضها وتحليلها ومناقشتها ومقارنتها بالفرضيات .

حيث قسمنا الفصل على النحو التالي :

المبحث الأول : وصف متغيرات الدراسة والأدوات المستخدمة.

المبحث الثاني : عرض ومناقشة النتائج.

المبحث الأول : وصف متغيرات الدراسة والأدوات المستخدمة

سيتم التطرق فيما يلي إلى وصف متغيرات الدراسة والأدوات المستخدمة، حيث قسمنا المبحث إلى مطلبين، فخصصنا المطلب الأول التحليل الإحصائي والاقتصادي للمتغيرات، والمطلب الثاني للأدوات القياسية المستخدمة.

المطلب الأول : التحليل الإحصائي والاقتصادي للمتغيرات

في هذ المطلب نتطرق لتعريف متغيرتي الدراسة وكذا العرض الجدولي والبياني لها

الفرع الأول : التعريف بالمتغير

يمكن تعريف متغيرات المستخدمة في الدراسة على النحو التالي:

1- المتغير التابع : البطالة : يشير معدل البطالة من منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية إلى عدد الأشخاص العاطلين كالنسبة مؤوية % من القوة العاملة (إجمالي عدد الأشخاص العاملين والعاطلين)، ووفقا لتعريف منظمة العمل الدولية: العاطلون هم أولائك الأشخاص الذين لا يعملون حاليا ولكن لديهم الاستعداد والقدرة على العمل مقابل اجر، والأشخاص المتوفرين حاليا للعمل، والأشخاص الذين يبحثون بنشاط عن عمل.[56]

رمزنا له بالرمز CHمعبرا عنه بال%.

2- المتغير المستقل:النمو الاقتصادي : تعتمد نسبة معدل النمو السنوي لإجمالي الناتج المحلي بأسعار السوق على العملة المحلية الثابتة وإجمالي الناتج المحلي هو مجموعة إجمالي القيم المضافة بواسطة المنتجين والمقيمين في النظام الاقتصادي زائد الضرائب على المنتجات وناقص أي إعانات مالية غير مشمولة في قيمة المنتجات وهو يحسب دون عمل أي استقطاعات لاستهلاك الأصول المصنعة أو لنفاد الموارد الطبيعية أو تراجعها.[57]

رمزنا له بالرمز GDP معبرا عنه بال%.

[56]//ar.knoema:https.
[57]//ar.knoema:https.

يتكون المجتمع المدروس من دول المغرب العربي الخمس، وهي كالأتي: الجزائر، تونس، المغرب، ليبيا، موريتانيا، خلال فترة الدراسة (2000-2021)ولتحقيق غرض الدراسة استخدمنا قاعدة بيانات مدمجة بعدد n=5من المقاطع i والمتمثلة في 5 دول، وفي الوقت نفسه يغطي كل مقطع فترة زمنية t=22 سنة، وبذالك يكون عدد المشاهدات110 مشاهدة. [58]

الفرع الثاني : التحليل الإحصائي والاقتصادي للمتغيرات

1 -التحليل الإحصائي :

تظهر نتائج التحليل الإحصائي للنمو الاقتصادي في الجدولين التاليين:

جدول رقم 1.2 : توصيف معطيات**جدول رقم 2.2** : توصيف معطيات النمو

النمو الاقتصادي لدول المغرب العربي الاقتصادي لكل دولة

	Y1
Mean	3.141818
Median	3.400000
Maximum	86.80000
Minimum	-50.30000
Std. Dev.	11.79345
Skewness	2.308696
Kurtosis	28.84132
Jarque-Bera	3158.348
Probability	0.000000
Sum	345.6000
Sum Sq. Dev.	15160.31
Observations	110

	GDP_01	GDP_02	GDP_03	GDP_04	GDP_05
Mean	2.922727	2.586364	3.790909	2.886364	3.522727
Median	3.300000	3.200000	4.000000	1.450000	4.200000
Maximum	7.200000	6.700000	7.900000	86.80000	18.30000
Minimum	-5.100000	-8.700000	-7.200000	-50.30000	-3.900000
Std. Dev.	2.356133	3.161569	3.068877	25.98238	4.564556
Skewness	-1.518134	-2.134382	-1.987787	1.171778	1.318780
Kurtosis	7.521130	8.605266	8.675316	6.632386	6.167133
Jarque-Bera	27.18791	45.50457	44.01321	17.12927	15.57184
Probability	0.000001	0.000000	0.000000	0.000191	0.000416
Sum	64.30000	56.90000	83.40000	63.50000	77.50000
Sum Sq. Dev.	116.5786	209.9059	197.7782	14176.77	437.5386
Observations	22	22	22	22	22

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتمادعلى مخرجات Eviews9.

من الجدول أعلاه يمثل معدلات النمو الاقتصادي لدول المغرب العربي لفترة (2000-2021)، حيث سجلت أعلى قيمة 86.8% في ليبيا سنة 2012 وأقل قيمة50.3-% في ليبيا سنة 2011.

بيانات تتمحور حول وسط حسابي 3.14 وتشتت حول انحراف معياري مساو لـ 11.79

[58]انظر الملحق رقم 1-2.

في الجزائر كانت أعلى قيمة 7.2% سنة 2003وأقل قيمة 5.1-% سنة 2020 تتمحور البيانات حول وسط حسابي 2.9 وانحراف معياري مساو لـ2.3.

في تونس كانت أعلى قيمة 6.7 %سنة 2007 وأقل قيمة8.7-%سنة 2020 تتمحور البيانات حول وسط حسابي 2.5 وانحراف معياري مساو لـ 3.1.

في المغرب كانت أعلى قيمة 7.9%سنة2021 وأقل قيمة 7.2-% سنة 2020 تتمحور البيانات حول وسط حسابي3.7 وانحراف معياري مساو لـ3.06.

في ليبيا كانت أعلى قيمة 86.8%سنة 2012وأقل قيمة50.3-%سنة 2011 تتمحور البيانات حول وسط حسابي 2.8 وانحراف معياري مساو لـ25.98.

في موريتانيا كانت أعلى قيمة 18.3%سنة2006وأقل قيمة 3.9-%سنة 2000 تتمحور البيانات حول وسط حسابي 3.5 وانحراف معياري مساو لـ4.5.

- كما تظهر نتائج التحليل الإحصائي للبطالة في الجدولين التاليين:

جدول رقم 3.2 : توصيف معطيات البطالة لدول المغرب العربي **جدول رقم 4.2** : توصيف معطيات البطالة لكل دولة

	CH_01	CH_02	CH_03	CH_04	CH_05
Mean	14.49091	14.88636	10.34545	19.50000	10.10455
Median	11.70000	15.20000	9.950000	19.50000	9.900000
Maximum	29.50000	18.90000	13.50000	20.10000	11.50000
Minimum	9.800000	12.40000	8.500000	19.00000	9.700000
Std. Dev.	6.165875	1.676247	1.354614	0.202367	0.468511
Skewness	1.454238	0.266912	0.607954	0.599879	1.992514
Kurtosis	3.574307	2.914673	2.454895	5.931314	6.151795
Jarque-Bera	8.056641	0.267896	1.627608	9.196022	23.66307
Probability	0.017804	0.874636	0.443169	0.010072	0.000007
Sum	318.8000	327.5000	227.6000	429.0000	222.3000
Sum Sq. Dev.	798.3782	59.00591	38.53455	0.860000	4.609545
Observations	22	22	22	22	22

	Y2
Mean	13.86545
Median	12.20000
Maximum	29.50000
Minimum	8.500000
Std. Dev.	4.508045
Skewness	1.018473
Kurtosis	3.518231
Jarque-Bera	20.24785
Probability	0.000040
Sum	1525.200
Sum Sq. Dev.	2215.149
Observations	110

المصدر : من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات Eviews9.

من الجدول أعلاه يمثل معدلات البطالة لدول المغرب العربي لفترة(2000-2021)، حيث سجلت أعلى قيمة 29.5% في الجزائر سنة 2000 وأقل قيمة 8.5%في المغرب سنة 2011.

بيانات تتمحور حول وسط حسابي 13.86 وتشتت حول انحراف معياري مساوي لـ4.50.

في الجزائر كانت أعلى قيمة 29.5%سنة 2000وأقل قيمة 9.8% سنة 2013تتمحور البيانات حول وسط حسابي 14.49 وانحراف معياري مساو لـ6.16.

في تونس كانت أعلى قيمة 18.9%سنة 2011وأقل قيمة 12.4% سنتي(2007-2008)تتمحور البيانات حول وسط حسابي 14.88 وانحراف معياري مساو لـ1.67.

في المغرب كانت أعلى قيمة 13.5%سنة2000وأقل قيمة 8.5% سنة 2011 تتمحور البيانات حول وسط حسابي 10.34 وانحراف معياري مساو لـ 1.35.

في ليبيا كانت أعلى قيمة 20.1% سنة 2020 وأقل قيمة 19 % سنة 2012 تتمحور البيانات حول وسط حسابي 19.5 وانحراف معياري مساو لـ0.20.

كانت أعلى قيمة 11.5% سنة 2021 وأقل قيمة 9.7% سنة 2006 تتمحور البيانات حول وسط حسابي 10.10 وانحراف معياري مساو لـ0.46.

2 -التحليل الاقتصادي :

فيما يلي نعرض نتائج التحليل الاقتصادي موضحة في المنحنيات التالية :

شكلرقم 1.2 : تطور معدلات النمو الاقتصادي والبطالة في الجزائر للفترة(2000-2021).

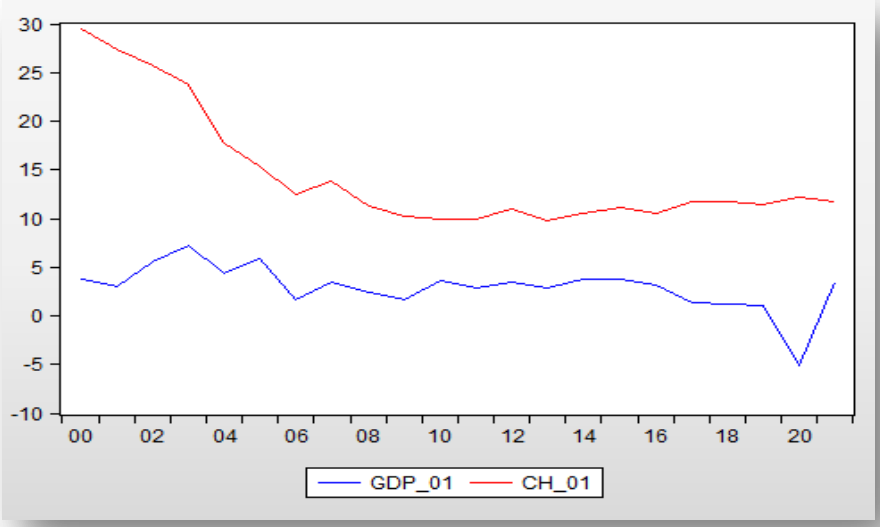

المصدر : من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات Eviews9.

من خلال الشكل: تطور معدلات النمو الاقتصادي والبطالة في الجزائر للفترة (2000-2021)،نلاحظ أن معدل النمو الاقتصادي عرف تحسن خلال الفترة (2000-2005) بنسب 3.8%، 3%، 5.6%، 4.3%، 5.9%، ويرجع السبب في ذالك إلى ارتفاع أسعار البترول والانتعاش الذي عرفته مؤسسات القطاع العام والخاص وهذا بفضل السياسة التوسعية المنتهجة من طرف الحكومة والتي ساهمت في خلق فرص العمل من سنة (2006-2019)، عرفت معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر انخفاضا

مقارنة بالفترات السابقة، وذالك لتأثيرها بلازمة العالمية 2008 وانخفاض أسعار البترول في نفس السنة والانخفاض الكبير في أسعار المحروقات.

أما بالنسبة لسنة 2020 انخفض النمو الاقتصادي انخفاضا سلبيا ليصل إلى 5.1-% وذالك بسبب جائحة كورونا ما أثر على الاقتصاد الوطني، ليرتفع من جديد سنة 2021 ليصل إلى 3.5% بعد التحسن التدريجي للحالة الصحية.

بالنسبة للبطالة من خلال الرسم البياني نلاحظ من سنة 2000 إلى سنة 2006 انخفاض كبير في معدل البطالة وصل إلى حدود 12.5%، ناتج عن المرحلة بعد العشرية السوداء حيث بدأت الإصلاحات في الجزائر والانتعاش في الاقتصاد وإعادة فتح بعض المؤسسات المغلقة وكذا الهيكلة والخوصصة والسياسات الجديدة المنتهجة.

أما من سنة 2007 إلى 2021 نلاحظ شبه استقرار في معدلات البطالة وهذا ناتج عن سياسة التشغيل المنتهجة من الحكومة لخلق مناصب الشغل وجلب الاستثمار الأجنبي وخلق مناصب الشغل وكذا تسهيل الاستثمار أمام الشباب إضافة إلى سياسة التشغيل المنتهجة من طرف الدولة.

شكل رقم 2.2 : تطور معدلات النمو الاقتصادي والبطالة في تونس للفترة (2000-2021).

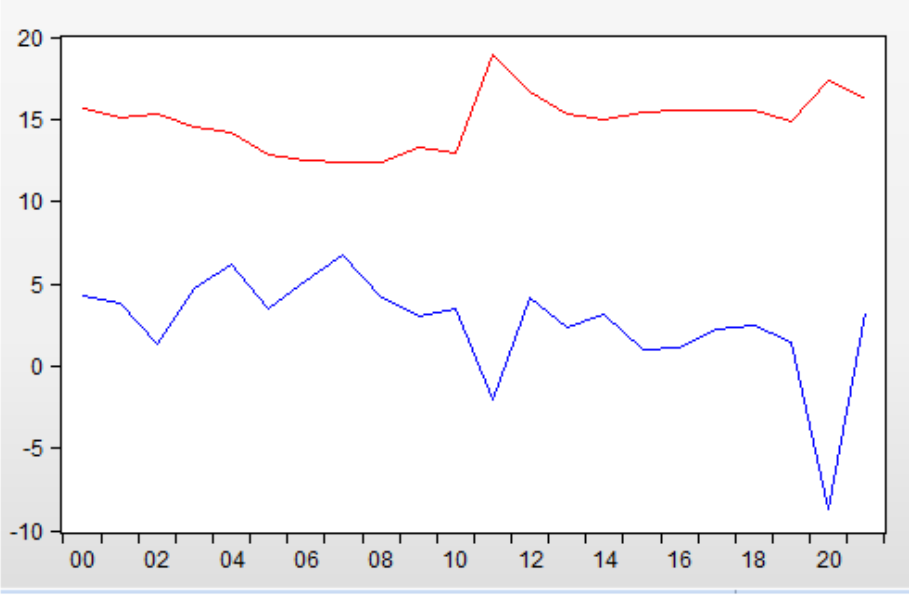

المصدر : من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات Eviews 9.

من خلال الشكل : تطور معدلات النمو الاقتصادي والبطالة في تونس للفترة (2000-2021)، حيث نلاحظ أن معدل النمو الاقتصادي متذبذب من سنة 2000 إلى سنة 2010 بسبب الدور المتناهي للدولة إلى النمو السريع للدين العام، لينخفض سلبا سنة 2011 بنسبة 2-% بسبب تباطؤ أداء الاقتصاد التونسي بعد ثورة 2011،ومن ثم شهد ارتفاعا سنة 2012 بسبب السياسات المنتهجة بعد الثورة لينخفض بين عامي 2011 و2019 بسبب الاستخدام المفرط للوائح المنظمة للنشاط الاقتصادي وانخفاض التوجه التجاري وتدني معدلات الاستثمار، أما بالنسبة لسنة 2021 فقد انخفض في حدود 7.2-% وذالك بسبب

جائحة كورونا والعجز التجاري، وأدى انخفاض النفط والغاز إلى زيادة الطلب على الطاقة إلى تفاقم ضعف الميزان التجاري ليصل بذالك سنة 2021 إلى 7.9%.

أما بالنسبة لمعدل البطالة في تونس فإنه مرتفع جدا حيث وصل إلى حدود 15.7% سنة 2000 ثم انخفض ليصل إلى 13%سنة 2010، وهذا بسبب السياسة المنتهجة للحد من ظاهرة البطالة وتوفير مناصب الشغل ليرتفع مجددا سنة 2015 بسبب سوء السياسات المنتهجة، من سنة (2015-2019)نلاحظ ثبات في معدلات البطالة قدرت ب 15.5% ليعود في الانخفاض،ويرتفع سنة (2020و2021) بسبب السياسة المنتهجة من طرف الدولة.

شكل رقم 3.2 : تطور معدلات النمو الاقتصادي والبطالة في المغرب للفترة (2000-2021).

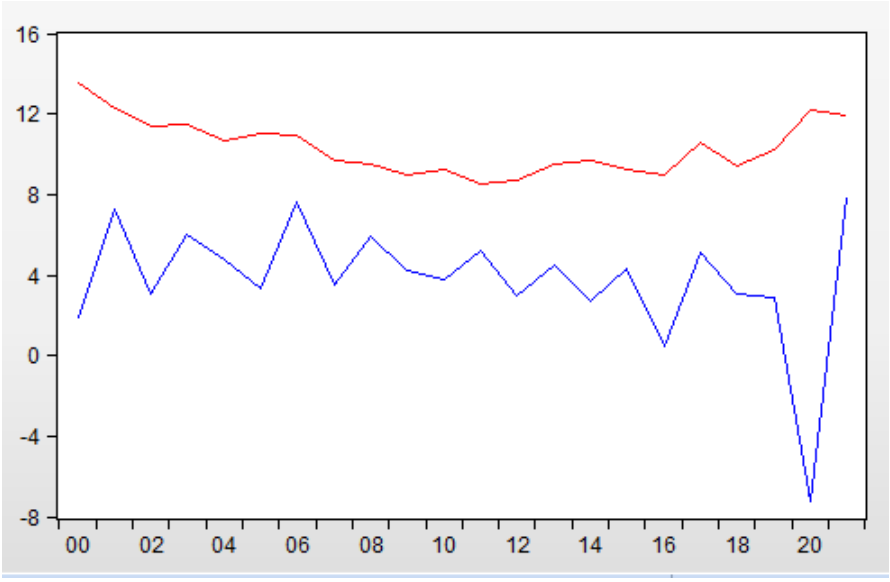

المصدر : من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات9 Eviews.

من خلال الشكل: تطور معدلات النمو الاقتصادي والبطالة في المغرب للفترة (2000-2021)،نلاحظ أن معدل النمو الاقتصادي قدر بـ1.9% سنة 2000 ليرتفع سنة 2001 بمقدار 7.3% ويبقى في حالة متذبذبة إلى غاية سنة 2019 ليصل إلى 2.9% لتأثره بصدمات أسعار السلع الأولية التي أثارتها الحرب في أوكرانيا، أما بالنسبة لسنة 2020 فقد انخفض معدل النمو الاقتصادي سلبيا إلى 7.2-% وذالك بسبب جائحة كورونا وتأثيرها على الاقتصاد وتخليفها خسائر للإنتاج والتباطؤ المفاجئ في النشاط الاقتصادي، ليرتفع بالنسبة 7.9% سنة 2021 مستعيدا بذالك خسائر الإنتاج التي شهدها خلال السنة الأولى من الجائحة.

أما في ما يخص معدلات البطالة للمغرب نلاحظ انخفاضا في معدلاتها من سنة 2000 في حدود 13.5% إلى سنة 2012 في حدود 8.7% ليثبت نسبيا في السنوات من 2013 إلى2016 بنسبة في حدود 9.5% تبدأ في التذبذب من سنة 2017 إلى سنة 2020 لتنخفض سنة 2021 في حدود 11.9%ناتج عن سياسة التشغيل المنتهجة من طرف الدولة وخلق مناصب الشغل.

شكل رقم4.2 : تطور معدلات النمو الاقتصادي والبطالة في ليبيا للفترة (2000-2021).

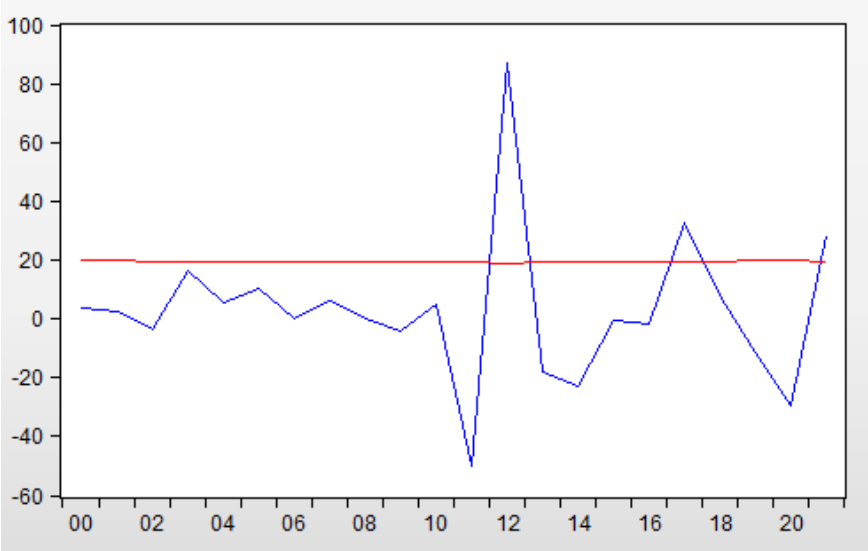

المصدر : من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات Eviews9.

من خلال الشكل : تطور معدلات النمو الاقتصادي والبطالة في ليبيا للفترة (2000-2021)، نلاحظ من خلال المنحنى البياني تدبدب كبير في معدلات النمو في ليبيا وذالك من سنة 2000 حيث بلغ 4% إلى سنة 2010 حيث بلغ 5%، وانخفض سنة 2011 ليصل إلى 50.3- بسبب انتفاضة 2011 التي خلفت الصراع في ليبيا الذي أنهك الاقتصاد وحتى 2014 شهدت صراعا من نوع آخر ترتب عليه الانقسام السياسي والعسكري أدى إلى حدوث الكساد وانخفاض النمو الاقتصادي إلى 23%، ويبقى شاهدا لهذا الانخفاض إلى سنة 2016 بمقدار 1.5-%، ليرتفع بعد استفاقة الاقتصاد الليبي من الصراع العسكري سنة 2017 في حدود 32.5% لينخفض سنة 2019 بمقدار 11.4-% بسبب النزاع السياسي ويشهد انخفاضا مرة أخرى بسبب جائحة كورونا ليصل إلى 29.5-% ويرتفع بنسبة 28.3% سنة 2021 مستعيدا بذالك خسائر الإنتاج التي شهدها خلال السنة الأولى من الجائحة.

فيما يخص البطالة في ليبيا وبخلاف أنه لديها ثروة بترولية تعتمد عليها في نشاطها الاقتصادي وموقعها الاستراتيجي إلى أن نسب البطالة فيها مرتفعة، حيث نلاحظ أنها كانت في حدود ثابتة من سنة 2000 إلى سنة 2019 بنسبة 19.7%، لترتفع سنة 2021بـ20.1% وذالك راجع إلى السياسة التي تنتهجها الدولة وظهور جائحة كورونا.

شكل رقم 5.2 : تطور معدلات النمو الاقتصادي والبطالة في موريتانيا للفترة (2000-2021).

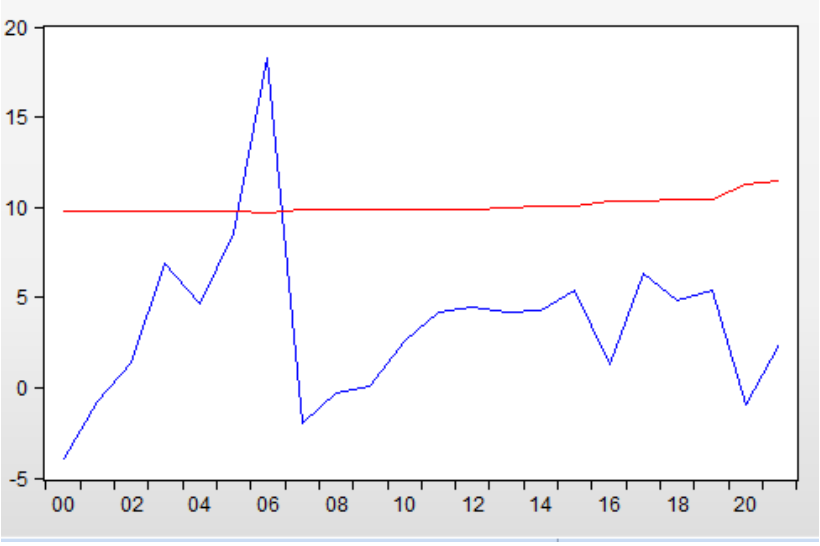

المصدر : من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات Eviews 9.

من خلال الشكل : تطور معدلات النمو الاقتصادي والبطالة في موريتانيا للفترة(2000-2021).

نلاحظ أن معدل النمو شهدت تدبدبا من سنة 2000 حيث بلغ 3.9-%إلى غاية سنة2019 بلغ 5.4%، ولكن بسبب جائحة كورونا انخفض النمو الاقتصادي في ليبيا سنة 2020 إلى 0.9-% ليعود في الارتفاع سنة 2021 في حدود 2.4% رجع لزيادة الاستثمار والاستفادة من زيادة أسعار الحديد وتحسن المستوى المعيشي، أما الانخفاض فيرجع إلى الفقر المزري الذي تعاني منه.

فيما يخص معدلات البطالة لموريتانيا نلاحظ ثبات نسبي يصل إلى حدود 9.8% من سنة 2000 إلى غاية سنة 2019 بنسبة 10.4%، يعود هذا الثبات إلى وصول البلاد لازمات متتالية كانت نتائجها كارثية لترتفع سنة2020 بنسبة 11.3% بسبب ظهور جائحة كورونا وتبقى في ارتفاع سنة 2021% بنسبة 11.5%.

المطلب الثاني : الأدوات القياسية المستخدمة

سنعرض في هذا المطلب أغلب المفاهيم المتعلقة بنماذج بانل.

الفرع الأول : نماذج بانل

1 -مفهوم بيانات بانل :

تعرف قاعدة بيانات "بانل" لمقطع عرضي وسلاسل زمنية بمجموعة البيانات التي تجمع بين خصائص كل من البيانات المقطعية والسلاسل الزمنية، فالبيانات المقطعية تصف سلوك عدد المفردات أو الوحدات المقطعية عند فترة زمنية واحدة، بينما بيانات السلاسل الزمنية تصف سلوك مفردة واحدة خلال فترة زمنية معينة. تطلق تسميات عدة على هذا النوع من البيانات، فمنهم يطلق عليها البيانات المدمجة ومنهم من يطلق عليها البيانات الطويلة[59]

استطاعت نماذج "بانل" في الآونة الأخيرة أن تكسب اهتماما كبيرا خصوصا في الدراسات الاقتصادية، نظرا لأنها تأخذ في الاعتبار أثر تغير الزمن وأثر تغير الاختلاف بين الوحدات المقطعية على حد السواء.

بشكل عام يمكن كتابة نموذج "بانل" بالصيغة التالية:

$$i=1،2،.....،N \qquad T=1،2،.....T.....(1)$$

حيث Y_{it} تمثل قيمة متغير الاستجابة في المشاهدة iعند الفترة الزمنية t، $B_{0(i)}$ تمثل قيمة نقطة التقاطع في المشاهدة i، B_J تمثل قيمة ميل خط الانحدار، $x_{j(it)}$ تمثل قيمة المتغير التفسيري jفي المشاهدة i عند الفترة الزمنيةt، و ε_{it} تمثل قيمة الخطأ في المشاهدة i عند الفترة الزمنيةt.[60]

2 -أهمية نماذج بانل :

تعتبر بيانات "بانل" الإطار الملائم لتطور تقنيات التقدير والنتائج النظرية، والتقدير حسب هذا النوع من النماذج له مزايا مهمة ويعطي نتائج أكثر دقة لأنها تأخذ بعين الاعتبار المعلومات ذات البعد الزمني في السلسلة الزمنية وكذالك البعد المقطعي في الوحدات المختلفة، وبالتالي تكتسي أهمية بالغة يمكن تلخيصها في النقاط التالية:

[59] عبد الرزاق بن عمرة، مقالة علمية بعنوان خطوات تقنية penel Data Model باستخدام برنامج Eviews10، 5جانفي 2021، ص2.
[60] عبد السلام عطية، أثر الصادرات النفطية على النمو الاقتصادي "دراسة قياسية لدول منظمة الأوبك خلال الفترة (2000-2014)، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات ماستر أكاديمي ميدان العلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2016، ص22.

- الأخذ بعين الاعتبار تأثير الخصائص غير المشاهدة للأفراد على سلوكياتهم مثل: تأثير الخصائص الاجتماعية، السياسية، أو الدينية للبلدان على الأداء الاقتصادي، أي أن بيانات بانل ببعدها الثاني تأخذ بعين الاعتبار تصرفات أو سلوكيات الأفراد عبر الزمن.
- القدرة على تحديد بعض الظواهر الاقتصادية مثل التقدم التقني واقتصاديات الحجم، وبالتالي علاج مشكل عدم قابلية تقسيم اقتصاديات الحجم والتقدم التقني في تحليل دوال الإنتاج.
- يسمح هذا النوع من البيانات بدراسة الاختلافات والفوارق في السلوك بين الأفراد، بحيث أن البعد المضاعف الذي تتمتع به بيانات بانل يمكن ترجمته على انه بعد مضاعف للمعلومة المتوفرة أكثر من تلك المقطعية أو الزمنية، وبالتالي إمكانية الحصول على تقديرات ذات ثقة أعلى، كما أن مشكلة الارتباط المشترك بين المتغيرات تكون اقل حدة بين بيانات السلاسل الزمنية.
- تأخذ بعين الاعتبار ما يسمى بعدم التجانس أو الاختلاف غير الملحوظ الخاص بمفردات العينة سواء المقطعية أو الزمنية، كما تتيح التخفيف عن مشكلة التعدد الخطي.[61]

3- مميزات نماذج بانل :

تتمتع نماذج بيانات البانل أو ما تعرف بنماذج البيانات الطويلة في استخدامها مقارنة عند استخدام نماذج البيانات المقطعية بمفردها أو نماذج بيانات السلاسل الزمنية بمفردها بالعديد من المزايا منها:

- التحكم في عدم تجانس التباين الخاص الذي قد يظهر في حالة البيانات المقطعية أو حالة البيانات الزمنية.
- تعطي البيانات الطويلة كفاءة أفضل وزيادة في درجات الحرية وكذالك أقل تعددية خطية بين المتغيرات، ومحتوى معلوماتي أكثر إذا ما تم استخدام البيانات المقطعية أو الزمنية.[62]

4- أنواع نماذج بانل :

تأتي نماذج البيانات الطويلة في ثلاثة أشكال رئيسية هي: نموذج الانحدار التجميعي (PooledRegression model) (PM)،ونموذج التأثيراتالثابتة ((FixedEffects Model(FEM)، ونموذج التأثيراتالعشوائية((RandomEffectsModel(REM).

ليكن لدينا N من المشاهدات المقطعية مقاسة في T من الفترات الزمنية فإن نموذج البيانات الطولية يعرف بالصيغة الآتية :

$$Y_{it} = \beta_{0(i)}$$

حيث أن Y_{it} تمثل قيمة متغير الاستجابة في المشاهدة i عند الفترة الزمنية t، $\beta_{0(i)}$ تمثل قيمة نقطة التقاطع في المشاهدة i، β_j تمثل قيمة ميل خط الانحدار ، $X_{j(it)}$ تمثل قيمة المتغير التفسيري j في المشاهدةiعندالفترة الزمنية tو أن ε_{it} تمثل قيمة الخطأ في المشاهدة i عند الفترة الزمنية t.

[61] عبد الرزاق عمرة، مرجع سابق، ص2.
[62] محمد رتيعة، استخدام نماذج بيانات البانل في تقدير دالة النمو الاقتصادي في الدول العربية، المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية، جامعة المدية، العدد02، سبتمبر 2014، ص154.

- **نموذج الانحدار التجميعي ((Pooled Régression Model (PME)) :**

يعتبر هذا النموذج من ابسط نماذج البيانات الطولية حيث تكون فيه جميع المعاملات $\beta_{0(i)}$ و β_jثابتة لجميع الفترات الزمنية (يهمل أي تأثير للزمن). بإعادة كتابة النموذج في المعادلة (1) نحصل على نموذج الانحدار التجميعي و بالصيغة الآتية :

$$Y_{it} = \beta_{0(i)} +$$

حيث: $E_{(\varepsilon it)=0}$ و $Var(\varepsilon_{it}) = \sigma_\varepsilon{}^2$. تستخدم طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية في تقدير معلمات النموذج في المعادلة (2). بعد أن ترتيب القيم الخاصة بمتغير الاستجابة والمتغير التوضيحي بدءا من أول مجموعة بيانات مقطعية وهكذا وبحجم مشاهدات مقداره(N*T).

- **نموذج التأثيرات الثابتة ((FixedEffects Model (FEM)) :**

يكون الهدف هو معرفة سلوك كل مجموعة بيانات مقطعية على حدة من خلال جعل معلمة القطع β_0 تتفاوت من مجموعة إلى أخرى مع بقاء معاملات الميل β_j ثابتة لكل مجموعة بيانات مقطعية (أي سوف نتعامل مع حالة عدم التجانس في التباين بين المجاميع)، وعليه فان نموذج التأثيرات الثابتة يكون بالصيغة الآتية:

$$\mathbf{Y_{it} = \beta_{0(i)} + \sum_{j=1}^{k} \beta_j X_{j(it)} + \varepsilon_{it}} \quad ،i=1،2.....N\ t=1،2....،T.....(3)$$

حيث أن $E(\varepsilon_{it}) = 0$ و $var\ (\varepsilon_{it}) = \sigma_\varepsilon^2$، ويقصد بمصطلح التأثيرات الثابتة بأن المعلمة β_0 لكل مجموعة بيانات مقطعية لا تتغير خلال الزمن (time invariant) وإنما يكون التغير فقط في مجاميع البيانات المقطعية، لغرض تقدير معلمات النموذج في المعادلة (3) والسماح لمعلمة القطع β_0 بالتغير بين المجاميع المقطعية عادة ما تستخدم متغيرات وهمية بقدر (N-1) لكي نتجنب حالة التعددية الخطية التامة ثم نستخدم طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية. يطلق على نموذج التأثيرات الثابتة اسم نموذج المربعات الصغرى للمتغيرات الوهمية (Least Squares Dummy Variable Model)، بعد إضافة المتغيرات الوهمية Dفي المعادلة (3) يصبح النموذج بالشكل الأتي :

$$\mathbf{x_{j(it)} + \varepsilon_{it} Y_{it} = \alpha_1 + \sum_{d=2}^{N} \alpha_d D_d + \sum_{j=1}^{k} \beta_j} \quad ،i= 1،2،..... N،t=1،2،..T.....(4)$$

حيث يمثل المقدار $\alpha_1 + \sum_{d=2}^{N} \alpha_d\ D_d$التغير في المجاميع المقطعية لمعلمة القطع β_0 ويمكن كتابة النموذج بالمعادلة(4) بعد حذف α_1 بالشكل الأتي :

$$\mathbf{x_{j(it)} + \varepsilon_{it} Y_{it} = \sum_{d=1}^{N} \alpha_d D_d + \sum_{j=1}^{k} \beta_j} \quad ،i=1،2،.....t\ N=1،2،.....T....(5)$$

- **نموذج التأثيرات العشوائية ((Random Effects Model (REM)) :**

في نموذج التأثيرات الثابتة يكون حد الخطأ ε_{it} ذا توزيع طبيعي بوسط مقداره صفر وتباين مساوي إلى σ_ε^2، ولكي تكون معلمات نموذج التأثيرات الثابتة صحيحة وغير متحيزة عادة ما يفرض بأن تباين الخطأ الثابت (متجانس) لجميع المشاهدات المقطعية وليس هناك أي ارتباط ذاتي خلال الزمن بين كل مجموعة من مجاميع المشاهدات المقطعية في فترة زمنية محددة، يعتبر نموذج التأثيرات العشوائية نموذجا ملائما في حالة وجود خلل في أحد الفروض المذكورة أعلاه في نموذج التأثيرات الثابتة .

في نموذج التأثيرات العشوائية سوف يعامل معامل القطع$\beta_{0(i)}$كمتغيرعشوائيله معدل مقدارu أي :

$$\beta_{0(i)} = \mu + v_i، \quad i=1،2،.....،N.....(6)$$

وبتعويض المعادلة(6) في المعادلة (3) نحصل على نموذج التأثيرات العشوائية وبالشكل الأتي :

$$y_{it}=\mu+i=1\sum_{j=1}^{k} \beta_j \ x_{j(it)}+v_i\varepsilon_{it}،2،.....،t \ N=2،1،.....،T.....(7)$$

حيث أن v_i يمثل حد الخطأ في مجموعة البيانات المقطعية i. يطلق على نموذج التأثيرات العشوائية أحيانا نموذج مكونات الخطأ بسبب أن النموذج في المعادلة (7) يحوي مركبين للخطأ هما v_i و ε_{it}. يمتلك نموذج التأثيرات العشوائية خواص رياضية منها أن

$$E(\varepsilon_{it})=0 \ \text{و} \ \text{var}(\varepsilon_{it})=\sigma_\varepsilon^2 \ \text{و} \ E(v_i)=0، \ \text{var}(v_i)=\sigma_v^2.$$

ليكن لدينا حد الخطأ المركب الأتي :

$$=v_i + \varepsilon_{it}w_{it}.....(8) \quad \text{حيث أن :}$$

$$E(w_{it})=0..... (9)$$

$$\text{var}(w_{it})=\sigma_v^2 + \sigma_\varepsilon^2.....(10)$$

تفشل طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية في تقدير معلمات نموذج التأثيرات العشوائية لكونها تعطي مقدرات غير كفوءة ولها أخطاء قياسية غير صحيحة مما يؤثر في اختبار المعلمات كون أن التباين المشترك بين w_{it} و w_{is} لا يساوي الصفر أي :

$$\text{cov}(w_{it}،w_{is}) = \neq v\sigma^2 0، \ s\neq t....(11).$$

لغرض تقدير معلمات نموذج التأثيرات العشوائية بشكل صحيح عادة ما تستخدم طريقة المربعات الصغرى والمعممة(GLS).[63]

5-اختبارات تحليل الدراسة :

1 **-اختبار تحديد النموذج الملائم** : من اجل إيجاد النموذج الملائم عند استعمال معطيات بانل يستخدم ما يسمى باختبارات التحديد.

- **اختبار مضاعف لاغرانج LM** : تتم المفاضلة بين نموذج الانحدار التجميعي PRM و نموذج التأثيرات العشوائية REM باستخدام اختبار لاغرنج المقترح من قبل Breusch and Pagan سنة 1980 و الذي يعطى بالعلاقة التالية:

تحت الفرضية التالية :

H_0 : نموذج الانحدار التجميعيPRM هو الملائم.

H_1 : نموذج التأثيرات العشوائية REM هو الملائم.

[63]محمد رتيعة ، مرجع سابق، ص ص 155-157.

إذا كانت قيمة LM المحسوبة أكبر من قيمة X^2 المجدولة نرفض H_0 ونقبل H_1 و بالتالي نموذج التأثيرات العشوائية REM هو الملائم، ولعكس صحيح.

- **اختبار هوسمان Hausman 1978** : يستخدم هذا الاختبار بغرض معرفة أي من التأثيرات الأكثر ملائمة لتقدير النموذج سواء كان نموذج التأثيرات الثابتة أو نموذج التأثيرات العشوائية من أجل تحديد أي من النموذجين ينبغي اختياره واستعماله في الدراسة وتكون صيغة الاختبار على الشكل التالي :

H =

H_0 : نموذج التأثيرات العشوائيةREMهو الملائم.

H_1 : نموذج التأثيرات الثابتة FEM هو الملائم.

إذا كانت قيمة H المحسوبة أكبر من قيمة X^2 المجدولة نرفض H_0 ونقبل H_1 وبالتالي نموذج التأثيرات الثابتة FEM هو الملائم، والعكس صحيح.[64]

2 -اختبار السببية Cansality Test :

يتطلب اختبار اتجاه العلاقة السببية بين متغيرين أن تكون المتغيرات المستعملة مستقرة، ويدلGranger على أن وجود تكامل مشترك بين متغيرين يعني وجود علاقة سببية في اتجاه واحد على الأقل وعليه فان عدم وجود تكامل مشترك يعني عدم وجود علاقة سببية بينهما. [65]

المبحث الثاني : عرض ومناقشة النتائج

من خلال هذا المبحث سنعرض مختلف النتائج المتحصل عليها وسنحاول مناقشة هذه النتائج.

المطلب الأول : عرض النتائج

في هذا المطلب سنحاول تقدير النموذج الملائم للعلاقة بين النمو الاقتصادي والبطالة باستخدام نماذج بانل وذالك من خلال اختبار السببية واختباري المفاضلة بين النماذج الثلاث.

[64]محمد عيسى محمد محمود، مصطفى حيمور، دراسة تحليلية وقياسية لمعدلات البطالة في دول المغرب العربي في الفترة 2003-2015، جامعة مستغانم، 2015، ص ص 197-199.
[65]عبد السلام عطية، مرجع سابق، ص 29.

الفرع الأول : اختبار السببية :

في هذه المرحلة نفحص اتجاه العلاقات السببية بين المتغيرين الاقتصاديين باستعمال طريقة غرانجرGranger.

من خلال اختبار السببية بين جميع دول المغرب العربي نلاحظ أنه لا يوجد تأثير متبادل بين النمو الاقتصادي والبطالة بين الدول، وعليه نقبل الفرضيةH_0 إذن GDP لا يسبب CH والعكس صحيح.[66]

من خلال اختبار السببية لكل دولة على حدا نلاحظ أنه لا يوجد تأثير متبادل بين النمو الاقتصادي والبطالة في أربع دول "الجزائر، تونس، المغرب، موريتانيا"، وعليه نقبل الفرضية H_0 إذن GDP لايسبب CH والعكس صحيح.

أما فيما يخص دولة ليبيا فلاحظنا وجود تأثير بين النمو والبطالة في اتجاه واحد، وعليه نقبل الفرضية H_0 (CH لا تسبب GDP) و نرفض الفرضية H_0(GDP لايسبب CH) وعليه النمو الاقتصادي يسبب البطالة و العكس غير صحيح.[67]

الفرع الثاني : المفاضلة بين النماذج الثلاثة

1 -تقدير النماذج الثلاثة :

يمكن تلخيص نتائج التقدير بالاعتماد على برنامج Eviews9في الجدول التالي :

جدولرقم 5.2 : نتائج تقدير أثر النمو الاقتصادي على البطالة في دول المغرب العربي.

		نماذج التقدير		
		PRM	**FEM**	**REM**
C	معامل **C**	13.89779	13.87108	13.87234
	احتمالية **student**	0.0000	0.0000	0.0000
GDP	معامل **GDP**	0.285353	-0.001789	-0.002192
	احتمالية **student**	0.0119	0.9405	0.9272
معامل التحديد R^2		-8.949615	0.593102	0.000076
إحصائية **DW**		0.173674	0.168868	0.157820
احتمالية **Fisher**		0.780092	0.0000	0.928212
طريقة التقدير		PLS	PLS	PLS

المصدر : من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجاتEviews 9(انظر الملحق رقم 04).

من خلال تقدير نماذج الانحدار الثلاثة لدول المغرب العربي المبينة في الجدول أعلاه، نلاحظ أن كل معاملات النماذج ذات معنوية إحصائية بالنظر إلى القيمة المقابلة للمعالم المقدرة إذ أنها أقل من مستوى المعنوية (prob<0.05)، بينما كانت قيم معاملات التحديد جيدة لنموذج التأثيرات الثابتة، ومنخفضة لنموذجي الانحدار التجميعي والتأثيرات العشوائية، وتشير القيمة الاحتمالية المرافقة لإحصائية فيشر على دلالة النموذج الثابت فقط (prob<0.05).

[66]انظر الملحق رقم 03، الشكل رقم 01.
[67]انظر الملحق رقم 3، الشكل رقم 02-03-04-05-06.

2 -اختبارات المفاضلة :

بعد تقديرالنماذج الثلاثة ننتقل إلى استخدام أساليب المفاضلة بين هذه النماذج من خلال الاختبارين : مضاعف لاغرانجBreusch_pagan LM **واختبار** Hausman.

- **المفاضلة بين النموذج التجميعي والثابت :**

من أجل تحديد النموذج الملائم لتحليل بيانات هذه الدراسة تم استخدام اختبار LMللمفاضلة بين نموذج الانحدار التجميعي من جهة ونموذج التأثيرات الثابتة من جهة أخرى، وكانت النتائج كما يلي :

جدول رقم 6.2 : نتائج اختبار مضاعف لاغرانجLM

نوع الاختبار	قيمة الاختبار	P_VALUE
Test cross	37.851750	0.0000

المصدر : من إعداد الطالبتين اعتمادا على مخرجات Eviews 9(انظر الملحق رقم05، الشكل رقم 01)

من البيانات أعلاه بلغت القيمة المحسوبة 37.851750 وباحتمال يساوي (0.0000)أقل من ∝ وعليه نرفض H_0 ونقبل H_1إذن نموذج التأثيرات الثابتة هو النموذج المناسب لتقدير هذه العلاقة .

- **المفاضلة بين النموذج العشوائي والثابت :**

يستخدم اختبار هوسمن لاختيار النموذج الملائم بين نموذج التأثيرات العشوائية والتأثيرات الثابتة، وتظهر نتائجه في الجدول التالي :

جدول رقم 7.2 : نتائج اختبار Hausman

Correlated Randorm E ffects_Hausman Test			
Test Cross_Section Random Effects			
Test Summary	Chi.sq_Stat	Chi_sq.df	Prob
Cross_Section	**4.175571**	**1**	**0.0410**

المصدر : من إعداد الطالبتين اعتمادا على مخرجات Eviews 9 (انظر الملحق رقم05، الشكل رقم 02)

تشير نتائج هذا الاختبار الذي يتبع توزيع كاي تربيع أن القيمة المحسوبة بلغت4.175571، وباحتمال يساوي(0.0410) أقل من ∝ وعليه نرفض H_0 ونقبل H_1 إذا نموذج التأثيرات الثابتة هو النموذج المناسب لتقدير هذه العلاقة.

كما هو موضح في الجدول أدناه :

جدول رقم 8.2 : نتائج تقدير نموذج FEM

Dependent Variable: CH_?
Method: Pooled Least Squares
Date: 05/14/23 Time: 18:39
Sample: 2000 2021
Included observations: 22
Cross-sections included: 5
Total pool (balanced) observations: 110

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	13.87108	0.290585	47.73503	0.0000
GDP_?	-0.001789	0.023927	-0.074769	0.9405
Fixed Effects (Cross)				
01--C	0.625063			
02--C	1.019915			
03--C	-3.518839			
04--C	5.634088			
05--C	-3.760228			

Effects Specification

Cross-section fixed (dummy variables)

R-squared	0.593102	Mean dependent var	13.86545
Adjusted R-squared	0.573540	S.D. dependent var	4.508045
S.E. of regression	2.943931	Akaike info criterion	5.050370
Sum squared resid	901.3397	Schwarz criterion	5.197669
Log likelihood	-271.7703	Hannan-Quinn criter.	5.110115
F-statistic	30.31845	Durbin-Watson stat	0.168868
Prob(F-statistic)	0.000000		

المصدر : من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات Eviews 9.

الفرع الثالث : تشخيص النموذج المختار

لتشخيص النموذج نمر بمجموعة من الاختبارات نتناولها تبعا فيما يلي:

- **اختبار معنوية المقدرات :**

من جدول نموذج التأثيرات الثابتة اعلاه(رقم 8.2) يبين أن القيم الاحتمالية للحد الثابت أقل من (0.05)أي انه مقبول احصائيا، أما بالنسبة للمعامل GDPفالقيمة الاحتمالية له أكبر من (0.05) أي أنه ليس له معنوية احصائية.

- **اختبار المعنوية الكلية :**

قيمة احتمالية Ficher أقل من (0.05)أي أن النموذج كليا له معنوية إحصائية.

- **القوة التفسيرية :**

بلاعتماد على معامل التحديد R^2 بلغت القوة التفسيرية 59%، وهي قيمة جيدة مما يدل على أن المتغير المستقل يساهم في تفسير المتغير التابع بنسبة59%، والباقي 41% يعود إلى المتغيرات المدرجة في النموذج.

- **اختبار استقلالية الأخطاء:**

جدول رقم2.9 : نتائج اختبار استقلالية الأخطاء

Residual Cross-Section Dependence Test
Null hypothesis: No cross-section dependence (correlation)
Pool: BAIC
Periods included: 22
Cross-sections included: 5
Total panel observations: 110
Cross-section effects were removed during estimation

Test	Statistic	d.f.	Prob.
Breusch-Pagan LM	44.09444	10	0.0000
Pesaran scaled LM	6.505714		0.0000
Bias-corrected scaled LM	6.386666		0.0000
Pesaran CD	4.536069		0.0000

المصدر : من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات Eviews 9.

بالنسبة لاستقلالية الأخطاء كما موضح في الجدول أعلاه ، قيمة الاحتمالية Probتساوي(0.000)، إذا نرفض H_0 أي يوجد استقلالية .

المطلب الثاني : مناقشة النتائج

الفرع الأول : تحليل النتائج الإحصائية لنماذج بانل

تبين من خلال التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة أن أعلى قيمة للبطالة كانت 29.5% سجلت في الجزائر سنة 2000 أما بالنسبة للنمو الاقتصادي فأعلى قيمة كانت 86.8%وسجلت في ليبيا سنة 2012.

الفرع الثاني : تحليل نتائج اختبار السببية

تبين من خلال تحليل نتائج اختبار السببية أنه لا توجد علاقة تبادلية بين النمو الاقتصادي والبطالة في جميع دول المغرب العربي ما عدا ليبيا فأن العلاقة موجودة في اتجاه واحد، حيث النمو يسبب البطالة أما البطالة لا تسبب النمو الاقتصادي.

ونتائج البيانات الاجمالية بينت أن البطالة لا تسبب النمو الاقتصادي و النمو الاقتصادي لا يسبب البطالة في جميع دول المغرب العربي.

الفرع الثالث : تحليل نتائج المفاضلة

من خلال المفاضلة بين النماذج الثلاثةتم التوصل إلى أن نموذج التأثيرات الثابتة FEM هو النموذج الملائم لدراسة العلاقة بين البطالة والنمو الاقتصادي لدول المغرب العربي خلال الفترة 2000-2021،فاختبارLM أدىإلى اختيار النموذج الثابت على حساب النموذج التجميعي،واختبار هوسمن أدىإلى اختيار النموذج الثابت أيضا على حساب النموذج العشوائي.

- عدم تناسب نموذج الانحدار التجميعي لدول المغرب العربي لأنه يبين أن الدول متشابهة في تأثير النمو الاقتصادي على البطالة، ولكن لكل دولة قوانين وتشريعات تحكمها ومستوى تطور اقتصادي وحوكمة إدارية تميزها عن غيرها منالدول.
- لا يتناسب نموذج التأثيرات العشوائية لدول المغرب العربي، وهي نتيجة مقبولة لكون جميع دولها تتشابه في الموقع و في المجال الاقتصادي والتكنولوجي.
- تناسب نموذج التأثيرات الثابتة لدول المغرب العربي لكون معظمها تتشابه في البنية الاقتصادية و التاريخ المشترك و الذهنية.

حيث يفسر هذا النموذج بان وضعية الدول غير متشابهة ولكل دولة خصوصية تحافظ عليها طوال سنوات الدراسة، وعليه يمكن كتابة النموذج على الصيغة التالية:

$$\mathbf{CH = 13.871 - 0.0017\ GDP}$$

$$n = 110 \quad R^2\ 0.5 \quad DW = 0.168$$
$$T\hat{}_2 = -0.0747 ; \ T\hat{}_1 = 47.73503$$

الفرع الرابع : تحليل نتائج تقدير نموذج التأثيرات الثابتة

- بعد عملية التقدير والتحليل لأثر النمو الاقتصادي على البطالة لدول المغرب العربي خلال الفترة (2000-2021)تبين أن هذا الأثر سلبي في هذه الدول لأنها تنتمي لنفس المنطقة الجغرافية ولها عدة خصائص مشتركة ، بالإضافة إلى أن سبب تدني معدل النمو الاقتصادي في هذه المنطقة راجع إلى طبيعة هيكلة اقتصادياتها.
- الإشارة السالبة لمعامل النمو الاقتصادي تدل على الأثر العكسي للنمو الاقتصادي على البطالة، ومنه كلما زاد معدل النمو الاقتصادي بـ 0.017 %قل معدل البطالة 1%.
- معامل الثابت ذا معنوية إحصائية، حيث أن احتمالة(0.0000)أي أنه اقل من(0.05).
- معامل GDPليس ذو معنوية إحصائية، حيث نجد احتماله(0.9405) أي أنه أكبر من(0.05)إذن لا يوجد علاقة بين النمو الاقتصادي والبطالة.
- احتمالية إحصائيةFicherأقل من (0.05)تدل على المعنوية الكلية للنموذج، حيث أن الحد الثابت والنموالاقتصادي يؤثران على البطالة أما النمو لوحده لا يأثر عليها، وهذا ما يؤكده R^2أن القوة التفسيرية لم تكن عاليةفهي مساوية ل59% فقط.
- قيمة معامل التحديد $R^2 = 0.59$ ما يدل على أن القوة التفسيرية كانت جيدة 59% من التغير الحاصل في البطالة يفسره النمو الاقتصادي و41% من هدا التغيير يفسره متغيرات أخرى غير النمو الاقتصادي.

- بالنسبة لاستقلالية الأخطاء بلغت القيمة الاحتمالية(0.0000)، وهذا يدل على أن النموذج مقبول إحصائيا.

خلاصة الفصل :

تناول هذا الفصل الدراسة القياسية لأثر النمو الاقتصادي على البطالة لدول المغرب العربي، وذالك بإتباع أسلوب التحليل القياسي باستخدام نموذج "بانل" للتعرف على متغيرتي الدراسة وتطورهما خلال هذه الفترة.

في البداية تطرقنا إلى وصف متغيرات الدراسة والأدوات القياسية المستخدمة من ثم تعرضنا إلى بعض المفاهيم المتعلقة بنموذج بانل والنماذج المكونة له، والبحث عن أفضلها للدراسة عن طريق اختبار المفاضلة.

في الأخير تم عرض و مناقشة النتائج المتوصل اليها و التي كان اهمها ملائمة النموذج الثابت لدراسة العلاقة بين المتغيرتين. وعدم وجود علاقة تبادلية بينهما.

الخاتمة

تعتبر البطالة من أكبر التحديات التي تواجه دول المغرب العربي، وهي ظاهرة لا ينكر أحد منها مدى خطورتها لما تخلف من آثار سلبية لا سيما على الأوضاع الاقتصادية، كما تنعكس بالسلب على مختلف الجوانب الأخرى، ومن هذا المنطلق تتبين لنا مدى أهمية هذه الظاهرة وإيجاد سبل مناسبة للحد من خطورتها.

لذا استهدفنا إحدى المتغيرات المؤثرة في البطالة وهي النمو الاقتصادي، حيث قمنا باختيار دول المغرب العربي كدراسة حالة من أجل معرفة مدى تأثير النمو الاقتصادي على البطالة، تناولت هذه الدراسة موضوع "أثر النمو الاقتصادي على البطالة"، جاء هذا الموضوع كمحاولةللمناقشة من خلال الإجابة على الإشكالية الرئيسية، وذالك من خلال التطرق إلى الإطار النظري لم تغيرتين والنظريات المفسرة لها حتى يتسنى لنا التطرق إلى الجانب التطبيقي من خلال دراسة قياسية للفترة (2000-2021)تخص دول المغرب العربي ومن خلال هذه الدراسة توصلنا للنتائج التالية :

نتائج الدراسات :

- لا يوجد تعريف موحد للنمو الاقتصادي ولكن حين نتكلم عن البطالة فإنه يقصد بها بقاء العامل خارج نطاق العمل المنتج رغم قدرته عليه، كما توصلنا أن البطالة تكتسب أهمية لما لها من آثار وخيمة.
- الاختلاف بين الاقتصاديين في تفسير النظريات من حيث النمو الاقتصادي وكذا البطالة حيث وجدنا هناك اختلافا وجدلا كبيرا.
- دلت نتائج الدراسة القياسية وذالك بالاعتماد على نماذج "بانل" على وجود علاقة عكسية بين النمو الاقتصادي ومعدل البطالة، أي أنه كلما زاد النمو الاقتصادي تنخفض نسبة البطالة.
- النمو الاقتصادي ليس المؤثر الوحيد في البطالة .

نتائج اختبار الفرضيات :

وضعنا عدة فرضيات لدراسة أثر البطالة على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة الدراسة،فبعد القيام بالقياسات الاقتصادية اللازمة، خلصت نتائج اختبار الفرضيات إلى ما يلي:

- كإجابة على الإشكالية الرئيسية وباستخدام النماذج القياسية لبانل ومن خلال تقدير النموذج العشوائي تبين أنه لا يوجد أثر للنمو الاقتصادي على البطالة في دول المغرب العربي خلال فترة الدراسة، وفي حالة وجوده فان الأثر يكون عكسي.
- فيما يخص الفرضية الأولى توصلنا إلى أن نموذج التأثيرات الثابتة هو الملائم أي أن هذه الفرضية غير محققة.
- الفرضية الثانية، فمن خلال اختبار السببية توصلنا الى عدم وجود سببية في اتجاه تبادلي أي أن هذه الفرضية غير محققة.
- الفرضية الثالثة، فمن خلال النتائج المتحصل عليها توصلنا إلى وجود علاقة عكسية أي أن الفرضية الثالثة محققة.
- الفرضية الرابعة ومن خلال معامل الارتباط المساوي لـ 59%، الذي يدل على وجود مفسرات أخرى للبطالة غير النمو أي أن الفرضية الرابعة غير محققة.

توصيات البحث :

من خلال النتائج التي توصلنا إليها في البحث إرتئينا أن نقدم بعض الاقتراحات تمثلت فيما يلي :

- الاهتمام بالدراسة الكمية والأساليبالإحصائية والرياضية للظواهر الاقتصادية من أجل تحليلها والتنبؤ بقيمها مستقبلا.
- أهمية وضع وتطبيق سياسات يمكن من خلالها تحقيق نمو اقتصادي مستدام وبالتالي الزيادة في فرص العمل.
- دراسة نوعية تخصصات التعليم والتكوين، وتكييف التخصصاتفي المؤسسات التعليمية (الجامعات،المعاهد) مع احتياجات سوق العمل.
- القيام بالمزيد من الدراسات المتخصصة والمعمقة للوصول إلى التشخيص الحقيقي لمشكلة البطالة في الجزائر، والعوامل المساهمة في طول مدة البطالة.

أفاق البحث :

نستطيع القول إن هذه الدراسة هي محالة ما لمعالجة هذا الموضوع، وهي تفتح مجالا للبحث في بعض المواضيع الأخرىمثل:

- دراسة البطالة ومحدداتها في الجزائر و الوطن العربي.
- دراسة قياسية لأثر البطالة علىالنمو الاقتصادي في الدول النامية.
- دراسة بطالة خريجي الجامعات والمعاهد ومؤسسات التكوين في الجزائر.

قائمة الملاحق

الملحق رقم 01 : بيانات النمو الاقتصادي لدول المغرب العربي.

السنوات	الجزائر	تونس	المغرب	ليبيا	موريتانيا
2000	3,8	4,3	1,9	4	-3,9
2001	3	3,8	7,3	2,6	-0,8
2002	5,6	1,3	3,1	-3,7	1,4
2003	7,2	4,7	6	16,1	6,9
2004	4,3	6,2	4,8	5,8	4,7
2005	5,9	3,5	3,3	10,6	8,6
2006	1,7	5,2	7,6	0,3	18,3
2007	3,4	6,7	3,5	6,2	-2
2008	2,4	4,2	5,9	-0,2	-0,3
2009	1,6	3	4,2	-4,4	0,1
2010	3,6	3,5	3,8	5	2,6
2011	2,9	-2	5,2	-50,3	4,2
2012	3,4	4,2	3	86,8	4,5
2013	2,8	2,4	4,5	-18	4,2
2014	3,8	3,1	2,7	-23	4,3
2015	3,7	1	4,3	-0,8	5,4
2016	3,2	1,1	0,5	-1,5	1,3
2017	1,4	2,2	5,1	32,5	6,3
2018	1,2	2,5	3,1	7,9	4,8
2019	1	1,4	2,9	-11,2	5,4
2020	-5,1	-8,7	-7,2	-29,5	-0,9
2021	3,5	3,3	7,9	28,3	2,4

المصدر : https://ar.knoema.

الملحق رقم 02 : بيانات البطالة لدول المغرب العربي.

السنوات	الجزائر	تونس	المغرب	ليبيا	موريتانيا
2000	29,5	15,7	13,5	19,7	9,8
2001	27,3	15,1	12,3	19,7	9,8
2002	25,7	15,3	11,4	19,6	9,8
2003	23,7	14,5	11,5	19,5	9,8
2004	17,7	14,2	10,7	19,5	9,8
2005	15,3	12,8	11	19,4	9,8
2006	12,5	12,5	10,9	19,4	9,7
2007	13,8	12,4	9,7	19,4	9,9
2008	11,3	12,4	9,5	19,4	9,9
2009	10,2	13,3	9	19,4	9,9
2010	10	13	9,2	19,3	9,9
2011	10	18,9	8,5	19,4	9,9
2012	11	16,7	8,7	19	9,9
2013	9,8	15,3	9,5	19,5	10
2014	10,6	15	9,7	19,5	10,1
2015	11,2	15,4	9,2	19,5	10,1
2016	10,5	15,5	9	19,5	10,3
2017	11,7	15,5	10,6	19,4	10,3
2018	11,7	15,5	9,4	19,5	10,4
2019	11,4	14,9	10,2	19,7	10,4
2020	12,2	17,4	12,2	20,1	11,3
2021	11,7	16,2	11,9	19,6	11,5

المصدر : https://ar.knoema.

الملحق رقم03: نتائج اختبار السببية لGranger.

الشكل رقم01:نتائج اختبار السببية لGranger لدول المغرب العربي.

Pairwise Granger Causality Tests
Date: 05/21/23 Time: 20:45
Sample: 1 110
Lags: 2

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
GDP does not Granger Cause CH	108	0.56060	0.5726
CH does not Granger Cause GDP		0.21073	0.8103

المصدر : من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات Eviews 9.

الشكل رقم02: نتائج اختبار السببية لGranger لدولة الجزائر.

Pairwise Granger Causality Tests
Date: 05/21/23 Time: 20:51
Sample: 2000 2021
Lags: 2

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
GDP_01 does not Granger Cause CH_01	20	1.07917	0.3649
CH_01 does not Granger Cause GDP_01		1.92189	0.1807

المصدر : من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات Eviews 9.

الشكل رقم 03 : نتائج اختبار السببية لGranger لدولة تونس.

Pairwise Granger Causality Tests
Date: 05/21/23 Time: 20:53
Sample: 2000 2021
Lags: 2

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
GDP_02 does not Granger Cause CH_02	20	1.05935	0.3712
CH_02 does not Granger Cause GDP_02		0.36289	0.7016

المصدر : من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات Eviews 9.

الشكل رقم 04 : نتائج اختبار السببية لGranger لدولة المغرب.

Pairwise Granger Causality Tests
Date: 05/21/23 Time: 20:55
Sample: 2000 2021
Lags: 2

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
GDP_03 does not Granger Cause CH_03	20	2.21187	0.1439
CH_03 does not Granger Cause GDP_03		0.56292	0.5811

المصدر : من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات Eviews 9.

الشكل رقم 05 : نتائج اختبار السببية لGranger لدولة ليبيا.

Pairwise Granger Causality Tests
Date: 05/21/23 Time: 20:56
Sample: 2000 2021
Lags: 2

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
GDP_04 does not Granger Cause CH_04	20	4.35632	0.0322
CH_04 does not Granger Cause GDP_04		0.30336	0.7428

المصدر : من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات Eviews 9.

الشكل رقم 06: نتائج اختبار السببية لGranger لدولة موريتانيا.

Pairwise Granger Causality Tests
Date: 05/21/23 Time: 20:58
Sample: 2000 2021
Lags: 2

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
GDP_05 does not Granger Cause CH_05	20	0.61212	0.5552
CH_05 does not Granger Cause GDP_05		0.31905	0.7317

المصدر : من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات Eviews 9.

الملحق رقم04: نتائج تقدير النماذج الثلاثة لبانل.

الشكل رقم01: نتائج تقدير نموذج PRM.

Dependent Variable: CH_?
Method: Pooled Least Squares
Date: 05/15/23 Time: 11:42
Sample: 2000 2021
Included observations: 22
Cross-sections included: 5
Total pool (balanced) observations: 110

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	13.89779	0.446845	31.10206	0.0000
GDP_?	-0.010291	0.036769	-0.279896	0.7801

R-squared	0.000725	Mean dependent var	13.86545
Adjusted R-squared	-0.008528	S.D. dependent var	4.508045
S.E. of regression	4.527225	Akaike info criterion	5.876110
Sum squared resid	2213.543	Schwarz criterion	5.925210
Log likelihood	-321.1861	Hannan-Quinn criter.	5.896025
F-statistic	0.078342	Durbin-Watson stat	0.068742
Prob(F-statistic)	0.780092		

المصدر : من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات Eviews 9.

الشكل رقم 02:نتائج تقدير نموذج FEM.

Dependent Variable: CH_?
Method: Pooled Least Squares
Date: 05/14/23 Time: 18:39
Sample: 2000 2021
Included observations: 22
Cross-sections included: 5
Total pool (balanced) observations: 110

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	13.87108	0.290585	47.73503	0.0000
GDP_?	-0.001789	0.023927	-0.074769	0.9405
Fixed Effects (Cross)				
01--C	0.625063			
02--C	1.019915			
03--C	-3.518839			
04--C	5.634088			
05--C	-3.760228			

Effects Specification

Cross-section fixed (dummy variables)

R-squared	0.593102	Mean dependent var	13.86545
Adjusted R-squared	0.573540	S.D. dependent var	4.508045
S.E. of regression	2.943931	Akaike info criterion	5.050370
Sum squared resid	901.3397	Schwarz criterion	5.197669
Log likelihood	-271.7703	Hannan-Quinn criter.	5.110115
F-statistic	30.31845	Durbin-Watson stat	0.168868
Prob(F-statistic)	0.000000		

المصدر : من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات Eviews 9.

الشكل رقم 03: نتائج تقدير نموذج REM.

Dependent Variable: CH_?
Method: Pooled EGLS (Cross-section random effects)
Date: 05/14/23 Time: 18:40
Sample: 2000 2021
Included observations: 22
Cross-sections included: 5
Total pool (balanced) observations: 110
Swamy and Arora estimator of component variances

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	13.87234	1.292067	10.73655	0.0000
GDP_?	-0.002192	0.023926	-0.091623	0.9272
Random Effects (Cross)				
01--C	0.595379			
02--C	0.971404			
03--C	-3.351955			
04--C	5.367189			
05--C	-3.582016			

Effects Specification	S.D.	Rho
Cross-section random	2.815135	0.4776
Idiosyncratic random	2.943931	0.5224

Weighted Statistics

R-squared	0.000076	Mean dependent var	3.017287
Adjusted R-squared	-0.009183	S.D. dependent var	2.973277
S.E. of regression	2.986898	Sum squared resid	963.5285
F-statistic	0.008155	Durbin-Watson stat	0.157820
Prob(F-statistic)	0.928212		

Unweighted Statistics

R-squared	0.000276	Mean dependent var	13.86545
Sum squared resid	2214.538	Durbin-Watson stat	0.068666

المصدر : من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات Eviews 9.

الملحق رقم 05 : نتائج اختبار المفاضلة.

الشكل رقم 01: نتائج اختبار مضاعف لاغرانجLM.

Redundant Fixed Effects Tests
Pool: BAIC
Test cross-section fixed effects

Effects Test	Statistic	d.f.	Prob.
Cross-section F	37.851750	(4,104)	0.0000
Cross-section Chi-square	98.831420	4	0.0000

Cross-section fixed effects test equation:
Dependent Variable: CH_?
Method: Panel Least Squares
Date: 05/14/23 Time: 19:43
Sample: 2000 2021
Included observations: 22
Cross-sections included: 5
Total pool (balanced) observations: 110

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	13.89779	0.446845	31.10206	0.0000
GDP_?	-0.010291	0.036769	-0.279896	0.7801

R-squared	0.000725	Mean dependent var	13.86545
Adjusted R-squared	-0.008528	S.D. dependent var	4.508045
S.E. of regression	4.527225	Akaike info criterion	5.876110
Sum squared resid	2213.543	Schwarz criterion	5.925210
Log likelihood	-321.1861	Hannan-Quinn criter.	5.896025
F-statistic	0.078342	Durbin-Watson stat	0.068742
Prob(F-statistic)	0.780092		

المصدر : من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات Eviews 9.

الشكل رقم 02: نتائج اختبار Hausman.

Correlated Random Effects - Hausman Test
Pool: BAIC
Test cross-section random effects

Test Summary	Chi-Sq. Statistic	Chi-Sq. d.f.	Prob.
Cross-section random	4.175571	1	0.0410

Cross-section random effects test comparisons:

Variable	Fixed	Random	Var(Diff.)	Prob.
GDP_?	-0.001789	-0.002192	0.000000	0.0410

Cross-section random effects test equation:
Dependent Variable: CH_?
Method: Panel Least Squares
Date: 05/14/23 Time: 19:45
Sample: 2000 2021
Included observations: 22
Cross-sections included: 5
Total pool (balanced) observations: 110

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	13.87108	0.290585	47.73503	0.0000
GDP_?	-0.001789	0.023927	-0.074769	0.9405

Effects Specification

Cross-section fixed (dummy variables)

R-squared	0.593102	Mean dependent var	13.86545
Adjusted R-squared	0.573540	S.D. dependent var	4.508045
S.E. of regression	2.943931	Akaike info criterion	5.050370
Sum squared resid	901.3397	Schwarz criterion	5.197669
Log likelihood	-271.7703	Hannan-Quinn criter.	5.110115
F-statistic	30.31845	Durbin-Watson stat	0.168868
Prob(F-statistic)	0.000000		

المصدر : من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات Eviews 9.

المصادر والمراجع

✓ **الكتب :**

1) رمزي زكي، **الاقتصاد السياسي للبطالة**، سلسلة كتب ثقافية شهرية يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1978.

2) طارق عبد الرؤوف عامر، **أسباب و أبعاد ظاهرة البطالة و إنعكساتها السلبية على الفرد والأسرة والمجتمع ودور الدولة في مواجهتها**، ط2،دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 2015.

3) كوثر إبرهيم رزق، **مشكلة البطالة " الأسباب، الآثار، الحلول"** ، ط 1، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، المنصورة، 2016.

4) محمد أحمد الأفندي، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، ط2، دار الكتاب الجامعي، صنعاء، 2012.

5) محمد صالح تركي القريشي، **علم اقتصاد التنمية**، ط1، إثراء لنشر والتوزيع، الأردن، 2010.

6) محمود حسين الوادي، إبراهيم محمد خريس، نضال على عباس، **مبادئ علم الاقتصاد**، ط 1، ط 2، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2010، 2013.

✓ **الاطروحات والدراسات والرسائل الجامعية :**

1. أسماء عدة، **أثر الإنفاق العمومي على النمو الاقتصادي في الجزائر**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، جامعة وهران 2، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسير، تخصص اقتصاد دولي،2016.

2. رابح حمدي باشا، **أزمة التنمية والتخطيط في ظل التحولات الاقتصادية العالمية**، أطروحة مقدمة لنيل دكتوراه الدول في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2007.

3. سليم عقون، **قياس أثر المتغيرات الاقتصادية على معدلالبطالة** "دراسة قياسية تحليلية حالة الجزائر"، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير، جامعة فرحات عباس . سطيف، تخصص تقنيات كمية،2010.

4. عبد السلام عطية ،**أثر الصادرات النفطية على النمو الاقتصادي** "دراسة قياسية لدول منظمة الأوبك خلال الفترة (2000-2014)، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات ماستر أكاديمي ميدان العلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2016.

5. فاطمة بن وليد، شريفة الشريف، **أثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في الجزائر** ، دراسة قياسية للفترة (1971-2016)، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر الأكاديمي، جامعة أحمد دراية –أدرار، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير قسم العلوم الاقتصادية، 2019.

6. كمال بوحلوان، **تأثير عناصر الحكم الراشد على النمو في الجزائر** ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي، جامعة مصطف اسطنبولي بمعسكر، كلية العلوم الاقتصادية العلوم التجارية وعلوم التسيير، 2021.

7. ميلود وعيل، **المحددات الحديثة للنمو الاقتصادي في الدول العربية وسبل تفعيلها**، حالة الجزائر، مصر، السعودية (دراسة مقاربة خلال الفترة 1990.2010)، أطروحة دكتوراه، منشورة، جامعة الجزائر 3، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير قسم العلوم الاقتصادية، 2014.

8. نجاة بكراوي، مبروكة ناني، **أثر البطالة على النمو الاقتصادي في الجزائر** " دراسة تحليلية قياسية للفترة 2003-2017، مذكرة تدخل ضمن متطلبات ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، ادرار،2019.
9. نجيب بن حمودة، **البطالة ومحدداتها في دول المغرب العربي**" دراسة قياسية تحليلية 1989-2012 "، مذكرة مقدمة لاكتمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد قياسي، ورقلة،2015.
10. وليد ناجي الحيالي، **دراسة بحثية حول البطالة**، مقدمة إلى الأكاديمية العربية المفتوحة في الدانمارك.

✓ **المجلات والمقالات** :

1) رابح كشاد، فارس مسدور، **البطالة "أسبابها، معالجتها، وآثرها على المجتمع"**، الجزء 2، بحوث وأوراق عمل ندوة عربية منعقدة بالجزائر خلال الفترة 26 إلى28 أفريل 2006.

2) زكرياء مسعودي، خليفة عزي، **محددان النمو الاقتصادي في الجزائر باستخدام نموذجي ECM-FMOLS–**، دراسة قياسية للفترة (1980-2017)، مجلة التنمية والاستشراف للبحوث والدراسات، جامعة الوادي، المجلد 04، العدد 07.

3) عبد الرزاق بن عمرة، مقالة علمية بعنوان خطوات تقنية penel Data Modelباستخدام برنامج Eviews10، 5جانفي 2021.

علي عبد الوهاب نجا، شرين عادل حسين نصير، **مدى تحقق قانون أوكن في الاقتصاد المصري** خلال الفترة 1990-2019، دراسة تحليلية قياسية، مصر، 2021.

4) عماد الدين إبراهيم علي علي، استخدام نماذج السلاسل الزمنية المقطعية penel data في تحديد أهم عوامل النمو الاقتصادي في الدول العربية، مصر، المجلة العربية للإدارة، المجلد43، العدد3، يونيو2023.

5) عيسى رحيمي، عادل قرقاد، نصر الدين العايب، **ظاهرة البطالة**"مفهومها، أسبابها وآثارها"، مجلة ارتقاء للبحوث والدراسات الاقتصادية، العدد00، 2018.

6) فاتن علي منصور، **البطالة وآثارها على التنمية الاجتماعية** ، دراسة ميدانية لمحافظة اللاذقية، قسم الإحصاء والبرمجية،اختصاص السكان والتنمية، سوريا، 2014.

7) محمد رتيعة، استخدام نماذج بيانات البانل في تقدير دالة النمو الاقتصادي في الدول العربية، المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية، جامعة المدية، العدد02، سبتمبر 2014.

8) محمد عيسى محمد محمود، مصطفى حيمور، دراسة تحليلية وقياسية لمعدلات البطالة في دول المغرب العربي في الفترة 2003-2015، جامعة مستغانم، 2015.

9) مر مالكي، **دراسة العلاقة بين البطالة والنمو الاقتصادي وفقا لقانون okun في الجزائر**، مجلة آفاق علمية، المجلد 13، العدد01، 2021.

10) نجاة العيسى، **اثر معدلات النمو الاقتصادي على معدلات البطالة في الجزائر** "دراسة قياسية اقتصادية خلال الفترة 1970-2014 "، جامعة الجزائر3، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، المجلد29، العدد2.

✓ **المؤتمرات :**

1 عماد الدين المصبح، **العوامل المؤثرة في البطالة في الجمهورية العربية السورية** ، دراسة تطبيقية باستخدام منهجية التكامل المشترك، المؤتمر الدولي حول "أزمة البطالة في الدول العربية"، القاهرة جمهورية مصر العربية، 17-18 مارس 2008 .

✓ **المواقع الاليكترونية :**

1. مجموعة البنك الدولي.
2. ar.knoema:https.

الفهرس

الإهداء I

كلمةشكـــروتقـــــدير III

الملخص IV

قائمةالمحتويات VI

قائمةالجدول VII

قائمةالأشكالالبيانية VIII

قائمةالإختصاراتوالرموز ..... Erreur ! Signet non défini.

مـقـدمـة ..... أ

الفصلالأول :**الإطار النظري لمؤشر النمو الاقتصادي والبطالة وواقعها فيدول المغرب العربي** 1

تمهيد : 2

المبحثالأول : الإطارالمفاهيميللنموالاقتصاديوالبطالة 3

المطلبالأول : مفاهيمحولالنموالاقتصادي 3

الفرعالأول : مفهومالنموالاقتصادي 3

الفرعالثاني : قياسالنموالاقتصادي 4

الفرعالثالث : محدداتالنموالاقتصادي 6

الفرعالرابع : النظرياتالمفسرةلنموالاقتصادي 7

المطلبالثاني : مفاهيمحولالبطالة 16

الفرعالأول : مفهومالبطالة 16

الفرعالثاني : قياسالبطالة 18

الفرعالثالث : أنواعالبطالة 19

الفرعالرابع : محدداتالبطالة 22

الفرعالخامس : الأسبابوالآثارالمترتبةعنالبطالة 23

الفرعالسادس : النظرياتالمفسرةللبطالة 24

المطلبالثالث : العلاقةبينالنموالاقتصاديوالبطالة 29

المبحثالثاني : الدارساتالسابقةللنموالاقتصاديوالبطالة 30
المطلبالأول : عرضالدارساتالسابقة 30
المطلبالثاني: مقارنةالدراسةالحاليةبالدراساتالسابقة 33
خلاصةالفصل : 34
الفصلالثاني : دراسة قياسية لأثر النمو الاقتصادي على البطالة في دول المغرب العربي 35
تمهيد : 36
المبحثالأول: وصفمتغيراتالدراسةوالأدواتالمستخدمة 37
المطلبالأول : التحليلالإحصائيوالاقتصاديللمتغيرات 37
الفرعالأول: التعريفبالمتغير 37
الفرعالثاني : التحليلالإحصائيوالاقتصاديللمتغيرات 38
المطلبالثاني : الأدواتالقياسيةالمستخدمة 45
الفرعالأول : نماذجبانل 45
المبحثالثاني : عرضومناقشةالنتائج 49
المطلبالأول : عرضالنتائج 49
الفرعالأول : اختبارالسببية : 50
الفرعالثاني : المفاضلةبينالنماذجالثلاثة 50
الفرعالثالث : تشخيصالنموذجالمختار 52
المطلبالثاني : مناقشةالنتائج 53
الفرعالأول : تحليلالنتائجالإحصائيةلنماذجبانل 53
الفرعالثاني : تحليلنتائجاختبارالسببية 53
الفرعالثالث : تحليلنتائجالمفاضلة 54
الفرعالرابع : تحليلنتائجتقديرنموذجالتأثيراتالثابتة 54
خلاصةالفصل : 56
الخاتمة 57
قائمةالملاحق 59
الملحقرقم 01 : بياناتالنموالاقتصاديلدولالمغربالعربي. 59
الملحقرقم 02 : بياناتالبطالةلدولالمغربالعربي. 60
الملحقرقم03 : نتائجاختبارالسببيةلGranger. 61
الملحق رقم 04 : نتائجتقديرالنماذجالثلاثةلبانل. 63

الملحقرقم 05 : نتائجإختبارالمفاضلة. .....66.....

المصادروالمراجع .....68.....